

جامعة 8 ماي 1945-قلمة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

الإصلاح الضريبي ودوره في دعم سياسة

التنوع الاقتصادي

حالة الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

إشراف الاستاذ

كشيتي حسين

إعداد الطالبين:

- قرفي أكرم
- بن عالية أيمن

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال الله تعالى: "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

سورة إبراهيم (07)

نشكر الله ونحمده على إتمام هذا العمل

نتقدم بكل معاني الشكر والامتنان إلى من ساعدنا على انجاز

هذا البحث أو هذا الكم من المعلومات المتواضعة وذل لنا

الصعوبات التي اعترضنا ونخص بالذكر:

الأستاذ: "كشيتي حسين"

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ولو

بشطر كلمة، كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الأساتذة والدكاترة

الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه لقبولهم مناقشة المذكرة

وتفريغ من وقتهم الثمن لقراءته.

وفي الأخير نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

كل من أثار دربنا ونور لنا طريق نمشي فيه إلى معلمينا وأساتذتنا

من أول طريقنا وصولاً إلى كتابتنا هذه المذكرة التي نتوج بها مسارنا.

وكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بدون استثناء.

إهداء

الحمد لله الذي جعل لي طريقا في العلم ووفقني للوصول إلى ما أنا عليه وإلى ما أنا فيه اليوم.

أهدي عملي هذا إلى والدي الغاليين اللذان كانا أكبر سبب ساهم في وصولي إلى هنا ورافقاني في جميع دروب حياتي دون ملل كانت السند الحقيقي.

إلى إخوتي الأعزاء اللذين كانوا جانبي الذي لا يميل ومرافقتي في جميع أوقاتي. وإلى كل أصدقائي وزملائي، كل باسمه، الذين دعموني ولو بالكلمة الطيبة.

إلى كل من ساهم في انجازي لهذا العمل.
إلى كل من مسه القلب وحفظه، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني ثمرة هذا الاجتهاد.

"قرني أكرم"

و

"بن عالية أيمن"

الملخص:

أضحى التنوع الاقتصادي هدفاً لبلد العالم ومنهجاً لتحقيق استقرار اقتصادها، وفي إطار السعي لذلك قامت الجزائر بانتهاج استراتيجيات للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للأسواق النفطية. ومن بين تلك الاستراتيجيات القيام بإصلاح ضريبي يشمل كل جوانب السياسة الضريبية لتكون أكثر كفاءة ومرونة في توجيه الاقتصاد الجزائري، من خلال العديد من الإجراءات والأدوات التي شملت كل القطاعات الفاعلة في الاقتصاد، لكن لم تكن نتائج هذه الإصلاحات كما كان مأمولاً لها، إذ لم تنجح إلا في تحقيق مكسب مالي، ومازال تحقيق التنوع الاقتصادي هدفاً لم يتحقق بعد بسبب العديد من المشاكل والعراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الضريبي – التنوع الاقتصادي – السياسة الضريبية

Abstract:

Economic diversity became a goal to all countries in order to achieve stability of its economy. In order to achieve that Algeria created and developed now strategies to take the Algerian economy to the next level and to separate its economy from petroleum. Among those strategies it made a strategic reform to all aspects of economy using too many tools and procedures in all sectors that have and impact in social life. The results of these reforms were not as expected since it did not achieve financial aspect. Yet achieving the goal is still a goal that is hard to achieve due to all obstacles that prevent it.

Key words: Tax reform- Economic diversification- fiscal policy

Résumé :

La diversification économique est devenue un objectif pour la plupart des pays et une approche pour parvenir à la stabilité économique. Dans cette optique, l'Algérie a adopté des stratégies pour faire progresser l'économie nationale et se débarrasser de la dépendance au marché. Et de l'huile. Parmi ces réformes figure une réforme fiscale qui inclut tous les aspects de la politique fiscale pour être plus efficace et flexible dans la direction de l'économie algérienne. Et à travers de nombreuses procédures et outils qui ont inclus tous les secteurs actifs de l'économie. Mais les résultats de ces réformes n'étaient pas ceux qu'ils avaient espérés. Il ne réussira qu'à réaliser un gain financier. Atteindre la diversification économique reste un objectif qui n'a pas encore été atteint en raison de nombreux problèmes et obstacles qui l'en empêchent.

Mots clés : Réforme fiscale- Diversification économique- politique fiscale

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

-	الشكر
-	الاهداء
I-II	قائمة المحتويات
IV-VI	قائمة الأشكال والجداول والمختصرات
أ-هـ	المقدمة
34-6	الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنوع الاقتصادي
8	المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وخصائصه
10	المطلب الثاني: أهداف التنوع الاقتصادي وأهميته
14	المطلب الثالث: شروط نجاح التنوع الاقتصادي ومعيقاته
18	المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي: الآليات والمحددات ومؤشرات القياس
18	المطلب الأول: آليات التنوع الاقتصادي
20	المطلب الثاني: محددات التنوع الاقتصادي
21	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
22	المبحث الثالث: تجارب دولية في التنوع الاقتصادي
23	المطلب الأول: التجربة النرويجية
27	المطلب الثاني: التجربة الماليزية
30	المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة
34	خاتمة الفصل
58-35	الفصل الثاني: الإصلاح الضريبي كسياسة لدعم التنوع الاقتصادي
36	تمهيد
37	المبحث الأول: السياسة الضريبية
37	المطلب الأول: ماهية للسياسة الضريبية
40	المطلب الثاني: مبادئ السياسة الضريبية وأهدافها
43	المطلب الثالث: محددات السياسة الضريبية
44	المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي ودوافعه
45	المطلب الأول: ماهية الإصلاح الضريبي

50	المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي
51	المطلب الثالث: متطلبات عملية الإصلاح الضريبي
52	المبحث الثالث: آليات الإصلاح الضريبي لدعم وتحقيق التنوع الاقتصادي
52	المطلب الأول: العلاقة العامة بين السياسة الضريبية وتنوع الاقتصاد
55	المطلب الثاني: وسائل الإصلاح الضريبي لدعم التنوع الاقتصادي
58	خاتمة الفصل
92-59	الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلا الفترة (2009-2020)
60	تمهيد
61	المبحث الأول: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر
61	المطلب الأول: نظرة عامة حول الهيكل الاقتصادي في الجزائر
64	المطلب الثاني: انعكاسات الاعتماد المفرط على المورد الوحيد في الجزائر
65	المطلب الثالث: استراتيجيات الانتقال الى التنوع الاقتصادي في الجزائر
68	المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر
68	المطلب الأول: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر وأهدافه
72	المطلب الثاني: محاور الإصلاحات الضريبية في الجزائر
79	المطلب الثالث: تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال (2009-2020)
81	المبحث الثالث: الإصلاح الضريبي وانعكاساته على التنوع الاقتصادي في الجزائر
81	المطلب الأول: إجراءات الإصلاح الضريبي لتنوع الاقتصاد
85	المطلب الثاني: انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي
89	المطلب الثالث: تحديات السياسة الضريبية لدعم سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر
92	خاتمة الفصل
96-93	الخاتمة
104-97	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

والمختصرات

قائمة الجداول:

الصفحة	قائمة الجداول	رقم
62	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)	01
63	نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الجباية الكلية خلال الفترة (2009-2020)	02
65	قيمة إيرادات القطاع السياحي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (2009-2021)	03
68	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2009-2020)	04
70	نسبة حصيلة كل من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة إلى إجمالي الجباية العادية خلال الفترة (2009-2020)	05
71	معدل الضغط الضريبي خلال الفترة (2009-2020)	06
74	مقارنة بين معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي عند اعتمادها سنة 1992 ووضعيتها منذ سنة 2008	07
76	تعديلات الضريبة على أرباح الشركات (المعدل العادي والمخفض) من (1992-2015)	08
78	تغيرات معدل الضريبة (الرسم) على القيمة المضافة من 1992-2017	09
80-79	عدد الإجراءات الضريبية (ما بين تعديل، إتمام وإلغاء) حسب القوانين المالية (2009-2020)	10
80	تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير التقديرية خلال الفترة (2009-2020)	11
86	تطور نسبة الجباية العادية والبترولية خلال الفترة (2009-2020):	12
88-87	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة (2009-2020)	13
90-89	تصنيف المنازعات والشكاوى	14
91	النتائج السنوية للرقابة الجبائية وقمع الغش في الجزائر	15

قائمة الأشكال:

الصفحات	قائمة الأشكال	رقم
54	الضريبة أداة لتنويع الاقتصاد	01
63	مقارنة إيرادات المحروقات والإيرادات خارج المحروقات خلال الفترة (2020-2009)	02
66	تطور إيرادات القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2020-2009)	03
87	تطور حصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة (2020-2009)	04
88	النسب المتوسطة لكل قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2009-2020)	05

قائمة المختصرات:

UNCTAD	United Nations Conference on Trade And Development
GDP	Gross Domestic Product
ASEAN	Association du Sud-Est l'Asie des Nations
PIB	Produit Interieur Brut
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutee
BNC	Banque Nationale de Credit
BIC	Benefices Industriels et Commerciaux

المقدمة

إن الاعتماد المفرط على مورد وحيد من طرف العديد من البلدان جعل من اقتصاديات هذه الأخيرة في حالة تبعية كاملة للسوق العالمية وارتباط خططها التنموية بتغيرات السوق خاصة السوق النفطية، لتحصيل إيراداتها وتمويل نفقاتها ومختلف مشاريعها، ورغبة في تأمين مستوى معيشي راقٍ لشعبها سعت هذه البلدان للخروج من التبعية للريع والهشاشة الاقتصادية وتطبيق خطط وبرامج وسياسات لتنويع اقتصادها وإعادة هيكلة بدعم القطاعات البديلة وتحسين كفاءتها، والرفع من مستوى مساهمة هذه القطاعات في الناتج الوطني الإجمالي.

وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الداعمة لمسعى التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، خاصة الشق المتعلق بالسياسة الضريبية لما لهذه الأخيرة من تأثيرات على شتى النواحي الاقتصادية والمالية لمختلف القطاعات والأنشطة ولما تمتلكه من أدوات أكثر مرونة وفعالية (التخفيضات والاعفاءات الضريبية)، وحتى تؤدي السياسة الضريبية دورها في معادلة التنويع الاقتصادي على أكمل وجه، واستوجب الأمر القيام بإصلاح ضريبي في كل مرة ليتماشى مع التوجهات الاقتصادية للبلد.

إشكالية الدراسة:

على غرار العديد من البلدان الريفية سعت الجزائر للهبوط باقتصادها والخروج به من دائرة الاعتماد على قطاع المحروقات في تحصيل إيراداتها وتحقيق تنميتها وبناء اقتصاد أكثر تنوعا وتماسكا، خصوصا وأن الاقتصاد الوطني وقع في العديد من الأزمات الناتجة عن الصدمات الخارجية لأسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي خلفت آثار سلبية كبيرة على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع امتدت لسنوات طويلة وأوقعت البلدة تبعية ومديونية كبيرة للعالم الخارجي، الأمر الذي دفعها نحو القيام بعدد الإصلاحات الاقتصادية سعيا لتنويع اقتصادها ومواكبة لمختلف التطورات الإقليمية والعالمية، ومن أهم جوانب هذا الإصلاح نجد الإصلاح الضريبي الذي انطلق في بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك لتوسيع القاعدة الجبائية وخلق نطاق جبائي فعال، إضافة إلى دعم القطاعات المختلفة خارج قطاع المحروقات لتكون ركيزة اقتصادية قوية تواكب متطلبات التنويع الاقتصادي وتتخلص من حالة عدم اليقين التي يسببها الاعتماد على إيرادات الجباية النفطية

بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا من خلال التساؤل الآتي::

ماهي انعكاسات الإصلاح الضريبي على سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للاقتصادي؟
2. هل يمكن اعتبار الإصلاح الضريبي أداة السياسة الضريبية لدعم التنويع الاقتصادي؟
3. فيما تتمثل أهم محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر؟
4. هل أثبت الإصلاح الضريبي فعاليته في دعم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة، يمكن وضع الفرضيات الآتية:

1. يجنب التنوع الاقتصادي الوقوع في أزمات اقتصادية ومالية وحالات عدم اليقين ناتجة عن الاعتماد المفرط على قطاع وحيد في تحقيق الثروة.
2. تعتبر السياسة الضريبية موجه للتنوع الاقتصادي من خلال العديد من الأدوات والآليات التي تمنحها للقطاعات المراد ترقيتها.
3. مست الإصلاحات الضريبية الذي قامت بها الجزائر أهم الأوعية الضريبية، ناهيك عن إصلاح الإدارة الضريبية.
4. تمكن الإصلاح الضريبي إثبات فعاليته، بل وساهم في دعم سياسة التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2009-2020)

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراستنا من أهمية موضوع التنوع الاقتصادي للعديد من البلدان النامية الريعية، حيث يعد التنوع الاقتصادي مطلباً ورافداً حقيقياً للتنمية والتخلص من حالة عدم اليقين التي يسببها الاعتماد المفرط على المورد الوحيد (لعنة الموارد). خاصة وأن هناك العديد من التجارب العالمية الرائدة، والتي نجحت في تحقيق التنوع في اقتصادها، الأمر الذي يعطي حافز أكبر لباقي الدول ومنها الجزائر لتحقيق مسعى التنوع الذي يضمن الاستقرار والرقى والنمو المستدام. ناهيك عن الدور الكبير الذي تؤديه السياسة الضريبية في توجيه الاقتصاد، سواء من حيث خلق التوازن بين القطاعات أو بين الاستهلاك والادخار. لخلق القيمة المضافة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص كل من التنوع الاقتصادي والسياسة الضريبية إضافة إلى الإصلاحات التي قد تطرأ على هذه السياسة.
- محاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية في دعم وتوجيه الاقتصاد إلى التنوع في مصادر الدخل وخلق التوازن الاقتصادي.
- التطرق إلى أهم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر لتعديل سياستها الضريبية، بداية بتحديد نتائج هذه الإصلاحات وصولاً إلى الدور الذي تلعبه في دعم تنوع الاقتصاد الجزائري.

منهج وأدوات الدراسة:

اعتمدنا في معالجة موضوعنا على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث استعملنا المنهج الوصفي عند التطرق للجوانب النظرية لكل من التنوع الاقتصادي، السياسة الضريبية والإصلاح الضريبي. أما المنهج التحليلي فكان لدراسة تأثير الإصلاحات الضريبية التي طرأت على النظام الضريبي الجزائري على تنوع الاقتصاد الوطني من خلال تحليل مختلف البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

بالنسبة لأدوات الدراسة اعتمدنا في جمع مختلف المعلومات والبيانات حول موضوعنا من خلال:

- الكتب والمجلات والدراسات السابقة.

- قوانين المالية وقانون الضرائب والجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- مصادر ومواقع الاحصائيات لقياس أثر الضريبة على التنوع الاقتصادي.

- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: حيث ركزت دراستنا حول الاقتصاد الجزائري.
- الحدود الزمانية: تمثلت في دراسة انعكاسات الاصلاحات الضريبية في الجزائر على دعم سياسة التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2009-2020).

أسباب اختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع ولذلك لأسباب:

- شخصية: الميول الشخصي لدراسة المواضيع الجبائية.
- موضوعية: نظرا للأهمية الكبيرة لموضوع التنوع بالنسبة للاقتصاد الوطني وفعالية السياسة الضريبية عن طريق الاصلاح الضريبي في دعم مسعى التنوع الاقتصادي في بلادنا.

صعوبات البحث:

واجهنا في موضوعنا مجموعة صعوبات من بينها:

- التعديلات المستمرة في قوانين المالية والتشريعات الضريبية؛
- التضارب في الإحصائيات حول المتغيرات الاقتصادية في المراجع؛
- صعوبة الوصول إلى البيانات والاحصائيات في المواقع الرسمية الجزائرية بطئ الخوادم في الاستجابة؛
- القلة في المراجع (خاصة الكتب) في مجال التنوع الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لإحدى جوانب موضوعنا ونذكر منها:

- دراسة لبللعماء أسماء (2017-2018)، أطروحة دكتوراه بعنوان دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر حيث تمحورت اشكالية الموضوع حول مساهمة السياسة الضريبية في التنوع الاقتصادي في الجزائر وابرز مختلف ادوات السياسة الضريبية لتوجيه القطاع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة تمثلت في ان هدف احلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية لم يعرف التحقيق بعد بالرغم من كافة الاصلاحات التي عرفتها السياسة الضريبية في الجزائر وان الاقتصاد الجزائري لايزال في تبعية للقطاع النفطي ولم يعرف بعد مستوى التنوع الاقتصادي
- دراسة لعبد الهادي مختار (2015-2016)، أطروحة دكتوراه بعنوان الاصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر بإشكالية تمحورت حول مساهمة الاصلاحات الجبائية ومساهمتها في العدالة الاجتماعية في الجزائر وتضمنت هذه الدراسة مضمون الاصلاحات الجبائية التي استحدثتها الجزائر ومدى نجاح مضمون هذه الاصلاحات خاصة فيما يتعلق بالضرائب الجديدة كما تطرق ايضا الى مساهمة الجبائية البترولية والجبائية العدية في

تمويل النفقات العامة ومن اهم النتائج التي توصل لها هو عدم نجاعة الإصلاحات الجبائية في إصلاح الجباية العادية إذ لازالت تعرف هيمنة الضرائب غير المباشرة ، كما أن الإصلاحات كان الهدف منها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية إلا أن ذلك لم يتحقق بالرغم من نمو وتطور إيرادات الجباية العادية

- دراسة لصادق هادي (2013-2014), مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج (2000-2012) بإشكالية حول كيف للتنوع الاقتصادي ان يؤدي دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية من خلال مقارنة التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية حيث تضمنت هذه الدراسة مفاهيم حول التنوع الاقتصادي ومدى فعاليته للدول النفطية ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن بين أهم النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة ان التنوع الاقتصادي من اهم سياسات التنمية الاقتصادية التي تهدف لتنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الانتاجية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

تقسيمات الدراسة:

قمنا بدراسة موضوعنا من عدة جوانب حيث تضمن مقدمة واشكالية وثلاث فصول وخاتمة متضمنة لنتائج الدراسة وجاء فصول الدراسة مقسمة على النحو التالي:

الفصل الاول بعنوان الإطار النظري للتنوع الاقتصادي حيث يتناول الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي من خلال التطرق لمفاهيم اساسية حول التنوع الاقتصادي اضافة لذلك تطرقنا للتنوع الاقتصادي (الآليات والمحددات ومؤشرات القياس)، بعدها قدمنا تجارب دولية في التنوع الاقتصادي.

أما فيما يخص الفصل الثاني كان بعنوان الإصلاح الضريبي كسياسة لدعم التنوع الاقتصادي حيث يتناول السياسات الضريبية والإصلاح الضريبي ودوافعه كما تم فيه تقديم آليات الإصلاح الضريبي لدعم وتحقيق التنوع الاقتصادي.

وأخيرا الفصل الثالث كان بعنوان الإصلاح الضريبي كخطوة لتنوع الاقتصاد الجزائري وتم فيه التعرف على واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر كما تطرقنا للإصلاح الضريبي في الجزائر ودراسة انعكاس هذا الإصلاح على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار

النظري لتنويع

الاقتصادي

تمهيد:

تختلف معظم الدراسات حول فشل فكرة الاعتماد على المورد الوحيد لتنمية عجلة الاقتصاد في العديد من الدول، إذ انه يعتبر موضوع التنوع الاقتصادي من بين اكثر المواضيع اهمية في الاقتصادات الربية خاصة تلك التي تعتمد على مورد وحيد في تمويل ميزانيتها وخزيتها وخاصة الدول التي تعتمد على الموارد الباطنية بحيث يمكن أن تتحول من نعمة الى نقمة إذ ان أي تغير أو تقلب في أسعار هذه السلعة أو هذا المنتج في الاسواق العالمية يجعلها عرضة للزمات الخارجية سواء بالإيجاب او بالسلب لذلك وجب التوجه لاستراتيجيات التنوع الاقتصادي الذي اصبح يمثل القضية الجوهرية لاقتصاديات الدول اذ انه يساهم في تحسين الاداء الاقتصادي ويعزز استقلاليتها واستدامته وذلك من خلال عمله على تحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية وتحقيق مستويات مرتفعة في النمو الاقتصادي والتقليل او انعدام الوقوع في مخاطر الزمات الدولية، وتهدف الدراسة في هذا الفصل إلى الإحاطة بمختلف الجوانب والمفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي المتعلقة بالتنوع الاقتصادي وأهميته في تجنب نقمة الموارد، وبالإضافة إلى بعض التجارب الدولية في هذا المجال لمعرفة قيمته ومدى نجاحه على مستوى اقتصاديات الدول.

وبناء على هذا قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنوع الاقتصادي.

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي: الآليات والمحددات ومؤشرات القياس.

المبحث الثالث: تجارب دولية في التنوع الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي العلاج الأمثل للاقتصاديات الأحادية التي تعتمد على المورد الوحيد في بنيتها الاقتصادية، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء المادية والبشرية والمالية وحتى الطبيعية، ذلك من أجل بناء قاعدة اقتصادية صلبة تجنبها الهزات والأزمات المفاجئة خاصة تلك التي تحدث جراء التغيرات المفاجئة في أسعار المواد الأولية، هنا تظهر أهمية التنوع الاقتصادي الذي يجنب المخاطر وتحاشي تقلبات الاعتماد على المورد الوحيد، وقبل التطرق إلى أهمية يجب الإحاطة بالجوانب النظرية لهذا المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي وخصائصه

في ظل هذه التغيرات المتسارعة في عجلة الاقتصاد العالمية أصبح من الضروري تأمين الاقتصاد الوطني من أزمات الاعتماد على المورد الوحيد ولكن قبل التطرق إلى جوانب التنوع الاقتصادي من الزوايا المخلفة لابد من التطرق إلى مفهوم هذه السياسة الاقتصادية ومعرفة أهم الخصائص التي تميز هذه السياسة.

الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي

• تعد سياسات التنوع الاقتصادي إحدى الأدوات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعتبر من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة هي النفط، والتي تتعرض عوائدها للتقلبات والتذبذبات في الأسواق العالمية. وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عجلة التنمية المستدامة. بشكل عام يتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وبالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات¹

• وفي معناه البسيط، يشار إلى التنوع بـ "عدم وضع البيض في سلة واحدة" فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر. وبالتالي، فإن وجود تنوع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من

¹ دحمان بن عبد الفاتح وأسماء بللعم، سياسات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مجلد 03، العدد 01، 2020، ص 11.

عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.¹

- أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.²
- تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنوع الاقتصادي، فهناك من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه Jean Claude Berthélemy آخرون بهيكل الصادرات السلعية، فحسب الاقتصادي نقول في اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وكخلاصة لمختلف التعاريف تقول أن التنوع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية³

من خلال التعاريف السابقة يكمن القول أن التنوع الاقتصادي يعتبر هدفاً تسعى إلى تحقيقه الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد وخاصة الموارد النفطية، فالتنوع الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي تتضمن تنوع الإنتاج، تنوع الصادرات، تنوع مصادر الدخل وإشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الثاني: خصائص التنوع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها التنوع الاقتصادي نذكر منها ما يلي:⁴

أولاً: التنوع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطراً يهدد مصيره، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل

¹ شليبي الطاهر، بن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 17، العدد 04، 2018، ص 191.

² دحمان بن عبد الفاتح وأسماء بللعماء، إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مجلد 07، العدد 03، 2018، ص 332.

³ عبد النعيم دفرور والياس شاهد ومحمد خطيب نمر، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الوادي، الجزائر، بدون رقم المجلد، العدد 12، 2017، ص 368.

⁴ أسماء بللعماء، دور السياسات الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017/2018، ص 19 20.

نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتغيرات الحادة، وبالتالي فالتنوع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسة واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

ثانياً: التنوع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية: إن التنوع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، ما من شأنه أن يضمن أيضاً زيادة الإنتاج كمياً ونوعاً، وصولاً إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنوع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط على الوطنية العامة أيضاً، ففي سياق التنوع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي.

ثالثاً: التنوع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة: إن التنوع الاقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يساهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنوع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنوع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي كما يعد التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنوع قاعدتها الاقتصادية؛ كما أن التنوع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي بعيداً عن استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال، إضافة إلى أنه (التنوع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.

المطلب الثاني: أهداف التنوع الاقتصادي وأهميته

أدى العقد الماضي إلى حدوث تغييرات جوهرية كانت لها آثار عميقة على الاقتصاديات التقليدية، خصوصاً الغنية بالموارد الهيدروكربونية، مما أدى إلى تغيير الوجهة إلى تنوع مصادر الدخل وذلك لما لهذا التنوع من أهمية كبيرة لهذه الاقتصاديات، وتحقيق أهدافها الاقتصادية بدرجة أولى.

الفرع الأول: أهداف التنوع الاقتصادي

تهدف إستراتيجية التنوع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية متنوعة وجديدة التي تعمل على زيادة مصادر الدخل القومي، فضلاً عن تقليل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كون عملية تنوع

القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها من أجل الحصول على إيرادات مالية متنوعة. ولغرض تحقيق ذلك يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني وكالتالي:

أولاً: على المدى القصير: يكون الهدف ضمن المدى القصير من استراتيجية التنوع الاقتصادي، هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيس النفط (على سبيل المثال) وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن العائدات التصديرية الأخرى.¹

ثانياً: على المدى الطويل: تضمن الهدف المنشود على المدى الطويل، استخدام العوائد المالية المكتسبة من القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية، مرتكزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيس (النفط) قد يتم الاعتماد عليه ليكون في المستقبل وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي، وتحفيز النمو في قطاعات أخرى شقيقة كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بل حتى في قطاعات معدنية كالغاز والمعادن والفسفات.²

كما يمكن تلخيص أهداف التنوع الاقتصادي فيما يلي:³

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية). العمومية.
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

ومن بين الأهداف التي يسعى التنوع الاقتصادي نذكر ما يلي:⁴

- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنوع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات.
- ✓ تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد.

¹ إسماعيل حمادي مجبل، إستراتيجية تنوع مصادر الدخل-تجربة دولة الإمارات نموذجاً، مجلة الدنانير، جامعة الفلوجة، العراق، بدون رقم مجلد، العدد 14، 2018، ص ص 148 149.

² فقير كمال ويوسفات علي، التنوع في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية لحالة الإمارات العربية المتحدة، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة ادرار، الجزائر، مجلد 03، العدد 02، 2020، ص 03.

³ أوضايفية حدة، التنوع الاقتصادي واشكالات التحول الهيكلي في الجزائر، ورقة بحثية ضمن كتاب جماعي بعنوان الأساليب الحديثة لقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدارات المركز الديمقراطي العربي - برلين -، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2020، ص 17.

⁴ خالد هاشم عبد الحميد، التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 75.

- ✓ تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد وبالتالي تجنب التأثير على عمليات تمويل التنمية.
- ✓ زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية وبالتالي زيادة القيمة المضافة، حيث يسهم التنوع الرأسي في زيادة الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلات إنتاجية لقطاعات أخرى.
- ✓ يسهم التنوع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتخفيض الدور الحكومي للدولة.
- ✓ يسهم التنوع في تعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي

يرى الكثير أن التنوع يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب التالية:¹

1. تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية.
2. تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات.
3. تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
4. زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العم ورأس المال البشرية، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
5. توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.
6. تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
7. رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أو ارتفاع – أسعار الواردات إلى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري .

¹ بن فريحة نجاة ونصاح سليمان، واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية – عرض تجارب بعض الدول-، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، مجلد 03، العدد 01، 2020، ص 139.

8. توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويقلص من معدلات البطالة.
9. زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر.
10. تعزيز التنمية المستدامة: أثبتت بعض الدراسات أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنوع الاقتصادي.

كما تظهر أهمية التنوع الاقتصادي في:¹

1. تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.
2. تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجيع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال
3. هيكل الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة.
4. تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
5. رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وتربطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية. تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنوع الصادرات.
6. الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
7. التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروول والمواد الزراعية.
8. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
9. تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية.

¹- شليحي الطاهر وبن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص 200 201.

المطلب الثالث: شروط نجاح التنوع الاقتصادي ومعيقاته

حتى تتمكن الاقتصاديات من تطبيق التنوع الاقتصادي يجب عليها الإحاطة علما بكل الجوانب خصوصا تلك التي تقف دون تحقيق هذا التنوع في اقتصادها ولكن في المقابل يجب عليها الامتثال لعدة شروط، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من دراستنا.

الفرع الأول: شروط نجاح التنوع الاقتصادي

من بين الشروط الأساسية لتحقيق ذلك نذكر ما يلي:¹

أولا: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد الاستثمارات الأجنبية مؤشرا مهما وعنصرا داعما لجهود التنوع الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهذا ما أثبتته شواهد التنمية الاقتصادية، ودفعت هذه التجارب الناجحة بالعديد من دول العالم، ومنها الدول النفطية، لتكثيف جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى خلق التنوع الاقتصادي وإلى التصدير لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد فتحت الدول النفطية، ولاسيما الخليجية منها، أبوابها للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الدولية، وتنتظر بنشاط في زيادة الروابط مع الأسواق الصاعدة (لاسيما في آسيا) التي تشكل مصدرا رئيسا للنمو العالمي مستقبلا.

ثانيا: الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية: رغم ما تحققه الدول النفطية من تطور ملحوظ في مجال تنوع اقتصادياتها من خلال إطلاق برامج إنفاق كبيرة على البنية التحتية والتعليم والصحة، إلا أن هذه العملية تواجه تحديا رئيسا يتمثل في الحاجة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان إتباع سياسة مالية مستدامة، وذلك باعتبار أن الإيرادات الحكومية في هذه الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط، وهي بذلك معرضة لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على المدى القصير، والخفض الحتمي لإنتاج النفط على المدى الطويل، ولذلك يقلل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول، والتي يمكن تحقيقها من خلال خفض الإعانات وتوجيهها بصورة أفضل إلى مستحقيها، وتحسين الإدارة الضريبية، وخفض الإنفاق الجاري، وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي على حد سواء.

ثالثا: تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات: ويتمثل ذلك في تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة، وكذلك البيئة المحيطة بها، والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي. وسوف يتطلب الأمر معرفة مستوى وأداء هذه البيئة الداخلية والخارجية، وكذلك تحديد المعوقات الأساسية التي تفرضها هذه السنة، ومن ثم قياس مستواها، وتقديم الحلول لتخفيف حدتها ومن بين العوامل الأساسية المحددة لجودة البيئة الداخلية للمؤسسة هو كيفية استخدامها لعناصر الإنتاج المتوفرة، وذلك لكي تقوم بالعملية الإنتاجية وفق عناصر الكفاءة الاقتصادية، أما في مجال البيئة الخارجية المؤثرة مباشرة على القطاع الصناعي، فإن جودة البيئة الاقتصادية الكلية تأتي في المقام الأول لأنها تؤثر على عناصر التكلفة، وكذلك ثقة المستهلك والمستثمر في الاقتصاد، كما أن البنية التحتية الأساسية والتقنية تحدد جزءا مهما من مستوى التكاليف التي

¹ بلقعة إبراهيم، واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، بدون رقم مجلد، العدد 08، 2018، ص ص، 67، 69.

تتحملها الصناعة عبر الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات، وتعتبر المؤسسات و الحاكمية من العوامل المحددة للتكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون والمستثمرون.

رابعاً: تحسين بيئة الأعمال: توضح معظم خطط التنمية في الدول النفطية الحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو وتنوع اقتصادياتها، وفقاً لهذا الصدد فإن العديد من الدراسات الاستقصائية التي تصف القدرة التنافسية العالمية وبيئة الأعمال تشير إلى جهود الدول النفطية نحو تسيير الأنظمة وتحسين بيئة الأعمال.

خامساً: تفعيل دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة: تشكل سياسة الخصخصة في إطار اقتصاديات الدول النفطية عناصر مهمة في سياسات التنوع الاقتصادي، حيث توسع دور القطاع الخاص وتراكم رأس المال الخاص، وتساعد على تغيير توجه الاقتصاديات المعنية من الاعتماد على القطاع العام كمحرك أولى للنمو، إلى نمو يقوده القطاع الخاص، ومنذ سنين والخصخصة تشكل سياسة معلنة في خطط البلدان النفطية، يعود تنفيذها الفعلي إلى أواسط التسعينات، على أن هذه العملية كانت إجمالاً ولا تزال عملية تدريجية وفي حالات عديدة عملية مترددة. ويعزى هذا الاهتمام بسياسة الخصخصة إلى عوامل واعتبارات متعددة

سادساً: تفعيل دور الحوكمة: يعد الحكم الراشد عاملاً مهماً ومسبقاً من أجل بناء بيئة ملائمة للتنوع الاقتصادي، وهذا يتطلب وضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني وفي أي دولة، ويعد الجهاز التنفيذي عنصراً فاعلاً في عملية تنوع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تؤدي الحكومات دوراً بالغ الأهمية، لاسيما في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية. ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنوع الاقتصاد والمنضوية تحت إطار مفهوم الحوكمة نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجون. كما يعد التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة، لاسيما عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعاً اقتصادياً إضافياً.

الفرع الثاني: معوقات التنوع الاقتصادي

هناك تحديات داخلية وأخرى خارجية تعرقل مسيرة تحقيق التنوع الاقتصادي يمكن تناول بعضها كما موضح أدناه التحديات الداخلية، وهي التحديات التي تقف كعائق أمام عملية تحقيق التنوع الاقتصادي من داخل البلد. ويمكن التطرق إليها بإيجاز وكما يلي:¹

أولاً: الفساد: يعد الفساد أحد المعوقات الرئيسية التي تقف بوجه التنوع الاقتصادي في البلدان النامية، خصوصاً البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ذات الاقتصاديات الأحادية. وذلك لدوره السلبي على عملية النشاط الاقتصادي. حيث تنعكس نتائج الفساد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بهدر الموارد وانخفاض الإيرادات العامة وتعثر تنفيذ السياسات

¹ ابتهاج ناھي شاکر وحامد عبد الحسین خضير، التنوع الاقتصادي في العراق الواقع والتحديات والحلول، مجلة واریث العلمية، جامعة کربلاء، العراق، مجلد 04، العدد 09، 2022، ص 254 255.

الاقتصادية الهادفة إلى زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة وتشجيع الإنتاج المحلي أي يتسبب الفساد في رفع درجة عدم اليقين في الاقتصاد ويزيد من عدم فعاليته. من خلال احتكار الثروة والموارد العامة في أيدي ما يعرف بالصفوة السياسية والاقتصادية) فتنامي مسألة الحرمان من الموارد وغياب الفرص المتكافئة في التمكين من ممارسة النشاط الاقتصادي والوصول للموارد , يؤدي لانخفاض مستويات المنافسة والكفاءة بحيث تصبح منظمات الأعمال غير قادرة على منافسة نظيراتها في السوق كما يحدث الفساد خللاً كبيراً في تخصيص الموارد المالية وتوظيفها في غير وجهتها، فيحرم البلد من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولويتها , إذ بسببه يحول ما مخصص من موارد لإنعاش التنمية والمشاريع الاستثمارية إلى الفاسدين إدارياً ومالياً. نتيجة عدم إخلاصهم في تنفيذ المشاريع، وبالمقابل لا توجد محاسبة على اقتصادهم فضلاً عن ذلك انه يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها. فيؤدي إلى زيادة التكاليف المباشرة ونقل عبئها إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد القومي ككل أو كليهما معاً، فالمبالغ التي يدفعها رجال الأعمال إلى الموظف الحكومي مقابل الحصول على تسهيل معين. يتم نقل عن طريق رفع الأسعار التعويض الرشوة المدفوعة. وقد تتحملها الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة. وقد يؤدي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وتخفيض قيمة العملة المحلية وهذا ما يزيد من سوء الاقتصاد الأحادي لانعدام تنوعه. وهذا يعني أن الاقتصاد هو الذي يتحمل على هذه الرشوة إن ارتفاع مستوى الفساد يقوض الحكم ويضعف إنفاذ القانون فتتأثر السياسات الرامية البناء اقتصاد متنوع لأنه يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة. أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد.

ثانياً: البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية جيدة الأداء والكفاءة مهمة للغاية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تزيد من مستويات المعيشة، وتجذب المزيد من الشركات، وتدعم عملية إنتاج السلع الزراعية والمصنعة عن طريق خفض التكاليف كما أنها تساعد على التكامل الاقتصادي وتسهل التجارة حيث تخفف من صعوبة الحصول على السلع والخدمات بالإضافة إلى مساهمتها المباشرة في عملية الإنتاج والنتاج المحلي الإجمالي. ويمكن للاستثمار في البنية التحتية زيادة إجمالي إنتاجية العمل من خلال تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والسماح باستخدام الفعال ولكي تتصدى البلدان أحادية الاقتصاد للتحديات الماثلة أمامها على المدى المتوسط، يتعين عليها أن تستمر في إجراء الإصلاحات التي تعجل وتيرة تنوع النشاط الاقتصادي وتدعم توفير فرص العمل ولتعجيل وتيرة تنوع الاقتصاد، يتعين مواصلة الاستثمار في البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال، وليتسنى توفير فرص العمل يتعين الارتقاء بنظم التعليم والتدريب، وتحسين خدمات التسكين الوظيفي، والنظر في حوافز العمل في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام .

ثالثاً: ضعف تراكم رأس المال البشري: إن تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية والتنوع الاقتصادي لان التنمية وحدها لا تكفي من دون وجود تراكم في رأس المال البشري. ففي كثير من البلدان النامية لا يوجد نقص من الجامعات ولا من خريجي الجامعات. ولا من المرافق التعليمية والمختبرات. ونحو ذل، ولكنه لا يصل إلى التراكم المطلوب لتكوين قاعدة نوعية من رأس المال البشري تنطلق منها عملية تنوع ناجحة. أي إنه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من تراكم رأس المال البشري التي تضع الاقتصاد على مسار التنوع الاقتصادي. وسبب ذلك حدوث انحرافات تعوق

تراكم رأس المال البشري جُلها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الإقبال على التعليم، وطلب المعرفة، واكتساب المهارات وبناء القدرات. إضافة إلى سبب آخر متمثل بعدم التمكين الذي تجمله في تقلص القوة الاقتصادية وضعف القطاع الخاص التنموية. وفي توظيف المواطنين بشكل عام تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه، وتنازع مجموعات المصالح والفساد والمحسوبية والولاءات وسوء الإدارة وضعف الحكومة والرقابة وغير ذلك من علل الاقتصاد الريعي. أن التركيز على جانب العرض لا يكفي لبناء رأس المال البشري، ففي البلدان النامية كثيراً ما يكون مصدر الإخفاق في جانب الطلب، فطلب التعليم رده وبنائه القدرات ينخفض أن كان العائد المتوقع منهما منخفضاً حيث يشكل التعليم الرسمي دوراً حاسماً في تحسين القدرة الإنتاجية للمجتمع، ويحسن التعليم الجيد عمليات الإنتاج بعدة طرق، فالعمال المتعلمون أو ذوو المهارات هم قادرون على أداء المهام المعقدة. وبالتالي المساهمة في إنتاج المزيد من المنتجات المتطورة تقنياً. وخاصة في البلدان النامية، حيث العمال الماهرون يزيدون في الطاقة الاستيعابية للبلد من خلال الحصول على المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية وتنفيذها، وهو أمر ذو أهمية حاسمة في نجاح التنوع الاقتصادي والتنمية ولتطوير رأس المال البشري فالشرط الأساسي ليس فقط زيادة الوصول والمشاركة في التعليم، ولكن تحسين التقدم والجودة في التعليم أيضاً. وذلك لوجود علاقة إيجابية بين نوعية التعليم وإنتاجية العمال من أجل زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي لا بد من الاهتمام بتحسين نوعية التعليم.

رابعا: هيمنة القطاع العام: نتيجة إدراك الحكومات لأهمية النفط الإستراتيجية على المستوى المحلي والدولي أخذت تمارس أدواراً بارزة في هذا القطاع من خلال إنشاء شركات وطنية خاصة بهذا القطاع، وإن العائدات التي يحققها هذا القطاع يخفي قصور تلك الحكومات الذي يحصل بشكل عام في كل المجالات وتشجع الحكومة على الانتقال إلى قطاعات أخرى تراها ذات أهمية إستراتيجية أيضاً موسعة نواحي القصور ومرغمة القطاع الخاص إلى الانسحاب. وحتى وإن فسحت المجال له لا يعدو أن يكون إلا دوراً هامشياً إما عدم فاعليته تحصل بفعل إن الثروة النفطية غالباً ما تأتي بشكل مفاجئ مع اكتشافات جديدة. أو ارتفاع في الأسعار، وفي البلدان النامية عادة ما تتجاوز الثروة الجديدة قدرة الاقتصاد المحلي على تمثيلها وقدرة مؤسسات الحكومة على ضمان استثمارها الفعال والاستثمارات في ردة فعل على الزيادة في الثروة غالباً ما تكون غير ذي جدوى، والأمثلة ضمن قطاع النفط قد يشمل مصافي النفط المحلية غير الاقتصادية منشآت غاز طبيعي مسال ذات أهمية قصوى تعتمد على استثمارات سيئة. والأمثلة الأخرى غير النفطية يرجح أن توجد في قطاعات إستراتيجية أخرى، ويمكن أن تشمل مجمعات فولاذ وألمنيوم ضخمة التحديات الخارجية وهي التحديات التي تقف عائق أمام عملية تحقيق التنوع الاقتصادي أي تفرض غواص من خارج البلد دو الاقتصاد الأحادي الذي يروم التخلص من هذه الأحادية عبر التنوع الاقتصادي. ويمكن تناولها بإيجاز وكما يلي:¹

✓ **تقلبات الأسعار النفطية:** إن تقلبات أسعار النفط والغاز تنقلب كثيراً ولا ترتبط بالضرورة بالدورات الاقتصادية. ولهذه الحالة أعباء تتحملها كامن الحكومة والقطاع الخاص. إذ يصبح تخطيط الحكومات صعباً جداً في حال اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الثروات الطبيعية إن التغيير في أسعار السلع يجعل ضبط الموازنة أمراً صعب التحقيق، فعندما ترتفع أسعار الثروات بشكل مفاجئ تميل الحكومات لزيادة النفقات. وهو ما يمكن أن يقود إلى

¹ عبير محمد جاسم وسهيل عبد الزهرة، التنوع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 57، 2019، ص 239.

التضخم والهدر ويكون الأذى أكبر عندما تهبط الأسعار فجأة، عندها تواجه الحكومات إما خيار تخفيض النفقات وزيادة الضرائب الحاد مصادر دخل بديلة الاقتراض، ولكن من هذه الخيارات مخاطره الخاصة إذ من الصعوبة بمكان زيادة الضرائب وتخفيض النفقات بشكل سريع. لأن ذلك يؤدي إلى انكماش الاقتصاد، وهو يؤثر بشكل كبير على محدودى الدخل في المجتمع كما يؤدي إلى الاضطراب السياسي. ثم أن الاقتراض من الخارج ليس سهلا ولا قليل الكلفة لأنه يحدث عندما تكون إيرادات الحكومة من النفط أو غيره من الموارد منخفضة. وبالتالي تكون الثقة بها ضعيفة. وباختصار. إن إعداد موازنة مالية دقيقة أمر صعب في ظل هذا التقلب، إذ يتطلب من الحكومات أن تعد كامل ميزانياتها بناء على توقعاتها عن أسعار النفط وهو ما قد تخطئ فيه تماما.

✓ المرض الهولندي: إن تعبير المرض الهولندي هو مصطلح دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على الصعيد العالمي منذ أكثر من 40 عاما، وأول من نشر المصطلح كان مجلة الإيكونوميست البريطانية في أحد أعدادها الصادرة عام 1977، عندما تطرقت لموضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959. أخذت هذه القاهرة الاقتصادية تسمية المرض الهولندي الوصف حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 - 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع الشعب للترف والراحة واستلطف الاتفاق الاستهلاكي الألبدي، فكان أندفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة صوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي ويحاول مصطلح المرض الهولندي توصيف الظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولندي بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي: الآليات والمحددات ومؤشرات القياس

إن تطبيق التنوع في مصادر الدخل للتخلص من التبعية للمصدر الوحيد أمر لا بد منه خصوصا لتلك الدول التي تحتل الإيرادات النفطية الحصة الأكبر في إيراداتها حيث أن الدراية بالآليات والمحددات يكون من الخطوات الأولى نحو تحقيق هذا التنوع في الاقتصاد، ومن ثم دراسة فعالية هذا التنوع من خلال الاعتماد على عدت مؤشرات، ومن خلال المبحث التالي سيتم التطرق إلى أهم هذه الجوانب.

المطلب الأول: آليات التنوع الاقتصادي

أن عملية التنوع الاقتصادي ليست بالعملية السهلة ولكنها ليست مستحيلة فقد تمكنت مجموعة من الدول في النجاح بتجربة التنوع الاقتصادي مثل دول ماليزيا واندونيسيا والمكسيك، بينما فشلت كثير من الدول في تجربة التنوع الاقتصادي ويمكن تطبيق عملية التنوع الاقتصادي وفق استراتيجيات تعتمد على خصوصية المناخ الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي والثقافي للبلاد وما يجب القيام به من إجراءات فنية وتشريعية وما يتوفر من إمكانيات وموارد مادية ومالية وبشرية، ويمكن تحديد آلية التنوع الاقتصادي بصورة عامة وفق ما يلي:¹

أولاً: الإطار العام للتنوع الاقتصادي: في ظل الإطار العام يتم الاهتمام بجانبين هم:

- ✓ الاهتمام بسياسات جانب الطلب في الاقتصاد الكلي، ويتم التركيز على مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وتمثل هذه السياسات بالسياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، لذلك لا بد من إصلاح يعمل على تحرير السياسة النقدية من القيود المفروضة عليها من خلال نظام سعر الصرف الثابت لتتمكن من القيام بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني وإدارة النشاط الاقتصادي
- ✓ تنوع القاعدة الإنتاجية من خلال الاهتمام بسياسات جانب العرض، وهنا يكون الإصلاح في جانب العرض بالتوازي مع الإصلاح في جانب الطلب من خلال تنوع القاعدة الإنتاجية وتنوع هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات.

ثانياً: الإطار التفصيلي للتنوع الاقتصادي: ويتم عبر الإجراءات التالية:

- ✓ توفير الموارد المالية وتحديد القطاعات التي يمكن أن تكون قائدة لانطلاق عملية التنوع وفق ما يتوفر لدى الدولة من إمكانيات فعلى سبيل المثال يمكن للعراق الاستفادة من المورد النفطي في توفير الموارد المالية اللازمة للتنوع الاقتصادي كذلك يمكن الاستفادة من القطاع النفطي ليكون القطاع القائد للتنوع، وأن وفرة المورد الأولي يمنح الدولة ميزة تنافسية بالاستفادة من انخفاض تكاليف إنتاجه لتكون البداية بالساعات البتروكيميائية أو المشتقات النفطية والتوسع بهذه المنتجات وتحسين نوعيتها وقدرتها على المنافسة.
- ✓ أن الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي يحتاج إلى استراتيجيات استثمارية طويلة الأمد للنهوض بالقطاع الصناعي من خلال تطبيق سياسات اقتصادية تتناسب مع طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة وتحاكي التطورات التكنولوجية في المجالات الصناعية.
- ✓ العمل على إحداث تغييرات جذرية في هيكل الإدارة الاقتصادية حيث يتم تقليص دور القطاع العام وتفعيل وزيادة دور القطاع الخاص من خلال دراسة الواقع الاقتصادي والاتجاه نحو التحول التدريجي بما يضمن تحقيق التوازن بين القطاعين من أجل رفع كفاءة الإدارة الاقتصادية.
- ✓ التوجه نحو السوق المحلي والسوق الإقليمي وتشجيع الإقبال على المنتجات المحلية والحد من المنتجات الأجنبية المشاعة الحماية المنتج المحلي ودعمه مع التمكن من كسب السوق المحلي، ويمكن دراسة الطلب في السوق الأجنبي ورفع كفاءة المنتجات المحلية والعمل على تقدير السلع للسوق العالمية 5- كما تم ذكر ذلك في الإطار العام يمكن الاعتماد على السياسة التجارية والسياسة المالية والسياسة النقدية، والعمل على الاستثمار في رأس المال البشري ورفع إنتاجية العمل، والسعي لرفع نسبة التشغيل ومشاركة المرأة بشكل أكبر وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص ومنحهم حوافز ومزايا كاسب مع إنتاجيتهم .

¹ بشير هادي وعودة الطائي، دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق الشروط واليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البصرة، العراق، مجلد 17، العدد 26، 2021، ص ص 52-53.

المطلب الثاني: محددات التنوع الاقتصادي

يلعب التنوع دوراً هاماً في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطاً ورهيناً بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دوراً مهماً في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي:¹

- ✓ العوامل المادية: كالاستثمار ورأس المال البشري.
 - ✓ متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.
 - ✓ المتغيرات المؤسسية: الحكومة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
 - ✓ السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية.
 - ✓ الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.
- كما توجد أيضاً مجموعة من المحددات تتمثل فيما يلي:²

✓ **التدخل الحكومي**: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً ومسبقاً لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمويلها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنوع مصادر الدخل؛ دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية؛ وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية.

✓ **القطاع الخاص**: حيث يعود الارتباط بين التنوع والقطاع الخاص إلى سببين هما:

- يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل.
- مشاركة القطاع الخاص التنوع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة.

✓ **الموارد الطبيعية**: من بين العوامل التي تقود التنوع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا

¹ بوكار عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري بين خيار التنوع الاقتصادي وخيار الأمن الطاقوي، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، الجزائر، بدون رقم المجلد، العدد 34، 2018، ص 342.

² أسماء بللعماء، مرجع سبق ذكره، ص 25 26.

الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنوع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصادياتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع مع الأسواق الإفريقية والعالمية .

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

أولاً: مؤشر هيرفندل-هيرشمان: **herfindal-hirshman**

من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:¹

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2 - 1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

XI : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

ثانياً: مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد UNCTAD) : يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 ، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية ويحسب حسب الصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

S_j: مؤشر تنوع الصادرات

h_{ij}: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j .

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

ثالثاً: مؤشر فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

¹- بن عبد الفاتح دحمان واسماء بللعماء، مرجع سبق ذكره، ص 333.

$$\text{COS} = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث:

COS: مؤشر فلاديمير كوسوف.

α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

كلما أصبحت قيمة ال $\text{COS} = 0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني وعلى العكس في حال الابتعاد عن هذه القيمة يدل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

ويمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي:¹

- ✓ معدل درجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام قطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن نمو أو تقلص أسهم هذه القطاعات مع الزمن، ويجري التقويم على أساس الظروف الأولية، وهو يختلف من بلد إلى آخر. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع.
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد ويفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن
- ✓ تطور إجمالي العمالة بسبب القطاع ومن الواضح إن هذا القياس ينبغي إن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
- ✓ نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات من غير الموارد الأولية، ويبدل الارتفاع المطرد للمصادر من غير الموارد الأولية على زيادة التنوع الاقتصادي، على أن التغييرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة. إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل النفط
- ✓ مقاييس أخرى: مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي إلى إجمالي الإيرادات ونسبة مساهمة القطاع الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وملكية الأصول بين القطاع الخاص والعام، ومقاييس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات.... الخ.

المبحث الثالث: تجارب دولية في التنوع الاقتصادي

تعاني الدول النامية عموما والنفطية خصوصا العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصاديات نتيجة لعدد من الاختلالات التي طالت قطاعات

¹ نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 35 36.

اقتصادية هامة، وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة عن بعض التجارب التي تعد ناجحة عالمياً في تنوع اقتصاداتها قصد استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب.

المطلب الأول: التجربة النرويجية

النرويج هي الدولة التي اتبعت سياسة التنوع الاقتصادي والذي أثبت نجاعة كبيرة في تطبيقه إذ تعتبر النرويج النموذج الذي استطاع الوصول إلى اقتصاد يعتبر نموذجاً لتنوع مصادر دخله ونموذجاً يستحق الدراسة الاعتماد وهذا ما سنتطرق إليه باختصار فيما يلي.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد النرويجي

تقع النرويج في الجزء الغربي والشمالي من شبه الجزيرة الاسكندنافية ولها حدود مشتركة من الورد وفنلندا وروسيا، وتبلغ مساحتها (323802) كلم²، ويقدر عدد سكان النرويج حسب إحصائيات 2010 بحوالي (4920305) نسمة، والعاصمة أسلو وهي أكبر مدينة في النرويج، فمن الناحية الاقتصادية تتمتع النرويج قبل اكتشاف النفط فيه باقتصاد متكامل ومنتعش يتميز بأساس صناعي جيد وبحكم توفر الثروات الطبيعية تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة أدت إلى انخفاض استيرادها النفطية. كما إن للنرويج تقاليد طويلة ومتطورة في كل من المألحة وصيد السمك، مما أدى إلى تجارة واسعة النطاق خاصة مع أوروبا وأمريكا بعد الاقتصاد النرويجي اقتصاداً رأسمالي حديث يرتكز بالأساس على قطاع الخدمات ومن ثم على الصناعة وأخيراً على الزراعة. وتتوزع نسبة مساهمة القطاعات الثالث في تكوين GDP كما يلي: قطاع الخدمات (8.7%) والذي يضم تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات المصرفية والتأمين والهندسة والنقل والاتصالات والخدمات العامة. أما قطاع الصناعة فيساهم بنسبة (40.1%) ويدخل ضمن هذا القطاع عمليات إنتاج وتكرير النفط الغاز، إذ يساهم النفط والغاز بحوالي (20%) من GDP وعلى هذا الأساس يشكل قطاع النفط والغاز تقريباً (23%) من القطاع الصناعي. وأخيراً قطاع الزراعة حيث لا يساهم في تكوين GDP للنرويج سوى (2.1%) أما قوة العمل فتبلغ (2.59) مليون وتتوزع قطاعياً كما يلي: الخدمات 76%، أما الصناعة فتمثل ما نسبته (21.1%)، وأخيراً القطاع الزراعي بنسبة (2.9%)، أما عن معدل البطالة فقد بلغ 3.2% في 2009 بعد أن كان 2.5% عام 2008، ومع ذلك فهو مستوى منخفض، وتصل نسبة التشغيل في القطاع العام إلى 30% من إجمالي القوى العاملة في البلد. وبلغ معدل التضخم 2% في نهاية 2009 وعملة البلد هي الكرونة النرويجية. وقد بدء اهتمام شركات النفط بالتنقيب في مياه النرويج الإقليمية في وقت متأخر بالنسبة إلى بقية الدول المنتجة للنفط، ومن البديهي لبلد لم تكن له أي تجارب في النفط أن يدرس تجارب الدول الأخرى، للاستفادة من إنجازاتها وتجنب أخطائها. وصادفت بداية التنقيب في بحر الشمال في أوائل الستينات، عهداً حاسماً في تطور العلاقات بين الدول المضيفة والشركات الدولية. وتم اكتشاف النفط في بحر الشمال في عام 1969 وبدء الإنتاج فيه بتكوين عام 1971. وأصبح للقطاع النفطي دوراً فعالاً وكبيراً في الاقتصاد النرويجي فهو إضافة إلى مساهمته بربع الناتج المحلي الإجمالي للبلد تقريباً، فهو يساهم في ما نسبته 36% من إجمالي العائدات الحكومية، وتشكل الاستثمارات فيه 24% نسبة إلى إجمالي الاستثمارات، كما

يساهم بنسبة 51% من إجمالي صادرات البلد، جميع هذه المؤشرات تبين مدى أهمية وحيوية هذا القطاع بالنسبة للنروج، لذلك فإن أي تذبذب يحصل فيه سواء في أسعار النفط أو الغاز، أو في عمليات الإنتاج.

والتصدير، سوف ينعكس مباشرة على الاقتصاد المحلي وخصوصاً على القطاع العام فيه. وعلى هذا الأساس وفي 1990 مرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي رقم (36) ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل إيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية، إذ تشير التقديرات إن الإنفاق العام لمتطلبات التقاعد ورعاية الشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع نظراً للتركيبية العمرية لسكان النروج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص، وفي المقابل ستشهد الإيرادات العامة من القطاع النفطي انخفاضاً نظراً لبدء النضوب التدريجي الاحتياطي للنفط، إذ تشير الدراسات بان احتياطات النفط الخام المؤكدة تبلغ (6.68) مليار برميل وهي تحتل المركز 21 عالمياً وفقاً للتسلسل الدولي حسب حجم الاحتياطي المؤكد للنفط، وبما إن معدل الإنتاج اليومي للبلد يبلغ (2.35) مليون برميل/يوم، عليه فإن زمن النضوب يكون في غضون 7-8 سنوات، وفي إبعاد الحدود لغاية عام 2030.¹

كما اتسمت دولة النروج قبل بداية التنقيب عن النفط بوجود إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، وسعت الحكومات المتعاقبة على خططها الإستراتيجية طوال السبعينات والثمانينات إلى خلق صناعات جديدة منبثقة على أساس النفط، ودعم عملية تطوير التقنية للصناعة النرويجية. وربط إنتاج واستخراج النفط وإيرادات تصديره بمتطلبات التنوع الاقتصادي النرويجي من خلال مشاركة المؤسسات النرويجية في عمليات النفط بصورة مباشرة كـمستثمر، وإما بصورة غير مباشرة من خلال تقديم السلع والخدمات اللازمة للعمليات النفطية كـمقاول أو مـجهز للشركات الأجنبية العاملة. استخدمت الحكومة الإيرادات النفطية استخداماً أمثلاً خلال فترات الصدمات النفطية الثلاث 1970-2010 كما اتبعت نظاماً ذو شفافية عالية في استخدام إيرادات صندوق النفط ولم يكتف الصندوق في الاستثمار المحلي فقط ولكنه اتجه نحو الاستثمار الدولي وأصبح أحد أكبر المؤسسات الاستثمارية عالمياً، وبذلك استطاعت عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وحمايته من أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد الناتج عن وفرة الإيرادات النفطية. كما استخدمت الإيرادات النفطية في قطاعات إنتاجية تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية وارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري على مراكز البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات التي تجاوزت 6% كل ذلك أدى إلى ارتفاع العائد مما انعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي.²

¹ محمد حسين الجبوري وطالب حسين الكريطي ومحمد ناجي محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النروج وإمكانية تطبيقاتها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 03، العدد 10، بدون سنة النشر، ص 140 – 141.

² عنتر بوتيارا والعمراوي سليم وصراح بن لحرش، دور إدارة الفوائض صادرات المحروقات في تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي – تجربة صندوق النفط النرويجي أنموذجاً، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة الجزائر، بدون رقم المجلد، بدون رقم العدد، بدون سنة النشر، ص 68.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنوع الاقتصادي المتبعة في النرويج.

تقوم إستراتيجية التنوع الاقتصادي في النرويج بالأساس على تنوع القاعد الصناعية النفطية وتطويرها، حيث جعلت من هذه الصناعة قطاعا رائدا ومحركا للتنمية الوطنية الشاملة، وكان للحكومة النرويجية دور كبير في نجاح تجربة التنوع الاقتصادي بالاعتماد على الصناعة النفطية. وتتلخص إستراتيجية النرويج في تحقيق التنوع الاقتصادي انطلاقا من الصناعة النفطية في الاستراتيجيات التالية:¹

أولا: التوافق السياسي حول إدارة النفط: اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النفط حازت على إجماع سياسي، تجسدت في وثيقة الوصايا العشر حيث حظيت بالاتفاق الجماعي في البرلمان النرويجي سنة 1971، ولعل أهم ما ميز هذا التوافق السياسي هو مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، والتي فحوها مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتأني من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة أخرى.

ثانيا: التعاون الفعال بين السلطات الحكومية والشركات العاملة: يظهر هذا التعاون في مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر جنبا إلى جنب مع الشركات النفطية العاملة، وعلى هذا الأساس توصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص تشتمل على الكثير من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.

ثالثا: الاعتماد على العملة المحلية: على خلاف ما عليه الحال مع العديد من الدول المصدرة للنفط لم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة، وعضوا عن ذلك عمدت إلى وضع سياسات تسهم في زيادة مساهمة العمالة المواطنة في سوق العمل وبخاصة الإناث بما يضمن إيجاد حل لمشكلة نقص العمالة.

رابعا: إدارة العوائد النفطية (الصندوق السيادي للنرويج): تأسس صندوق النفط النرويجي سنة 1990، وتم تحويل الأموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق سنة 1996، ويعمل صندوق النرويج السيادي وفق الضوابط التالية:

- دخل الصندوق يشتمل كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- تحقيق أعلى ربح ممكن بأقل درجة ممكنة من المجازفة، وتحاشي المشاريع التي تسيء على الإنسان أو إلى البيئة.
- عدم السماح للحكومة بسحب أي أموال من الصندوق في الظروف العادية إلا بنسبة ثابتة لا تزيد عن 4% من الربح السنوي للاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- يمنع الاستثمار داخل النرويج، ولا يجوز للصندوق التملك في أي شركة أكثر من 10% مهما كان العائد.

خامسا: تشجيع السلع والخدمات المحلية: فخلال الفترة الممتدة بين السبعينات وأواخر التسعينات فرضت الحكومة النرويجية على شركات النفط الأجنبية استخدام السلع والخدمات المحلية، والاستثمار في المشروعات المشتركة، وهذا ما ساهم في إدراج المنتج المحلي بشكل كبير في الصناعة النفطية، كما زادت من الجودة وانخفضت التكاليف مما جعل النرويج من رواد الصناعة النفطية في العالم، إضافة إلى سن تشريعات تلزم بموجها شركات النفط باستخدام السلع

¹ صادق الهادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية - دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج -

2012/2000، متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014/2013، ص 50 51.

والخدمات المحلية في العملية الإنتاجية، كما وضعت شروط هامة لنقل وتطوير الكفاءة وتطوير التقنية المحلية، حيث قدمت الحكومة النرويجية إغراءات مالية كبيرة للأجانب في مجال البحث والتطوير.¹

الفرع الثالث: انعكاسات سياسة التنوع الاقتصادي على الاقتصاد النرويجي

إن للتجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي العديد من الانعكاسات على كل الجوانب حيث يمكن ايجاز ذكر بعض هذه الانعكاسات فيما يلي:²

✓ نتيجة لاستخدام الإيرادات النفطية في صندوق النفط الاستثماري استخداماً أمثلاً وبحلول عام 1999 اتبعت المؤسسات الترويجية نظاماً ذا شفافية عالية لإدارة العوائد النفطية ولم يكتف الصندوق في الاستثمار المحلي فقط ولكنه اتجه نحو الاستثمار الدولي وأصبح صندوق النفط الترويجي أحد أكبر المؤسسات الاستثمارية حول العالم مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصندوق في الناتج المحلي الترويجي إلى أكثر من 80% في عام 2008، كل ذلك ساعد على الحفاظ على هيكل إنتاجي متنوع، يمكنه من تحقيق مصادر متنوعة للدخل وفي الوقت نفسه يمكن تجنب نفاذ أصول الصندوق، ويقلل استعراف الموارد النفطية الناضبة والتغلب على حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

✓ ارتفاع العائد على الاستثمار وذلك راجع إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع والخدمات الناجم عن ارتفاع الفن الإنتاجي العالي، وفضلاً عن ذلك استخدام الإيرادات النفطية في قطاعات إنتاجية تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية، كل ذلك أدى إلى ارتفاع العائد، مما انعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي.

✓ ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية (الخدمي الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي إذ تبلغ نسبة المساهمة أكثر من 70% هذا يعني إن الاقتصاد النرويجي خالي من ظاهرة المرض الهولندي إن تنمية القطاعات غير النفطية حد من ظاهرة المرض الهولندي من خلال زيادة صادرات السلع والخدمات الترويجية.

✓ ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمال الصادرات الترويجية، إذ تتراوح النسبة خلال العقد الأخير أكثر من 33%، وهذه النسبة المرتفعة تؤكد أن اقتصاد النرويج استطاع التغلب على المرض الهولندي، بينما تبلغ النسبة في الخليج ما بين (7-10) % وهذه النسبة المتدنية تؤكد أن اقتصادات دول الخليج ما زالت تعاني من ظاهرة المرض الهولندي، نتيجة انخفاض درجة التنوع.

✓ هيمنة قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى من حيث نسبة مساهمته في إيجاد فرص عمل، وتشير إحصاءات النرويج في عام 2008، إلى إن التطور الذي لحق بالقطاع الخدمي قد أدى إلى زيادة فرص العمل وبلغ نحو 76% من إجمالي فرص العمل ويعود ذلك إلى تطور هذا القطاع وزيادة مساهمة في GDP إذ بلغت 52% نتيجة إلى استخدام كثافة العمالة بدلاً من رأس المال.

¹ أسماء بللعم، مرجع سبق ذكره، ص 134.

² نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سبق ذكره، ص ص 136 137.

✓ ارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري على مراكز التدريب والبحث والتطوير، والابتكار وتكنولوجيا المعلومات اذ بلغت وفي العالم ومنها الترويج 6% من الناتج المحلي بينما لا تزال نسبة الإنفاق الاستثماري متدنية.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية:

ماليزيا تلك الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا واحدة من الدول التي سميت بأشبال النمر نظرا لتحقيقها تقدما كبيرا في تنمية اقتصادها، وتعتبر كذلك ماليزيا واحدة من التجارب الرائدة في تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه باختصار في هذا المطلب.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الماليزي:

ماليزيا واحدة من الدول التي وهبها الله تعالى الكثير من الموارد الطبيعية، ولقد نجحت في تنوع اقتصادها خلال السنوات الـ 40 الماضية من النمو في مرحلة ما بعد الاستقلال والتنمية، حيث تحول اقتصادها من اقتصاد مهيمن على الزراعة والصادرات من السلع الزراعية والقصدير إلى اقتصاد أكثر صناعة، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات ككل، وقد ساهم التنوع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر المدقع.¹

وتعتبر ماليزيا القوة الثالثة في رابطة دول جنوب شرق اسيا المعروفة اختصارا باسم آسيان ASEAN، حيث حققت ناتجا محليا إجماليا يقدر بـ 310 مليار دولار أمريكي سنة 2015، بعد إندونيسيا وتايلاند، أما بالرجوع إلى سكانها 30.5 مليون نسمة، فإن هذه الثروة البشرية مكنتها من تصدر المرتبة الثانية في آسيان (باستثناء البر وناي)، مع ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد يفوق الـ 10000 دولار أمريكي بعد سنغافورة، ولكن قبل تايلاند وإندونيسيا.

كما تعتبر ماليزيا على مقربة من الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة، حيث أنها تملك اقتصادا متنوعا اين: تمثل الزراعة فيه ما قيمته 9% من الناتج المحلي الإجمالي، إما البناء فيمثل 4.5%، التعدين 9%، الصناعات التحويلية 23%، الخدمات 55%، في حين بلغ مجموع الصادرات والواردات ما يعادل 125% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، فبعد أن حققت ماليزيا نموا يقدر بـ 6% في 2014، و5% في عام 2015. إذ يعتبر الاقتصاد الماليزي بشكل عام اقتصادا متنوعا من حيث القاعدة الصناعية، إضافة إلى حيوية قطاع الخدمات المالية، على الرغم من أنها لا تزال تستند إلى حد كبير على قطاع المحروقات إذ أنها ثاني أكبر منتج للنفط في دول جنوب شرق آسيا، وثاني مصدر للغاز الطبيعي المسال بعد قطر، لكنها عرفت كيف تنوع من قاعدتها الاقتصادية حيث يمثل قطاع النفط والغاز ما يقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي، و22% من الصادرات (عام 2014)، و15.4% من الواردات، و30% من إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2014.²

¹ مسعودي محمد، استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، بدون ذكر الجامعة، المجلد 02، العدد 07، 2018، ص 238.

² أمينة هناء جابي وعيسى حجاب وصالح الدين قدري، ضرورة التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية – دراسة حالة ماليزيا – مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، بدون ذكر الجامعة، الجزائر، بدون رقم المجلد، العدد 04، 2017، ص ص 308 309.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنوع الاقتصادي في التجربة الماليزية

تضمنت هذه التجربة تدخلا كبيرا من جانب الحكومة الماليزية لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية الشركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، بينما اعتمد الاقتصاد الماليزي إستراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة. كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنوع النشاط الاقتصادي من خلال الآتي:¹

أولا: تعزيز القطاع الخاص: على الرغم من أن الحكومة الماليزية لعبت دورا كبيرا في دفع الاقتصاد وفقا للنموذج التنموي، إلا إنها لم تتجاهل دور القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تأثرت الشركات بشكل إيجابي خاصة تلك التي تريد الحكومة تعزيزها، مثل الصادرات المصنعة، وشركات التكنولوجيا المتقدمة، ولاسيما في قطاع الزراعة. وكانت علاوات الاستثمار والإعفاءات الضريبية وإعانات الائتمان من الحوافز التي ساعدت على دعم الصادرات المصنعة، ولم تقدم الحكومة للقطاع الخاص الدعم فقط بل عملت كذلك مع القطاع الخاص والقطاع الاجتماعي في بعض المشاريع. على سبيل المثال " لتشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة في الزراعة بالتكنولوجيا المتقدمة، تم إطلاق مشروع متزه الغذاء الدائم، حيث حددت الحكومة الأراضي المتاحة لها المشروع وقدمت الحكومة المرافق الأساسية كجزء من المبادرة. ومن خلال هذا المشروع كان بإمكان الماليزيين استئجار الأراضي ما داموا يساهمون في تطوير إنتاج الفاكهة والخضروات فيها.

ثانيا: الإحلال محل الواردات: وكانت البداية التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية التي كان معظمها مملوكا لشركات أجنبية، وهذه الإستراتيجية في التصنيع تعني التصنيع المحلي للسلع التي يتم استيرادها من الخارج، وبالفعل تكونت نوات صناعية، عبارة عن صناعات صغيرة كصناعة الأغذية، ثم تطور الأمر لصناعة مواد البناء الطباعة والبلاستيك والمواد الكيميائية، وساندت الدولة هذه الخطوة الناجحة بإصدار قانون تشجيع الاستثمار في سنة 1968، لجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة القاعدة الصناعية، وبالفعل حدث توسع في إنتاج زيت النخيل والخشب و المطاط و الكاكاو، كما شهد القطاع النفطي تطورا كبيرا، مما وضع ماليزيا على خارطة الدول المصدرة للبتروول والغاز.

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية: وذلك في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج، وذلك بتوفير العمالة الماليزية والبنية التحتية إضافة إلى تقديم حوافز ضريبية مغرية، وإصدار التراخيص للمنتجات الأجنبية، وإنشاء مناطق تبادل والتجارة الحرة، كما بدأت الحكومة تستضيف الشركات الكبرى متعددة الجنسيات لتشغيل الخطوط الإنتاجية في ماليزيا، مما ساعد الحكومة الماليزية على الحصول على المزيد من التمويل بالعملية الصعبة،²

رابعا: الشراكة بين القطاع العام والخاص: تعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص من التوجهات التي دفعت بالاقتصاد الماليزي نحو تنمية مستدامة، وعبّر القيادة الماليزية أن ماليزيا شركة تعمل في إطارها جميع الفواعل والكل له الحق في التملك وتنمية أرباحه، وعملت الدولة لتوجيه برنامج الخصخصة للطبقة الفقيرة في المجتمع لرفع مستوى معيشتهم

¹ أحمد محي الدين محمد التلاني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019، ص 26.

² أمينة هناء جابي وعيسى حجاب وصالح الدين قدرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 314 315.

بعد أن نجحت في تكوين بنية أساسية واقتصادية ضخمة، يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النهضة وفي ما يعرف بإعادة توزيع الثروة و العدالة فيها، حيث أن الماليزيون الصينيون يتمتعون منذ البداية بذهنية احترافية في ميدان التجارة و الصناعة وسيطرون على هذه المؤسسات.

خامسا: الخصخصة: إذ تعتبر كإستراتيجية هامة لنمو نخبة الأعمال بكفالة الحكومة. حيث ساهمت الخصخصة في تنمية ماليزيا، وكانت الحل الملائم الذي يوفر أرباح متساوية رغم أنها ليست مطلقة إلا أنها موزعة بطريقة أكثر عدلا فيما يعرف بالشراكة الذاتية في التنمية، حيث تهدف الشراكة الذاتية لإعادة توزيع الأرباح بصفة عادلة، فعمل القطاع العام مع القطاع الخاص من أجل تسهيل التنمية الاقتصادية التي لكل منهما حصة فيها، وقد جعل التخلص من الاتجاه التنافسي القديم بين القطاعين لمصلحة المساعدة المتبادلة. و درك القطاع العام إن نجاح القطاع الخاص يسهم بالفعل في إيرادات الحكومة، وهو ما يستخدم في دفع فواتير ومرتببات العاملين في الحكومة فضلا من إمداد المرافق بما تحتاجه، ومن ثم يساعد القطاع العام نفسه بمساعدته للقطاع الخاص.¹

سادسا: الاستثمار في التدريب لضمان توفر العمالة الماهرة: يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس المال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة. حيث ركزت ماليزيا على تدريب العمالة وتعزيز مهارتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وبمرور الوقت بدأت ماليزيا تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

الفرع الثالث: انعكاسات سياسة التنوع على الاقتصاد الماليزي:

لقد رصد تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الائتماني للأمم المتحدة لعام 2001، أهم الدول المصدرة للتقنية العالمية، وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة على كل من السويد وإيطاليا، ولقد أثمرت عملية التنوع الاقتصادي في ماليزيا في نقل الدولة إلى صفوف الدول المتقدمة، وقد انعكس ذلك في ارتفاع كل من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم تحسن المستوى المعيشي للأفراد، فضلا عن القضاء على الفقر وكذلك انخفاض معدلات البطالة والتضخم حيث:²

✓ ارتفاع متوسط نصيب الفرد الماليزي: من الدخل القومي وإعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل فقد كان خلال السبعينات نحو 810 رنجيت ماليزي بما يعادل 270 دولار أمريكي، ارتفع ليصل على إلى 3703 رنجيت ماليزي في عام 1980، وظل متصاعدا ليصل إلى 6299 رنجيت سنة في عام 1990 بمعدل نمو قدره 70%، ليصل إلى 37759 رنجيت عام 2016 بما يعادل 9439.75 دولار أمريكي، ومن المستهدف الوصول إلى 15000 رنجيت ماليزي بحلول سنة 2020 وفقا لرؤية 2020.

¹ محمد زيتوني، التجربة التنموية الماليزية، مجلة العائد الدراسات السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2020، ص 61.

² أحمد معي الدين محمد التلباني، مرجع سبق ذكره، ص 60-65.

أما عن إعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي فقد استطاعت حكومات هذه الدولة بعد الاستقلال أن تحدث طفرات هائلة في إعادة هيكلة بعد الاستقلال أن تحدث طفرات هائلة في إعادة هيكلة اقتصادها القومي، ففي بداية حقبة التنمية كان القطاع الزراعي يمثل ما نسبته 40%، والقطاع الصناعي ما نسبته 8.6%، غير أن سياسة تبديل الأدوار للقطاعات الاقتصادية قد أخذت منحى كبير في بداية القرن الحلي ليصل قطاع الصناعة إلى 30.6% من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض نصيب القطاع الزراعي ليصل إلى 8.2%، وفي عام 2003 وصل معدل نمو الناتج المحلي إلى نسبة 8%.

✓ القضاء على البطالة : لقد حققت ماليزيا نجاحا باهرا في مجال محاربة البطالة، بعد أن تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية وصناعية متعددة، فمثلا خلال سنة 2007 ذكرت الإحصائيات أن معدل البطالة في هذا البلد قد انخفض إلى نحو 3% فقط بعد أن كان متوسطه يناهز 10% خلال فترة الستينات من القرن الماضي، وتشير الإحصائيات إلى أن معدل البطالة حاليا يقدر بـ 3.2% وهي أقل نسبة فرص العمل المتاحة إلا أن قضية التفضيل في العمل المعين تسببت في ارتفاع البطالة لدى المجتمع الماليزي، واضطرت الحكومة إلى الاستعانة بالأيادي العاملة الأجنبية .

✓ زيادة معدلات التنمية: لقد نجحت ماليزيا في زيادة معدلات التنمية وتوجيه تلك الزيادة إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمالوي، وفتح المجال أمامهم للتقدم في الوظائف وتمكينهم من اكتساب المهارات المهنية المتميزة، مع الحرص على عدم الإضرار بالأعراق الأخرى. وتبين في الإحصائيات أن نصيب الملايو من الناتج القومي من 2.4% عام 1970 إلى 30% عام 1990 وارتفاع نسبة عمالهم المهنية المتخصصة مثل المهندسين والمحاسبين من 5% إلى 29% خلال نفس الفترة.

✓ ارتفاع الإجمالي التجاري: ووصل الإجمالي التجاري الماليزي في عام 2008 نحو 1.19 تريليون رنجيت ماليزي بزيادة 6.8% عن 1.11 تريليون رنجيت في العام 2007 وتم تصنيف ماليزيا بالمركز الخامس للاقتصاديات الأكثر تنافسية في آسيا بعد سنغافورة وهونغ كونغ والتايوان والصين وحلت بالمركز التاسع عشر على مستوى العالم بناء على التقرير السنوي لعام 2008 الذي صدر في العام 2009.¹

المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة

تمتتع الدول العربية أغنى دول العالم بالنفط والغاز الطبيعي وبالأخص دول الخليج العربي ولكن هنا سندسلط الضوء على اقتصاد الامارات العربية المتحدة والتي تعتبر كذلك من التجارب الناجحة في مجال التنوع الاقتصادي خاصة على الصعيد العربي.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي

الامارات وهي البلد الذي اعتمد على النفط بشكل رئيسي في إدارة اقتصاده منذ عام 1971، عندما أظهرت الدولة الإماراتية تناسبا سياسيا واجتماعيا، فمجتم القبيلة كان يتطلب نوعا خاصا من السياسة وكان هذا المطلب قد وجد تلبيته

¹ نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000 – 2010، مجلة دراسات الدولية، بدون ذكر بلد النشر، بدون رقم المجلد، العدد 54، بدون سنة النشر، ص 180.

في إطار الرغبة والقدرة على توزيع العوائد النفطية على المواطنين الإماراتيين، ومستوى مرتفع من الأجور والرواتب نسبة إلى بلدان الخليج. كما تم تحقيق رضا اجتماعي من خلال المستوى الكبير من الخدمات المقدمة في مجالات مهمة مثل الصحة والتعليم.

إذ يبلغ الاحتياطي المؤكد في الإمارات قرابة الـ 98.8 مليار برميل، ما يعني أنها البلد الثالث من في حجم الاحتياطي بعد السعودية والعراق، واحتياطها يمثل ما نسبته 10% من احتياطيات العالم، كما أن قدرتها على البقاء كمنتج نفطي تزيد عن 122 سنة.¹

من بين أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الإماراتي، والذي امتاز بها إلى غاية 2010 ما يلي:²

- ✓ يتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه اقتصاد مفتوح ونشط يعتمد على تنوع موارده وأضحت بيئة ملائمة للاستثمار من كافة الجهات العالمية.
- ✓ توافر مجتمع آمن وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم، وخاصة من الناحية الاقتصادية.
- ✓ اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة.
- ✓ تعمل الإمارات على تطوير الموارد والمحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة.
- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص وتقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة.
- ✓ تمكن الاقتصاد الوطني من الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع تساهم فيه القطاعات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي.
- ✓ تبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2010 المرتبة 13 بين أكثر الدول المصدرة حيث بلغ حجم صادراتها حوالي 235 مليار دولار بنسبة 2% من صادرات العالم من السلع الإجمالية، بينما تبوأ الدولة المرتبة 13 بين الدول المستوردة في العالم حيث بلغت قيمة وارداتها 170 مليار دولار من السلع التجارية بنسبة 1.4% من واردات العالم.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر وزارة الاقتصاد المسؤولة في الدولة عن وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد، وحفي ما يلي أهم العناصر الإستراتيجية التي اعتمدها الإمارات العربية المتحدة في تحقيقها للتنوع في اقتصادها:³

أولاً: إقامة شراكة بالمنفعة المتبادلة: بين القطاعين العام والخاص بهدف وضع وتنفيذ المبادرات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية: لقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بوضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد هذه الإستراتيجية تكون بمثابة مرشد لسياسة التنمية الاقتصادية ومنظمة ومحفزة لنمو الأعمال وتشجع توسع

¹ عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في البلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة كوفة، العراق، بدون رقم المجلد، العدد 24، 2013، ص 36.

² سعود وسيلة، فرحات عباس، تجربة الامرات المتحدة في الانتقال الى الاقتصاد المتنوع، مجلة جديد الاقتصاد، بدون ذكر الجامعة، الجزائر، بدون رقم المجلد، العدد 12، 2017، ص 446 447.

³ أمجد صباح، إستراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة البصرة، العراق، ص 48 – 51.

المواطنين في القطاع الخاص. مثلا تستطيع الإدارة الحكومية أن تقوم بتخصيص وظائف محددة في القطاع الخاص وفي صناعات معينة يعمل بها المواطنين بالإضافة إلى تحديد مستوى الأجور المدفوعة بهدف تشجيعهم على العمل بها وزيادة اندماجهم في القطاع الخاص، كما يمكن للإدارة الحكومية أن تستفيد من خبرات القطاع الخاص في كيفية جذب المزيد من المواطنين وتحفيز نمو القطاع الخاص بالإضافة إلى أفضل الطرق لآلية اختيار الحلول المناسبة. إن إشراك القطاع الخاص في وقت مبكر لوضع الاستراتيجيات الاقتصادية لطرح المبادرات يساعد كثيرا الإدارة الحكومية عند صياغة السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ثانيا: وضع حوافز وإصلاحات هيكلية لتعزيز المنافسة الاقتصادية والابتكار: عادة ما تقوم الحكومة بوضع عوامل جذب عديدة بالنسبة للمواطنين وبالأخص ما يتعلق بمقدار ما يتم استلامه من الأجور، هذه العملية تكون مستمرة في النشاط الاقتصادي طالما الحكومة كانت قادرة على دفع تلك الأجور وكان هناك دعم حكومي. بدلا من ذلك على الحكومة أن تركز على بيئة خلق الأعمال التي تسمح للقطاع الخاص بالنمو خلال الأمد الطويل.

ثالثا: الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية: إذ أوضحت التجارب الاقتصادية لبعض البلدان ان إحلال الواردات أو اعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية إلا أن التركيز على تجمعات صناعية محددة أدى الى النهوض بمستوى التكنولوجيا للصادرات الخارجية.

رابعا: إنشاء روابط عمودية وأفقية: إن إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة لتلك التجمعات الصناعية يؤدي إلى زيادة إمكانيات التوظيف في قطاع معين، مع الاهتمام بكفاءة الصناعات ذات المصادر المحلية مع مراعاة التنافسية.

خامسا: استخدام رأس المال الأجنبي لنقل التكنولوجيا: وذلك من خلال منح المزيد من الحوافز والمناطق التجارية والحوافز الضريبية وخفض القيود الجمركية والحوافز التجارية.

سادسا: دعم الصادرات والحوافز الضريبية: إن توفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على ريادة الأعمال وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث إن تلك الإجراءات تقدم المساعدة في تخفيف المخاطر عليها في الصناعات الوليدة كما إن تلك لإجراءات تقدم المساعدة في التخفيف المخاطر عليها في الصناعات الوليدة كما أن تلك المخاطر يمكن أن تخفف من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية وصناديق رأس المال المخاطر وهيئات تشجيع الصادرات.

كما يمكن إضافة بعض استراتيجيات التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة المهمة المتمثلة فيما يلي:¹
سابعا: دعم الجانب الصناعي: كانت أولى الخطوات الاهتمام لإنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطورها عن كثب ومن ثم استقدام الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة واستقطاب الاستثمارات، بتزامن مع إنشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة، وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة.

ثامنا: جانب الاستثمار: في إطار حماية تشجيع الاستثمار الأجنبي وقعت الإمارات اتفاقية استثمارية ثنائية من أكثر من 30 دولة، كما وقعت اتفاقية ضرائب مزدوجة من أكثر من 45 دولة لخفض الضرائب التي تفرضها هذه الدولة على الأرباح

¹ أسماء بللعماء، مرجع سبق ذكره، ص ص 63 64.

التي تحققها شركاتها، وتقوم بتحويلها إلى دولة المقر في ضوء غياب الضرائب على الأعمال في الإمارات ونتج عن ذلك كله اتجاه عدد كبير من الشركات للاستثمار في الإمارات خاصة في القطاعات غير النفطية كقطاعات التشييد والعقارات والتجارة والخدمات، إضافة إلى إقامة مناطق تبادل حر.

تاسعا: صناديق الثروة السيادية: عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النفط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره وتحقيق العدالة في توزيع العوائد بين الأجيال من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية التي تعتبر الأكبر عالميا، والتي تسمح بتوزيع مصادر الدخل وتحسي الدولة من تقلبات أسعار النفط وتحافظ على الثروة وتنميها للأجيال المستقبلية.

الفرع الثالث: انعكاسات سياسة التنوع الاقتصادي على الاقتصاد الإماراتي

استطاعت الإمارات العربية المتحدة الانتقال تدريجيا من الاعتماد على العوائد النفطية إلى تنوع قاعدتها الاقتصادية، مما ضمن لها تحقيق مصادر دخل بديلة عنها، مما وضعها على طريق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تضمن رخاء المجتمع والأجيال المتعاقبة حيث:¹

✓ إثر التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي، يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لتنوع الاقتصادي في كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج من القطاع غير النفطي وهو ما يؤطر لنموذج اقتصادي فريد متحقق في الإمارات.

✓ شهدت سياسة التنوع الاقتصادي مزيدا من الرسوخ والتمكين في ظل المساعي المتواصلة لبناء اقتصاد ما بعد النفط، لقد بذلت دولة الإمارات جهودا كبيرة خلال الفترة الماضية في تنوع مصادر دخلها ومنه تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تطور نسبة مساهمة القطاعات غير نفطية إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ل سنة 2018. فوفقا للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2018، استحوذت القطاعات غير النفطية المتنوعة على 70% من الناتج بينما بلغت نسبة القطاع غير النفطي 30% من الناتج الحقيقي، ومن بين القطاعات غير نفطية فقد استحوذ قطاع تجارة التجزئة والجملة وإصلاح المركبات على النصيب الأكبر بنسبة 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تليها كل من قطاعات التشييد والبناء والنقل والتخزين وبنسب متساوية تقريبا بلغت 8.5% لكل منها.

وكذلك هناك انعكاسات سياسة التنوع الاقتصادي على الاقتصاد الإماراتي أخرى والتي نذكر منها:²

- ✓ كما انخفضت مستويات التضخم التي بلغت الـ 8% في سنة 1971 إلى 0.88% عام 2010.
- ✓ تطور قطاعات اقتصادية جديدة إضافة إلى تعزيز كفاءة وفعالية القطاعات القائمة.
- ✓ تطوير التعليم ودعم البحث العلمي وتحفيز الابتكار والإبداع وتنمية العقول البشرية، إضافة إبداع وتنمية العقول البشرية، إضافة إلى بناء أجيل قادة على قيادة اقتصاد وطني يتسم بالاستدامة والتوازن.

¹ علام محمد موسى حمدان، التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد 16، العدد 01، 2017، ص 42.

² سعود وسيلة، فرحات عباس، مرجع سبق ذكره، ص 446.

خاتمة الفصل:

من خلال الفصل نستنتج أن التنوع الاقتصادي هو ضرورة حتمية للاقتصاديات التي تعاني من الاعتماد على المصدر الوحيد في اقتصادها، ذلك المصدر الذي قد يعرضها إلى العديد من الازمات المتكررة جرات تقلبات أسعار هذا المصدر في الأسواق العالمية، ولكن التوجه لتنوع الاقتصاد له ثمنه من الإصلاحات والسياسات والاستثمارات سواء في الأشخاص والمؤسسات والأسواق على الصعيد الداخلي أو الخارجي وحتى البنية التحتية، فالتحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاديات وخاصة النفطية منها هو كيفية الاعتماد على هذه المصادر لتنوع اقتصادها، خوفاً من الأسوأ خصوصاً أن النفط من الموارد القابلة للنفاد، ومن التجارب الناجحة في التحول إلى التنوع هناك العديد من الدول من أهمها النرويج وماليزيا والإمارات العربية المتحدة لتبقى هذه التجارب بمثابة أمثلة يمكن الاستفادة منها.

الفصل الثاني: الإطّاح

الضريبي كسياسة لدعم

التنويح الاقتصادي

تمهيد:

تلعب السياسات الضريبية دورا مهما في تمويل الإيرادات العامة للخزينة العمومية في الدول وفي ظل التطورات العصرية والمستمرة للمتغيرات الاقتصادية كان ولا بد أن يكون مقابله هناك تغيرات في السياسات الضريبية لمواكبة هذه التطورات حيث عملت الدول على إحداث تغيرات في هذه السياسات تمثلت في الإصلاحات الضريبية، ركزت الإصلاحات الضريبية بصفة عامة على تفعيل الانظمة الضريبية من خلال وضع اجراءات تهدف لتوسيع مجال تطبيق الضريبة وتبسيطها كما عملت أيضا هذه الإصلاحات على إحداث هياكل جديدة في الإدارة الضريبية ولذلك للزيادة من الحصيلة الضريبية من جهة وتوجيه الاقتصاد من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق كل هذا يهدف الى هدف وحيد الا وهو إنعاش النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة التي تمس كل القطاعات. حيث تهدف دراستنا من خلال هذا الفصل إلى محاولة الإحاطة بجوانب السياسة الضريبية والإصلاحات التي قد تحدث عليها، وكيف تساهم هذه السياسة الضريبية في رسم طريق التوجه إلى التنوع الاقتصادي.

وبناء على هذا قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: السياسة الضريبية

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي ودوافعه

المبحث الثالث: آليات الإصلاح الضريبي لدعم وتحقيق التنوع الاقتصادي

المبحث الأول: السياسة الضريبية

تلعب الضريبة دوراً مهماً في دعم الموارد المالية للدولة، وإعطاء أقصى قدر من الفعالية الاقتصادية والسياسية التي تصب في صالح الدول، مما جعل كل دول العالم تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل منبعاً مالياً أساسياً لا يمكنه أن يختفي مادام أن هناك اقتصاد يشمل نشاطات في كل القطاعات كالنشاطات الصناعية والتجارية وغيرها، خاضعة تقتطع عليها حصص مالية إجبارية لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية التي تعتبر ضرورية في الحياة، ولا يمكن تحقيق هذه إلا بتطبيق سياسة ضريبية فعالة تركز على الضرائب ذات المردودية المالية العالية والمقبولة سياسياً واجتماعياً لتحقيق أهداف الدولة وقيامها بواجباتها المختلفة دون خلق صعوبات، ولهذا أصبحت الدول تولي أهمية بالغة عند تحديدها لأنظمتها الضريبية حيث تسعى دائماً إلى وضع قواعد ضريبية عادلة وتنوع واختلاف الضرائب المفروضة على المكلفين.

المطلب الأول: ماهية للسياسة الضريبية

تعتبر الضريبة وسيلة من وسائل تمويل ميزانية الدولة فهي إيراد مالي هام في المجال الاقتصادي، وخصوصاً أنها أخذت دوراً بارزاً في توجيه النشاطات الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، فهي من أهم مصادر وموارد الدولة، بحيث تلعب دوراً أساسياً في تنفيذ أهداف سياسة المالية للدولة، وتغيرات حاجاتها ومنافعها حسب السياسات المالية المسطرة من طرف السلطة، وذلك لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

الفرع الأول: تطور السياسة الضريبية ومفهومها

عرفت السياسة الضريبية عدت تطورات على مر العصور الأمر الذي سمح للاقتصاديين بوضع تعريف واضح لهذه السياسة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال:
أولاً: تطور السياسة الضريبية:

تتطور وتتغير السياسة الضريبية وفقاً للتطور والتغير في دور الدولة في ظل مراحل تطور الفكر الاقتصادي المختلفة، والتغير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتحول في دور الدولة من دولة الرفاهية إلى دولة المنافسة، وذلك من خلال الدور التنظيمي والرقابي للدولة في حماية التعاملات والتعاقدات وحقوق الملكية. ويتطور دور الدولة في العصر الحديث وزيادة تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح للضريبة مفهوماً معاصراً يرتبط بوظيفتها كأداة مالية تمكن الدولة من هذا التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجه النشاط الاقتصادي وجهة اقتصادية معينة، وإن اختلفت درجات هذا التدخل وفق طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، ووفق مرحلة النمو التي وصل إليها المجتمع وبذلك تخلت الضريبة عن حيادها التقليدي، باعتبارها أداة لزيادة الإيرادات العامة؛ لتصبح أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. وتختلف السياسة الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية؛ حيث إن الدول المتقدمة تسعى لاستخدام السياسة الضريبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات التي تحدثها عملية

الفصل الثاني:.....الإصلاح الضريبي كسياسة لدعم التنوع الاقتصادي

التنمية الاقتصادية، في حين أن الدول النامية تسعى لاستخدام الضرائب باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق تراكم رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية.

وتحرص السياسة الضريبية في الدول المتقدمة بشدة على تحقيق التوظيف، والتشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، وللموارد الاقتصادية والبشرية، بينما تتجه السياسة الضريبية في الدول النامية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستويات الدخل وتحقيق الرفاهية، مما يتطلب حفز وتشجيع الاستثمار ورفع الكفاءة الإنتاجية وترشيد الاستهلاك؛ لذا فإن السياسة الضريبية في تلك الدولة غالباً ما توصف بأنها فن استخدام الممكن أكثر منها السعي وراء الأمثل.

وقد مرت السياسة الضريبية بعدة تطورات تعكس التطورات التي لحقت بالمجتمع، سواء أكان ذلك على المستوى الاقتصادي، أم كان على المستوى السياسي، وبدأت السياسة الضريبية تلعب دوراً مهماً على مسرح الحياة الاقتصادية خاصة مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي.¹

ثانياً: مفهوم السياسة الضريبية:

أصبحت الضرائب عنصر مهم وفعال للتأثير في البيئة الاقتصادية للدولة عن طريق إتباع سياسات منهجية تتفق مع الفلسفة الاقتصادية للدولة وتعكس سياستها الاقتصادية. فالضرائب خرجت من منظورها التقليدي المتعلق باستخدامها لغرض الحصول على الإيرادات لمواجهة النفقات التقليدية إلى منظور أوسع واشمل باعتبارها أداة مهمة وحيوية في تحقيق الغايات وأهداف الدولة في المجالات المختلفة وهو ما بات يعرف ب (السياسة الضريبية) التي يكون أساسها وغطائها الدستوري (القانون الضريبي).

سيتم توضيح مفهوم السياسة الضريبية من خلال تعريفها من قبل وجهة نظر عدة باحثين وكتاب وأهمها:

- يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.²
- كما عرفت السياسة الضريبية بأنها: تكييفاً كمياً لحجم الإيرادات الضريبية وكذلك تكييفاً نوعياً لمصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرصة المتكافئة بجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع وخفض التفاوت بين الأفراد هي توزيع الدخل والثروات.³

¹خيري عثمان فريز فرج عبد العال، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أسيوط، مصر، المجلد 45، العدد 45، ص 515 516.

²كمال عبده عاشور، السياسات الضريبية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، دار المكتب العربي للمعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص 07.

³عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون ذكر رقم الطبعة، 2013، ص 42.

• وهناك من يعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لأحداث أثار معينة وتجنب أهداف غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتوجيه ضرائبها من أجل تحقيق أهداف أو أغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تهدف السلطة العامة تحقيقها من خلال سياستها العامة.¹

الفرع الثاني: خصائص السياسة الضريبية:

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد عدة خصائص للسياسة الضريبية تتمثل أهمها فيما يلي:²

✓ أن السياسة الضريبية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات، وبالتالي فإن المفهوم الصحيح يسمح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقات التناسق والترابط بين أجزائها، حتى لا يتم النظر إلى مكون وحده، بل ينظر إليه على أنه جزء من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة يساهم في تحقيق أهداف المجتمع، ومما لا شك فيه أن النظرة التكاملية لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة التناقضات التي قد تظهر في الأهداف المراد تحقيقها، ومن ناحية أخرى فإن تصميم المكونات المختلفة للسياسة الضريبية بعيدا عن علاقات التكامل والتناسق سوف يؤدي ليس فقط إلى وجود تعارض في الأهداف، بل قد يؤدي إلى تعارض في وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف، مما ينعكس في النهاية بآثار سلبية على فعالية السياسة الضريبية، فمثلا تحقيق هدف حماية الصناعات المحلية الناشئة من خلال الزيادة في أسعار الضرائب الجمركية قد يتعارض مع أسلوب ضغط الاستهلاك من خلال زيادة أسعار الضرائب على الاستهلاك على المنتجات ومن بينها المنتجات المحلية المراد حمايتها، ويتحقق ذلك بالطبع إذا تم تصميم نظام الضرائب الجمركية كمكون من مكونات السياسة الضريبية، مع الأخذ في الحسبان طريقة تصميم نظام الضرائب على الاستهلاك.

✓ ومن الخصائص العامة للسياسة الضريبية كذلك أن نطاقها يمتد ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها وذلك على اعتبار أن هذه الحوافز هي إيرادات ضريبية محتملة مضحي بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

¹عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 44.

²عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص ص 36 37.

✓ أن المفهوم السابق للسياسة الضريبية يوضح لنا بصورة قاطعة أن السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع، كما أن الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الضريبية ما هي في الواقع إلا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع وقد أصبح هدف السياسة الضريبية الحديثة هو تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يتماشى والسياسة الاقتصادية، كما أن الأهداف التي يسعى النظام الضريبي لتجسيدها سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تخضع النظام الأولويات بالنسبة لمختلف الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.¹

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الضريبية وأهدافها

حتى تتمكن السياسة الضريبية للدولة من تحقيق الأهداف المسطرة لابد من توفر مجموعة من المبادئ الأساسية وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب من خلال التركيز على أهم هذه المبادئ وأبرز الأهداف التي يؤدي التقيد بهذه المبادئ إلى تحقيقها.

الفرع الأول: مبادئ السياسة الضريبية

هناك العديد من القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي، وهي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة، ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، كما أن الضرائب يتم فرضها بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبعد آدم سميت أول من حدد هذه القواعد:²

أولاً: مبدأ الانتفاع: ينص مبدأ الانتفاع على أن الأفراد المنتفعون بالإنفاق الحكومي والإنتاج الحكومي والخدمات الحكومية يجب أن يكونوا هم المسؤولين عن دفع تكاليف هذا الإنفاق والإنتاج وهذه الخدمات، بمعنى أنه يجب عليهم تمويل هذه النفقات الحكومية من خلال الضرائب المباشرة المفروضة عليهم. ولعله يبدو من المنطقي فعلاً أن الأفراد يجب أن يدفعوا مباشرة تكاليف الخدمات التي ينتفعون بها، في حين أنه لا يجب إجبارهم على تحمل تكاليف الخدمات التي لا يستفيدون منها أو التي لا ينتفعون مباشرة بها. ومعنى هذا أن مبدأ الانتفاع ينظر إلى الضريبة بوصفها السعر الذي يجب دفعه نظير التمتع بالسلع والخدمات العامة التي توفرها الحكومة، تماماً مثلما يحدث عند التعامل مع القطاع الخاص ودفع أثمان السلع والخدمات التي نحصل عليها منه.

ثانياً: مبدأ القدرة على الدفع: هذا المبدأ هو المبدأ الثاني ضمن المبادئ العامة الأساسية للعدالة الضريبية. وهذا المبدأ، كما هو واضح من اسمه، ينص على أن الأفراد لا يجب أن يتم تحميلهم بضرائب تفوق قدراتهم الفعلية على دفع الضرائب.

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العثماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات-نظم-قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر رقم الطبعة، 2007، ص ص 257 262.

إضافة إلى ذلك هناك مبادئ أخرى تتمثل في:¹

ثالثاً: مبدأ العدالة: يقصد بذلك أن يسهم كل أفراد المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية، بحيث يكون إسهام أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة متناسباً مع دخولهم، ومعنى ذلك أن سميت يأخذ بفكرة الضريبة النسبية، وذلك لأن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد بزيادة الدخل، كما أن الضريبة النسبية تحقق العدالة الضريبية، لأنها تسمح بأن يسهم الممولون في الأعباء العامة كل تبعاً لمقدرته التكليفية. بيد أن البعض رأى أن العدالة تتحقق بالمساواة الحسابية، بينما رأى آخرون أنها تتحقق بالضريبة التصاعدية (أي بالمساواة في التضحية).

رابعاً: مبدأ الاقتصاد: تنصرف هذه القاعدة إلى ضرورة أن تنظم كل ضريبة؛ بحيث لا يزيد ما تأخذه من الممولين عما يدخل الخزنة العامة إلا بأقل مبلغ ممكن، والعادة أن تحتاج الدولة لعدد كبير من الموظفين تستهلك أجورهم جزءاً كبيراً من حصيلتها، وهو ما يعني أن تشغيل هؤلاء الموظفين يشكل ضريبة إضافية على الممولين. فعندما تقوم الدولة بتحصيل الضرائب فهي تتحمل نفقات التحصيل، وبالتالي ينبغي أن تكون نفقات التحصيل قليلة حتى ترتفع الحصيلة الفعلية للضريبة.

خامساً: مبدأ اليقين: يقصد بها أن تكون الضرائب واضحة ومحددة، وذلك فيما يتعلق بنسبتها ووعائها وميعاد سدادها وطريقة تحصيلها. ويؤدي الأخذ بهذه القاعدة إلى تسهيل عملية تحصيل الضرائب، ومعرفة كل ممول التزاماته بوضوح حتى يمكن تقليل الخلاف بين الممول والإدارة الضريبية، كما أن هذه القاعدة تسهم في تحقيق العدالة الضريبية؛ لأن تطبيقها يعني استبعاد أي تعسف من جانب الإدارة المالية. ولا شك في أن عدم تحديد هذه الأمور وعدم وضوحها يؤدي إلى تحكّم القائمين على جباية الضريبة مما يؤدي إلى عدم العدالة وانتشار الفساد.

سادساً: مبدأ الملائمة عند الدفع: تنصرف هذه القاعدة إلى ضرورة أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة وإجراءات التحصيل ملائمة لظروف الممول تفادياً لثقل عبئها عليه. ويعد الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الضريبية

إن السياسة الضريبية باعتبارها أداة تمكينه تستطيع الدولة من خلالها بلوغ أهداف متنوعة في مجالات متعددة وبالإمكان تقسيمها إلى أربع أهداف رئيسية هي:

أولاً: الأهداف الاقتصادية: وذلك من خلال توجيه الاستهلاك حيث تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، فمثلاً فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع يمكن أن يثبط استهلاكها، كما يعمل تخفيض الضرائب على بعض السلع إلى تشجيع استهلاكها. إضافة إلى توجيه قرارات أرباب العمل فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، حجم المدخرات، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما يمكن استخدامها للتأثير على هيكل الاستثمارات بتوجيهها نحو قطاعات معينة ترغب الدولة في تشجيعها لقدرتها على خلق مناصب العمل أو لقدرتها على إحلال الواردات، أو لكونها غير ملوثة للبيئة... وتعمل في نفس الإطار على توجيه توطين

¹وحيد بن عبد الرحمان بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021، ص ص 99 100.

الاستثمارات في مختلف المناطق سواء كان ذلك في إطار سياسة توازن جهوي أو تنمية مناطق لاعتبارات خاصة (كالمناطق الحدودية، أو مناطق تركيز المعارضة تجنباً لاحتجاجاتها... الخ)، وبهذا تفهم اتجاه الحكومات نحو اعتدال أنظمتها الضريبية. كما تعمل السياسة الضريبية في زيادة تنافسية المؤسسات حيث تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فانخفاض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومنه الاستفادة من مزايا كبيرة في الزيادة في الحجم، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على تخفيض التكاليف الكلية للإنتاج، ولهذا نجد الدول سعياً لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية. كما تعتبر السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال اعتماد نفس المدونة من الضرائب، تنسيق المعدلات، الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاكات المعتمدة، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب بل نجد دولا كدول الاتحاد الأوروبي تعمل على توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي.¹

ثانياً: أهداف مالية: بمعنى توفير موارد مالية للدولة، وذلك بعدم التماذي في التوسع في الإعفاءات لرفع الحصيلة الضريبية للوفاء بالالتزامات المختلفة والقيام بالخدمات العامة كما وكيف الأفراد المجتمع.²

ثالثاً: أهداف اجتماعية: وذلك بتوزيع العبء الضريبي بين كافة أفراد المجتمع على أساس المقدرة التكليفية لكل منهم مثل: إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة والأخذ بمبدأ التدرج في أسعار الضريبة واستخدام بعض الحوافز الضريبية، ولا شك أن مهمة الموازنة بين هذه الاعتبارات تقع على عاتق السياسة الضريبية.

رابعاً: الأهداف السياسية والثقافية: تعد السياسة الضريبية من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياستها العامة التي ينتج عنها آثار سياسية، وقد كان الضريبة أثر هام في التاريخ السياسي للمجتمعات والشعوب. كما تستعمل السياسة الضريبية كأداة للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات سواء بتمويلها للصناديق والبرامج الموضوعية لهذا الغرض أو بتقديم مزايا ضريبية من خلال إعفاء الدخل الناجمة عن ألعاب الأعمال الفنية كعوائد التأليف والعروض الفنية والمسرحية من ضريبة الدخل.³

¹ سلماني عادل وشليق رابح وبن علي عبد القادر، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة غرداية وجامعة الجلفة، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 01، 2018، ص 145.

² محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 68.

³ علاء حسين مؤنس وحسين عاشور جبر العتاي، تخطيط اتجاهات السياسة الضريبية لتنمية الحصيلة الضريبية في العراق لسنوات (1990-2010)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، المجلد 11، العدد 35، 2016، ص 160.

المطلب الثالث: محددات السياسة الضريبية

تختلف السياسات الضريبية حسب السياسات الاقتصادية السائدة في البلاد أو حسب درجة تقدم البلدان وذلك من خلال ما يلي:¹

أولاً: المحددات السياسية للسياسة الضريبية:

من المعروف وفقاً للمبادئ الأولية للعلم أن الضرائب لا تفرض ولا تلغى ولا تعدل إلا بناء على قانون، أي بناء على قرار سياسي على أعلى مستوى يعتبر محصلة للتكوين الطبقي للمجتمع وعلاقات القوى السياسية المؤثرة ومن ثم يبدو واضحاً حتمية تأثر النظام الضريبي للدول بالأوضاع السياسية السائدة فيها يعني:

1- إذا كان النظام السياسي السائد يتخذ من نظام الحزب الواحد منهجاً وأسلوباً لإدارته فإننا نتوقع أن يتم تصميم النظام الضريبي وصياغته بما يسمح بتحقيق أهداف النظام السياسي الحاكم حيث يتم تصميم النظام الضريبي بما يسمح بمنح العديد من الإعفاءات والمزايا للطبقة الحاكمة.

2- وإذا كان النظام السائد في المجتمع هو النظام الديمقراطي فإن من المتوقع في مثل هذا النظام أن يتم صياغة النظام الضريبي بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وفي مثل هذه الظروف من المتوقع أن تزداد أهمية الاعتبارات الموضوعية في اختيار مكونات النظام الضريبي حيث يتم تفضيل نوع معين من الضرائب على نوع آخر نظراً لكون هذا النوع يمكن أن يساهم أكثر من غيره في تحقيق أهداف المجتمع. إن الاتجاهات السياسية للدولة وعلاقتها بالدول الأخرى يمكن أن تؤثر تأثيراً واضحاً على النظام الضريبي السائد حيث سيتم تصميم النظام الضريبي بما يسمح بتحقيق أهداف الدولة السياسية.

ثانياً: المحددات الاقتصادية للسياسة الضريبية:

يمكن أن يؤثر النظام الاقتصادي السائد في بلد ما على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم ومكوناته وبصفة عامة يمكن التمييز في هذا الصدد بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الضريبي فضلاً عن اختلاف هذه المحددات في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية وعلى النحو الآتي:

1- النظام الرأسمالي: حيث السياسة الضريبية في البلدان التي تأخذ بالنظام الرأسمالي تلعب دوراً أكثر أهمية مما تلعبه هذه السياسة في الأنظمة الاشتراكية والسبب هو أن الدولة في النظام الرأسمالي لا تمتلك الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج وأنها لا تسيطر بشكل كامل على النشاط الاقتصادي حيث أن أسعار السلع والخدمات وقرارات الادخار والاستثمار والاستهلاك تتم وفقاً لقوى السوق ومن هنا نجد ما يبرر ويبرز دور السياسة الضريبية في الأنظمة الرأسمالية.

2- النظام الاشتراكي: إن السياسة الضريبية في الأنظمة الاشتراكية تتأثر بمعطيات هذه الأنظمة والتي تتلخص بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي ومن خلال هذه المعطيات تستهدف السياسة الضريبية الاشتراكية تحويل الاستثمارات والخدمات العامة وتوجيه المشروعات العامة وتهدف أيضاً إعادة توزيع الدخل القومي بشكل يحقق أكثر عدالة في التوزيع.

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 46-48.

ثالثاً: الدول المتقدمة:

تتميز البلدان المتقدمة بامتلاكها جهازاً إنتاجياً ضخماً يكفي لتشغيل مواردها المتاحة وبامتلاكها دخلاً قومياً عالياً ومتوسطاً مرتفعاً لدخل الفرد منه كما تمثل اقتصاداً متنوعاً لذلك يتمثل دور السياسة الضريبية في البلدان المتقدمة أساساً للمساهمة في ضمان استمرار تشغيل جهازها الإنتاجي بأقصى درجات التشغيل الكامل الممكنة مع العمل على استبعاد حالات الركود أو التضخم أي ضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن للاقتصاد القومي بالإضافة إلى وظيفتها التقليدية في تمويل النفقات العامة، كما أن للسياسة الضريبية دوراً بارزاً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة في البلدان المتقدمة، ويبقى أن ننبه إلى أن أهم أهداف السياسة الضريبية في البلدان المتقدمة هو العمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المتوازن وذلك بمحاربة التقلبات الاقتصادية الدورية عن طريق تأثيرها في القوة الشرائية وذلك برفع أو خفض القوة الشرائية للدخول المخصصة للاستهلاك وللإستثمار وفقاً للمرحلة التي يمر بها اقتصاد البلد.

رابعاً: في البلدان النامية: يمكن القول بشكل عام أن هناك خصائص اقتصادية مشتركة بين البلدان النامية ويمكن تحديد أهمها بالآتي:

- ✓ انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي.
- ✓ ندرة رأس المال وتخلف الأساليب التكنولوجية.
- ✓ ثنائية الهيكل الاقتصادي وشيوع البطالة.
- ✓ التبعية الاقتصادية للاقتصاديات المتقدمة.

وإذا كانت هذه هي أبرز الخصائص الاقتصادية المشتركة للبلدان النامية فإن انعكاس هذه الخصائص في الأنظمة الضريبية السائدة في البلدان النامية يمكن ملاحظته بما يأتي:

- ✓ انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي.
- ✓ سيادة الضرائب غير المباشرة.

وبذلك نلاحظ بأن النظام الضريبي والاقتصادي في هذه البلدان يحتاج إلى العديد من الإصلاحات وسنتناول هذه الإصلاحات في المبحث القادم من هذا الفصل.

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي ودوافعه

تعد قضية الإصلاح الضريبي إحدى القضايا الهامة التي تهتم بها الدول، حيث يلح كافة الخبراء على ضرورة الإصلاح الضريبي واستحداث ضرائب جديدة، تواكب التطورات الراهنة، وتأتي أهمية الإصلاح الضريبي نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول ونتيجة تحول الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ويعد الإصلاح الضريبي أحد أهم برامج سياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة، إذ لا يمكن أن يتم إصلاح اقتصادي بمعزل عن الإصلاح الضريبي، وهذا يقتضي تطبيق إصلاحات ضريبية بما يتوافق مع استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي على اعتبار أن الإصلاح الضريبي جزء من السياسة الضريبية وهذه الأخيرة بدورها جزء هام من السياسة المالية و الاقتصادية، مما يحتم على

الدولة القيام بدورها الكامل في تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية بوسائلها المتعددة والتي من بينها النظام الضريبي.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الضريبي

تميز النظام الضريبي في بعض الدول قبل الإصلاح بعدة ثغرات وعدم الفعالية، وهذا نظراً لتعدد المعدلات الضريبية المفروضة وعدم ملاءمتها مع مجال التطبيق الضيق، كما أن الجهاز الضريبي كان يفتقر إلى الرقابة التي تمكنه من دراسة ومتابعة عمليات تسيير الضريبة، إضافة إلى نقص الوسائل والإمكانيات وخاصة التكنولوجية كالإعلام الآلي وهذا ما أدى لظهور عمليات الإصلاح الضريبي.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي

تعددت المفاهيم والتعاريف حول الإصلاح الضريبي ومن بين تلك المفاهيم:

- يقصد بالإصلاح الضريبي إصلاح النظام الضريبي في الدولة بشكل يجعله ينسجم مع مجمل السياسة العامة فيها، ومع حاجة الاقتصاد، وذلك من خلال إدخال ضرائب أكثر تطوراً، والبحث عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل والثروة، وإلغاء أنواع الضرائب التي تشوه الاقتصاد، واختيار كادر الجهاز الضريبي من الأشخاص المؤهلين علمياً وفنياً وأخلاقياً، بما يعني زيادة قدرة الحكومة على القضاء على التهرب الضريبي، بحيث تصبح إيرادات الضرائب كافية لتحقيق النهوض بمشاريع الدولة وتمويل إنفاقها.¹
- ويمكن تعريف الإصلاح الضريبي على أنه عملية تشمل تبسيط للنظام الضريبي القائم من خلال تقليل عدد أسعار الضريبة وجعلها أكثر واقعية، وتوسيع الأوعية الضريبية وتفعيل النظام الضريبي وجعله أكثر اتساقاً مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة كذلك فإن التركيز على أهداف محددة واقعية منها الإيراد هو من متطلبات الإصلاح، لذلك فإن التضحية بالإيراد يجب ألا تكون غير محدودة ولا نهائية.²
- يقصد بالإصلاح الضريبي التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم بهدف التأقلم مع التطورات الحاصلة والتكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة، فالإصلاح الضريبي الحقيقي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخاصة بكل بلد كما يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي

¹شاوي صليحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 06، 2016، ص ص 51 52.

²فاتح أحمية، دور إصلاح النظام الضريبي الجزائري في تحسين الإيرادات الضريبية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2012، ص 173.

بأنه التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة من المراحل¹.

• من خلال التعريفات السابقة يمكن التعبير عن الإصلاح الضريبي على أنه مجموع التغيرات المتعلقة بالضرائب الحكومية والمحلية بهدف تحسينها، حيث يقوم الإصلاح بإدخال مجموعة من تعديلات على النظام الضريبي القائم وتطويره، ولا يتم ذلك إلا بمجموعة من العمليات والإجراءات التي يتم التخطيط لها ومعالجتها وتنفيذها عبر فترة زمنية طويلة.

الفرع الثاني: أسباب عملية الإصلاح الضريبي

إن ضعف الحصيلة الضريبية في بعض الدول مردها ضعف أزمتهما الضريبية وعدم أدائها لوظائفها الرئيسية وهذا يعد من بين أهم الأسباب الداعية للإصلاح بالإضافة إلى التغيرات التي تشهدها البيئة المحيطة بتلك الأنظمة وما تفرضه من تهديدات تستوجب إيجاد الحلول العملية والمناسبة لها، ولعل من بين المشاكل التي تعاني منها هذه الدول والداعية إلى الإصلاح ما يلي:²

أولاً: انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي: يعود شيوع ظاهرة انخفاض المعدل الضريبي بين الدول إلى انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط دخل الفرد بحيث يحول دون زيادة المعدل الضريبي خشية المساس بالحاجات الأساسية للأفراد.

ثانياً: سيادة الضرائب غير المباشرة: تعتمد النظم الضريبية في كثير من البلدان بشكل أساسي على الضرائب غير المباشرة ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف دور الضرائب على الدخل والثروة وانخفاض الدخل الفردية كما أن طبيعة البنيان السياسي في هذه البلدان قد استلزم تفضيل الضرائب غير المباشرة وذلك لمحاباة ذوي الدخل والثروات العالية، كما تؤيد الاعتبارات الفنية سيطرة الضرائب غير المباشرة في البلدان إذ أنها لا تحتاج على عكس الضرائب المباشرة إلى كفاءة عالية في الأجهزة الفنية والإدارية للضريبة وهو ما تعاني البلدان من نقص كبير فيه.

ثالثاً: جمود الأنظمة الضريبية: بمعنى أنها لا تعكس في الحصيلة زيادة نسبية مساوية لتلك التي تحصل في الناتج القومي على الرغم من المشاكل المالية التي تعاني منها هذه البلدان مما يتطلب أن تكون الأجهزة الضريبية فيها مرنة وقادرة على اقتطاع الجزء الأكبر من الزيادة في الناتج القومي.

كما أنه وإضافة لذلك يمكن إدراج مجموعة لأسباب أخرى متمثلة فيما يلي:

رابعاً: ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي: تعاني معظم الدول النامية ضعفاً واضحاً في جهودها الضريبية (الحصيلة الضريبية) Tanzi، 1987، وصندوق النقد الدولي، 1988. وهذا الضعف يمكن قياسه من خلال مفهوم الطاقة الضريبية، التي تعرف بأنها المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي مقومة بالأسعار الجارية مطروحا منها مستوى الاستهلاك

¹سلطاني سمير وشافعي عبدو، دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 219.

²عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 56 57.

الفصل الثاني:.....الإصلاح الضريبي كسياسة لدعم التنوع الاقتصادي

الأساسي. أو بتعبير آخر هي أقصى قدر من الإيرادات يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبته دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب (صندوق النقد الدولي، 1998). ويتوقف الجهد الضريبي على عوامل عديدة مثل مستوى الدخل القومي وطريقة توزيعه، وطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، ودرجة اتساع الفجوة بين الطبقات المكونة للمجتمع، كما أنه يتوقف على الأهداف الآنية وطويلة الأجل للسياسات الاقتصادية، وعلى رأسها بالطبع السياسة المالية. ولقد عزت الأدبيات ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية، إلى الأسباب التالية:

- ✓ انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه، ما يؤدي حكماً إلى انخفاض قيمة الضرائب الممكن تحصيلها.
- ✓ فدالة الضرائب تعتمد إلى حد كبير على نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي. فالأقطار التي يكون متوسط دخل الفرد السنوي فيها مرتفعاً عادة ما تكون فيها نسبة الضرائب إلى الدخل القومي أعلى من تلك البلاد التي يكون فيها متوسط دخل الفرد السنوي منخفضاً.
- ✓ سيادة نظم اقتصادية تعطي دوراً أكبر للدولة من دور قوى السوق في تخصيص الموارد.
- ✓ اتساع نطاق العمليات العينية، حيث يتم جزء كبير من عمليات التبادل وبخاصة في القطاع الريفي، عن طريق المقايضة، فكلما شكل القطاع الزراعي جزءاً أكبر من النشاط في الاقتصاد المحلي كلما تسبب ذلك في ضعف الجهد الضريبي.
- ✓ عدم مسك دفاتر محاسبية منظمة في قطاع الأعمال ما يؤدي إلى صعوبة تقدير نتائج نشاط المشروعات الخاصة.
- ✓ كثرة الإعفاءات الضريبية في السياسة الضريبية خصوصاً تلك التي يكون الغرض منها تحفيز الاستثمارات الأجنبية أو الرغبة في تنمية قطاع بذاته، كالقطاع الصناعي مثلاً.
- ✓ ضعف الجهاز التنظيمي والإداري للهيئة المخولة بتحصيل الضرائب ما يساعد على انتشار ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي.
- ✓ اتساع نشاطات القطاع غير المنظم حيث يكون جانباً كبيراً من المداخيل غير مشروعاً وبعيداً عن رقابة الدولة، وبالتالي يصعب إخضاعه للضرائب.

خامساً: اختلال الهيكل الضريبي: يلاحظ ارتفاع النصيب النسبي للضرائب على الإنتاج والإنفاق والاستهلاك والتجارة الخارجية، من إجمالي الإيرادات الضريبية خاصة في الدول النامية. وذلك بعكس الدول الصناعية المتقدمة التي تعتمد أنواعاً أخرى، كالضرائب على الدخل من العمل أو الربح من الملكية أو فائدة رأس المال والثروة. وقد وجدت دراسة (Tanzi 1987) لحوالي 86 دولة نامية تتضمن العديد من الدول العربية، أن ضرائب الدخل تمثل 30% من المجموع الكلي للإيرادات، بينما تمثل الضرائب على الإنفاق والاستهلاك 60% من المجموع.

وأشارت الدراسة نفسها إلى اعتماد هذه الدول بشكل مكثف على ضرائب التجارة الخارجية وبالأساس الضرائب على الواردات. ويرجع ذلك إلى عدم تنوع القاعدة الانتاجية لأنه كلما تنوعت هذه القاعدة وبلغت درجات أعلى في التنمية الاقتصادية كلما قل اعتماد الدولة على ضرائب التجارة الخارجية.

سادساً: المعالجة غير الكافية لقضية العدالة: يعاني النظام الضريبي في العديد من الدول النامية من عدم العدالة، حيث يتحمل أصحاب الدخل الصغيرة والمحدودة قدراً كبيراً من الضرائب، بل في كثير من الحالات تكون ضرائب الدخل

الشخصي مفروضة على الدخل الصغيرة جدا (غياب العدالة الرأسية). ومن جهة أخرى، هناك عدم عدالة من ناحية المحتوى، أي ما يدخل في حساب الضريبة على الدخل. ففي العديد من الدول النامية تقتصر ضريبة الدخل على مصادر الرواتب والأجور، ولا تشمل فوائد رأس المال والدخل من الأعمال الحرة (غياب العدالة الأفقية).

سابعاً: ضعف الجهاز الإداري: هناك نقص كبير في معظم الدول العربية في المعلومات والبيانات المالية التي تعكس بالدرجة الأولى ضعف الجهاز الإداري القائم على تنظيم الضرائب وجبايتها، ما يؤدي إلى تزايد التهرب والتجنب الضريبي علاوة على الفساد الإداري، وهي أمور في جملتها تمثل قيوداً على نجاح عملية الإصلاح في تحقيق أهدافها.

الفرع الثالث: معايير المعتمدة في عملية الإصلاح الضريبي

والمقصود بمعايير الإصلاح الضريبي الأسس التي ينبغي أن يعتمد عليها مصممو السياسة الضريبية والعمل على إصلاحها، وأن يأخذوها بعين الاعتبار وهم بصدد تصميم النظام الضريبي في الدولة أو إصلاحه وتسعى هذه المعايير إلى التوفيق بين مصلحة الخزينة العامة (الدولة) من جهة والمكلفين بالضريبة من جهة أخرى ومن بين هذه المعايير نذكر ما يلي:¹

✓ **العدالة والمساواة:** والتي تعني إسهام كافة أفراد المجتمع بتحمل أعباء قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة عن طريق تقديمها للخدمات العامة التي تحقق نفعاً اجتماعياً عاماً وحسب مقدرة كل منهم على الدفع، بحيث ينبغي أن تناسب الضريبة مع دخل الممول وثروته، لأن الخدمة التي يحصل عليها الفرد تزداد بزيادة دخله وثروته، وبذلك فإن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة الضريبية في إطار الدور التقليدي للمالية العامة، وهذه العدالة الضريبية التي تحققها الضريبة النسبية لم تحصل على قبول الجميع واتفاقهم، بل أن البعض يرى أن العدالة الضريبية تتحقق عن طريق الغريبة التصاعدية، أي المساواة في التضحية، وبحيث يتم الربط بين انخفاض المنفعة الحدية للنقود مع ارتفاع دخل الفرد وزيادته، وهو ما يعني اختلاف التضحية الحدية التي يمثلها العبء الضريبي الحدي مع اختلاف دخل الفرد وثروته، وفكرة العدالة في المالية الحديثة لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية، فحسب، وإنما تمتد لتتضمن إعفاءات من الضريبة مقابل اعتبارات شخصية وعائلية، حيث تقرّر إعفاءات للأشخاص الذين يحصلون على دخول منخفضة وإلى حد معين، وإعفاءات لإعالة أفراد أسرة دافع الضريبة وتبعاً لعدد أفراد الأسرة، وغيرها من الإعفاءات الأخرى التي تقتضيها العدالة في فرض الضريبة وحسب مقدرة دافعها على الدفع في المالية الحديثة هذه، إضافة إلى أنها تقتضي الأخذ بمعدلات ضريبة تبعاً لنوع الدخل أو النشاط الذي تفرض عليه، وهو ما يعني أن مفهوم العدالة الضريبية قد اتسع بشكل يتجاوز فيه مفهومها في إطار الدور التقليدي للمالية العامة والذي يتحدد بتحققها من خلال الضريبة النسبية.

✓ **التأكد والوضوح:** وهو ما يعني أن الضريبة يجب أن تفرض على أساس يتضمن اليقين والتأكد بشكل تكون فيه الضريبة محددة بوضوح تمنع حصول التصرف الكيفي في فرضها، والسعر الذي تفرض فيه، ووقت وكيفية تحصيلها، ذلك لأن عدم التحديد الدقيق والتام والواضح لكل ذلك يوفر الإمكانية والفرصة للتحكم الشخصي والاعتباطي وغير

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، دار عالم المكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 178 179.

الفصل الثاني:.....الإصلاح الضريبي كسياسة لدعم التنوع الاقتصادي

الموضوعي في جوانب الضريبة هذه، وهو الأمر الذي يمكن أن يحصل معه تلاعب، وفساد، وعدم تحقق العدالة في فرض الضريبة وسعرها ووقت وكيفية تحصيلها، ولذلك فإن الوضوح التام في هذه الجوانب أمر ضروري لدافع الضريبة، وللجهة التي تتولى تحصيلها حتى يتحقق من خلال ذلك تحقق مبدأ اليقين التام، والذي يمكن أن تكون أهميته أكثر من أهمية مبدأ العدالة.

بالإضافة لذلك يوجد معايير أخرى لعملية الإصلاح الضريبي تتمثل في:¹

✓ **الملائمة في التحصيل:** والمغزى من هذه القاعدة أن تكون مواعيد تحصيل الضرائب ملائمة للمكلف بها، بمعنى أنه على الإدارة الضريبية اختيار موعد ملائم لتحصيل الضريبة، يتلاءم مع ظروف المكلفين الشخصية، وفي هذا السياق فإن أكثر الأوقات ملائمة لتحصيل الضرائب هو وقت حصول المكلف على دخله، وهو أكثر الأوقات ثقيلًا لعبء الضريبة من قبل المكلفين بها.

✓ **الاقتصاد في نفقات التحصيل:** من البديهي أن تتحمل الدولة نفقات عند تحصيلها للضرائب تسمى هذه النفقات بنفقات تحصيل الضرائب، وهي نفقات تتحملها الجهة المعنية بتحصيل الضرائب، وبما أن الحصيلة الضريبية تعتبر إيرادات للدولة فإنه ينبغي تقليل نفقات تحصيلها حتى ترتفع الحصيلة الضريبية، لأنه لو كانت نفقات التحصيل أكبر من الإيرادات المحصلة فإنه لا جدوى من فرض الضرائب أساسًا، لذا لا بد من الاقتصاد في نفقات التحصيل. وبالإضافة إلى المعايير التي صاغها آدم سميث، هناك قواعد ومعايير أخرى أضافها علماء المالية هي:

✓ **المرونة:** لا بد للنظام الضريبي من أن يكون مرنا وقابلًا للاستجابة للمتغيرات التي تحيط به لأنه ينشط في بيئة متغيرة باستمرار وتتسم بعدم الثبات

✓ **الثبات:** ومضمون هذا المعيار ألا تتغير الحصيلة الضريبية وفقا للمتغيرات الحاصلة في الحياة الاقتصادية، خاصة أوقات الكساد إذ أن الحصيلة تزداد عادة في أوقات الرجاء بسبب تطور الإنتاج وارتفاع الدخل، بينما نجدها تقل في حالات الكساد.

إن أهم ما يميز سياسات الإصلاح الضريبي تلك المعايير السابقة الذكر والتي يجب إن تلتزم بها الدولة عند تصميمها للنظام الضريبي إلا أنه من غير الممكن أن تحترم بقدر كبير تلك القواعد والمعايير في أي نظام ضريبي سواء عند تصميمه أو إدخال التعديلات عليه دفعة واحدة، حيث أنه من الممكن جدا أن يكون هناك قصور في معيار ما أو الاهتمام بتطبيق معيار معين وإهمال الآخر وعليه فإن الحكم على نظام ضريبي معين ومدى فعاليته أو على عملية إصلاح معينة ومدى نجاعتها مرهون بنسبة قربه أو ابتعاده عن المعايير السابقة.

¹عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2016، ص 81 و82.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي

إن توجه نحو الإصلاح الضريبي لا يكون عشوائيا وإنما تحذوه أهدافا يراد تحقيقها من خلال الإصلاح الضريبي لتمكين النظام الضريبي من أداء دوره بشكل فعال، لذلك توالى التعديلات، والتغيرات ولتنتقل على الأهداف المرجوة تحقيقها فيما يلي:¹

- ✓ تبسيط النظام الضريبي: تعلق الأمر بتبسيط الهيكل الضريبي حيث تم استبدال عدة ضرائب معقدة بضرائب بسيطة، فقد تم استحداث الرسم على القيمة المضافة (TVA) بدلا من الرسم الوحيد على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، وتم أيضا إحلال نظام الضريبة الجزافية الوحيدة محل الدفع الجزافي وذلك بغية تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تخفيف العبء الضريبي: يعتبر ثقل العبء الضريبي على المؤسسات والأشخاص الطبيعيين من أهم مساوئ النظام الضريبي، لذلك فقد تم اتخاذ أول إجراءات تسمح بتخفيف العبء الضريبي لصالح المؤسسات.
- ✓ محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي: عانت الأنظمة الضريبية، ولا تزال تعاني من آفة الغش والتهرب الضريبي، حيث تتسبب في إضعاف فعاليته وإنقاص الحصيلة الضريبية الفعلية ويبقى جزء منها مهربا باستغلال عدة ثغرات يخلفها التشريع الضريبي وراءه سواء عن غير قصد أو بقصد.
- ✓ زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة: وذلك بغية زيادة مرونة النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات الإدارية، وبغية زيادة الأهمية النسبية للجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية، وتجنب لتقلب أسعار النفط وتأثيرها على الجباية البترولية وكذا التمييز بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية والعرض تمكين الأخيرة من الحصول على الموارد المالية من اجل النهوض بالتنمية المحلية.
- ✓ زيادة المداخيل الجبائية دون إثقال الضغط الجبائي: فالمداخيل الجبائية لا يمكنها أن تظل دائما أقل من النفقات العمومية، فزيادة هذه المداخيل يصبح بمشابه الهدف الأول للإصلاح الضريبي، وهكذا ستلاحظ عودة الضريبية إلى وظيفتها الأصلية التقليدية القائمة على مجرد توفير موارد مالية للسلطات العمومية، إضافة إلى كون هذه السلطات يجب عليها علاوة على نفقات التسيير والاستثمار المعتادة أن تعمل أكثر فأكثر على تصفية التزاماتها اتجاه دائناتها.
- ✓ الفعالية الاقتصادية: فنجد أن الصورة المثالية تتمثل في اختيار قواعد ضريبية تتزايد بموازاة مع النفقات وليس مع الناتج الداخلي الإجمالي، فالنفقات يمكنها أن ترتفع والمداخيل الجبائية يجب أن تنبثق عن عدد قليل من الضرائب المفروضة على قاعدة واسعة، حيث يصبح من الممكن القيام بتعديل بعض المعدلات لإرجاع مجموع المداخيل الجبائية إلى المستوى المطلوب من حيث الفعالية الاقتصادية كذلك يعتبر أنه من المفضل البحث عن بنية جبائية محايدة نسبيا، وبعبارة أخرى بنية جبائية تتيح الموارد الضرورية التي تؤثر أقل ما يمكن على تخصيص الموارد.

¹ بن زيدان الحاج ورضوان آيت قاسي عزو، إصلاحات النظام الجبائي ومدى مساهمته في تمويل التنمية المحلية -دراسة حالة الرسم على النشاط المهني-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 08، 2018، ص 250 – 252.

✓ تحقيق العدالة الجبائية: من خلال تمويل النفقات المؤدية إلى إعادة التوزيع، فيعترف خبراء صندوق النقد الدولي بأن كل ضعف في إرادة التوزيع يتحدد بالحاجة المستعجلة للمداخيل. وهم يوافقون على ألا تلعب الضرائب المباشرة أبدا دورا مهما في هذا الإطار، بينما تتخذ مع ذلك دائما إجراءات تهم الضرائب غير المباشرة، والتي تركز رجعية النظام، ويمكن أن تكون لها آثار غير مقبولة على إعادة توزيع المداخيل، وذلك تحت ضغط الحاجة إلى المداخيل الجبائية. ويلاحظ البعض في هذا الإطار أن خبراء البنك العالمي يحاولون تحويل المشكلة بعيدا عن قضية إعادة توزيع الدخل، فيرون أن العدالة تتحقق أكثر من خلال تقليص الفوارق بين المداخيل الفردية، ويشيرون إلى أن الضرائب لا تظهر من الناحية العملية كوسيلة لإعادة التوزيع العام للمداخيل.

المطلب الثالث: متطلبات عملية الإصلاح الضريبي

نجاح عملية الإصلاح الضريبي فإنه من الضروري تحديد بعض المتطلبات التي يجب أن تسبق إرساء عملية الإصلاح الضريبي أو أن توكمها على الأقل كما أن عملية تحديد المتطلبات أو ما يسبق عملية الإصلاح، سواء كانت جبائية أو اقتصادية أو اجتماعية تتأثر بوضع النظام الجبائي في تاريخ إنجاز الإصلاح وبالبيئة المحيطة بالنظام الضريبي والتي تتأثر به وتؤثر فيه، مما سبق فإن هناك ضروريات أو متطلبات يجب توفرها و تسبق أي عملية الإصلاح وتجد فيها متطلبات عامة ضرورية لإرساء عملية الإصلاح وتجدها على مجموعة من المستويات توجهها فيما يلي:¹

أولاً: متطلبات على المستوى السياسي: يتطلب تأمين إنجاز عملية إرساء الإصلاح توفر إرادة وقناعة سياسية قوية من شأنها دعم الإدارة خلال كل مرحلة من مراحل الإصلاح، وخاصة ب بروز حالات رد الفعل من بعض أفراد المجتمع والمقاومين لعملية التغيير والإصلاح ويتجلى ذلك أيضا من خلال التزام الحكومة بمنع تدخل القوى السياسية في شؤون الجهاز الإداري للضريبة، لذا فنجاح الإصلاح مرهون بقبول المجتمع له من خلال قيام الحكومة بمبادرات إعلامية تسعى من خلالها إلى توعية مواطنيها بفوائد ومميزات سود الإصلاح الضريبي وإجراءاته وذلك حتى تحظى بتأييد المجتمع لما تقوم به من إصلاحات.

ثانياً: متطلبات على مستوى الإدارة والمؤسسات: وتنقسم متطلبات على مستوى الإدارة والمؤسسات إلى:

✓ على مستوى الإدارة: ومن متطلبات إرساء إصلاح ضريبي متميز يكفل تحقيق أهدافه المطلوبة، توفير الوسائل المادية والبشرية الكافية كما ونوعا لضمان السير الحسن للإدارة الجبائية المعنية بالإصلاح، بالإضافة إلى التنظيم المحكم للمصالح الجبائية.

✓ على مستوى تنظيم المؤسسات: من بين أهم متطلبات الإصلاح الضريبي والذي يضمن إنجاز نظام جبائي يواكب كل التطورات العالمية هو ضرورة أن تتقيد المؤسسات بالعمل بمحاسبة منتظمة وذلك حتى لا تكون هناك تفرقة بين المكلفين ويكون هناك نوع من العدالة الضريبية والشفافية في معاملة المكلفين

¹ عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 86 87.

ثالثا: متطلبات على المستوى القانوني: إن الجانب القانوني من المتطلبات الهامة لعملية الإصلاح لما له من دور في سن القوانين التي تبين كيفية الالتزام بدفع الضريبة وما ينجر عن عدم دفعها من عقوبات مادية ومعنوية كما توضح أيضا ما لهم من حقوق اتجاه الإدارة الضريبية.

المبحث الثالث: آليات الإصلاح الضريبي لدعم وتحقيق التنوع الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي عدة إصلاحات تبعا للتحويلات التي عرفتها الساحة الدولية وبما أنه يمكن الاعتماد على الضرائب كأداة فعالة لإنجاح خطوات هذا الإصلاح، أدرج النظاما لضريبي في منطلقه الإصلاحات، مما يتطلب تطويرا في النظام الضريبي، فأدخل عليه تعديلات عميقة وشاملة، قصد جعله مرنا، بسيط شفاف وفعال، لتحقيق الأهداف القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، والوصول إلى نظام ضريبي فعال يتكيف مع مختلف التغيرات، ويمكن تطبيقه بقرارات مدروسة من أجل تفعيل دور السياسة الضريبية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: العلاقة العامة بين السياسة الضريبية وتنوع الاقتصاد

يرتبط التنوع الاقتصادي بالسياسة الضريبية ارتباطا وثيقا إذ أن هذا الأخير له تأثير كبير على سياسات التنوع في البلاد، حيث يمكن أن يكون من الأسباب الرئيسية المحركة لعجلة التنوع الاقتصادي من خلال مجموعة من التعديلات والإصلاحات الفعالة على السياسة الضريبية التي تهدف وتمس مجال التنوع ومدى نجاحته.

الفرع الأول: السياسة الضريبية كموجه لتنوع الاقتصاد

ويفهم من سياسة التوجيه التي تنتهجها الدولة بهدف تحويل النشاط الاقتصادي الاستثماري في الاتجاهات المرغوب في ترقيتها والتوسع فيها بهدف تنوع اقتصادها كتشجيع الاستثمار في الأنشطة السياحية أو الصيد البحري بغرض استغلال الموارد المحلية المتاحة، أو النهوض بالمناطق المحرومة والنائية بمنحها تسهيلات مالية ومزايا ضريبية لاستقطاب رؤوس الأموال، حيث تهدف الدولة من خلال توجيهها لاستثمار في قطاع أو منطقة معينة، إلى خلق مجموعة من الأهداف المسطرة من قبلها، والتي تتماشى وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ويمكن إجمال الأهداف من توجيه الاستثمار فيما يلي:¹

- ✓ تشجيع الأنشطة ذات النفع والأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- ✓ خلق أشكال جديدة للاستثمار.
- ✓ تشجيع الاستثمارات التي تعمل على إحداث مناصب شغل.
- ✓ تشجيع الاستثمارات نحو المناطق المحرومة.
- ✓ تشجيع الاستثمارات نحو النشاطات ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

¹بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في فترة (1992-2004)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 70-73.

- ✓ خلق التوازن الجهوي والقطاعي والنهوض ببعض المناطق.
- ✓ استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية للأفراد بالوصول إلى الاستقرار الاجتماعي.
- ✓ توجيه الادخار نحو الاستثمار.

حيث تشكل الضريبة وسيلة أساسية للعمل الاقتصادي والاجتماعي وفي هذا وبغية توجيه الاستثمار، تعمل التشريعات الضريبية على منح مزايا ضريبية لجلب الأفراد المستثمرين للنشاطات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني. وتشمل هذه المزايا الضريبية مجموعة من التدابير المتمثلة في الإعفاءات والتخفيضات في الضرائب والرسوم لتشجيع أعمال، أو منشآت محددة بالذات إذا كان وجودها من متطلبات التعجيل التنموية، إذ أن خفض الضريبة على المشروعات المتعلقة بالتنمية يؤدي لزيادة الإيرادات الصافية المتوقعة. كما أن إعفاء المواد الأولية والآلات المستوردة يساعد أيضا على تشجيع الاستثمار.

تجدر الإشارة هنا، بأن الإعفاء من الضرائب لتوجيه وحفز الاستثمار يجمع في مضمونه الهدف المالي والهدف الاقتصادي (التوجيه) على عكس ما يبدو من أن الإعفاء يؤدي بالهدف المالي على حساب الهدف الاقتصادي. ولإبراز ذلك، نجد أن الإعفاء الضريبي إذا تعارض مع الهدف المالي للضريبة في المراحل الأولى من جراء خفض الحصيلة الضريبة اللازمة إلى الخزينة العمومية، إلا أن إعفاء بعض المشروعات من الضرائب يؤدي إلى نهوض وإنعاش صناعات أخرى قد تكون متكاملة معها، أو تتمتع بما حققته المشروعات الأولى من وفورات، كذلك قد يؤدي الإعفاء من الضريبة إلى قدر كبير من الحماية للصناعة الوطنية. ذلك أن التضحية بالحصيلة الضريبية يشكل الدعامة الملائمة للصناعة الناشئة، أي المصلحة العاجلة بقابلها مصلحة أجلة تبرز من خلال إنعاش المشروعات ونمو الصناعات الناشئة الوطنية بما يحقق أرباحا كبيرة تمثل وعاءا ضريبيا هام، بالإضافة إلى نجاح هذه المشروعات مرتبط بارتفاع حجم التشغيل الذي بدوره يؤدي إلى إدخال تحول جديدة وزيادة الدخل المنخفضة مما يزيد من حجم القوة الشرائية، ويرفع من حصيلة الرواتب والأجور.

الفرع الثاني: السياسة الضريبية والتنوع الاقتصادي.

تلعب السياسة الضريبة دورا هاما في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال تأثيرها على الكميات الاقتصادية الكلية كالإنتاج والاستثمار عبر الإعفاء والفرص والتمويل والحماية وكما يأتي:¹

- ✓ يمكن للدولة أن تستخدم الضريبة في إحداث أثر انتقائي معين، وذلك عندما ترغب الدولة في تشجيع قطاع اقتصادي معين، أو تشجيع بعض أنواع الاستثمارات التي تقدر الدولة أنها ضرورية لعملية التنمية، وذلك عن طريق إعفائها من الضرائب المفروضة على الدخل، أو عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية.

¹ شعبان رأفت محمد، النظام الضريبي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع إشارة خاصة إلى النظام الضريبي المصري، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر، المجلد 04، العدد 92، بدون ذكر السنة، ص ص 333 334.

✓ وكذلك الحال عندما ترغب الدولة في تشجيع الصناعات الاستراتيجية ذات الطبيعة الخاصة والتي تقوم بدور مهم في دعم الاقتصاد الوطني، كالصناعات الثقيلة. فمن المعروف أن الطلب على مثل هذه القطاعات طلب ضئيل. ولذلك يكون من المناسب تخفيف العبء الضريبي عليها، وهنا تعتبر الضريبة ذات أثر توجيهي في الإنتاج". ولا بأس في هذا المجال من فرض ضرائب عالية على المشروعات التي لا تحبها الدولة.

الشكل رقم (1): الضريبة أداة لتنوع الاقتصاد.



المصدر: من الموقع الالكتروني: <https://fcds.com/economical/1613> 2022/05/22

وكذلك على الاستهلاك والادخار من خلال:¹

✓ إذا ترتب على فرض الضرائب نقص في الاستهلاك فإن ذلك يؤدي بدوره في المعتاد إلى نقص الإنتاج. ولما كان من المعروف عن الاستهلاك أنه وثيق الصلة بالإنتاج، فإن توزيع الآثار التي تنجم عن فرض الضرائب بين الإنتاج والاستهلاك، وجدير بالذكر ان الانتاج يرتبط بشكل وثيق بالاستهلاك، فإذا فرضت الضرائب على الاستهلاك فإنها تؤدي الى نقص الانتاج، ويتوقف التغيير فيه (اتجهاً ومدى) على مرونة الطلب من ناحية، وعلى سهولة أو صعوبة انتقال عوامل الإنتاج المستخدمة في الصناعة إلى غيرها من ناحية أخرى. كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب الأموال الإنتاجية.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون ذكر الطبعة، 1992، ص ص 203 204.

✓ عرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار الذي يتبعه استثمار، والضرائب إذ تقلل من الدخل، تؤدي إلى نقص الادخار وقلة رؤوس الأموال، وبالتالي نقص الاستثمار، ويحدث هذا بالأخص بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية لأن عبئها يقع على دخل الطبقات الموسرة المدخرة، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي إلى نقص استهلاك الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، يمكن أن يترتب عليها ادخار جماعي تقوم به الدولة. هذا ونود أن نستري الانتباه هنا إلى أن الادخار وإن كان يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، إلا أنه يؤدي إلى ضغط الاستهلاك.

المطلب الثاني: وسائل الإصلاح الضريبي لدعم التنوع الاقتصادي

حيث تتعدد هذه الوسائل وتتغير حسب النشاط والقطاع المراد النهوض به وذلك بما يتماشى وسياسات الدولة ومن هذه الوسائل ما يلي:¹

أولاً: الإعفاء الضريبي: يقصد بالإعفاء الضريبي منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبياً لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية". ويعرف أيضاً على أنه عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه من خلال ما سبق يمكن القول إن الإعفاء الضريبي يمنح للمستثمرين وذلك بمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول، ويمكن أن تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة كما يأتي:

✓ الإعفاء الدائم: يقصد به الإعفاء الذي تستفيد منه المؤسسة طيلة مزاولة نشاطها بصفة دائمة، والهدف منه تشجيع مثل هذه المشاريع الاستثمارية وذلك لما لها من أهمية أو نظراً لتكلفتها الاستثمارية أو لها مردود منخفض.

✓ الإعفاء الضريبي المؤقت: هو من أكثر الأدوات الضريبية تداولاً بين الدول وخصوصاً (الدول النامية)، ومفهومة يشير إلى عدم تحصيل الضرائب أو إيقاف فرضها مؤقتاً (إعفاء) على المكلفين بدفع الضرائب خلال مدة زمنية معينة. وعرفت الإعفاءات الضريبية المؤقتة بأنها " الإعفاء من دفع الضريبة لفترة زمنية معينة. ورغم بساطة إدارة الإعفاء الضريبي المؤقت إلا أن هنالك مأخذ عديدة عليه منها، أنه يفيد المستثمر الذي يتوقع تحقيق أرباح كبرى وما كان غياب هذه الحوافز ليؤثر كثيراً على عزمه على الاستثمار، فضلاً عن كونه حافزاً قوياً للتهريب الضريبي، إذا تستطيع المشاريع الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات اقتصادية مع المشاريع المعفاة لتحويل أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة (Transfer Pricing) -كدفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشتراة من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة. بالإضافة إلى ذلك، هنالك فرص لتحاييل المستثمرين بالالتفاف على فترة الإعفاء الضريبي المؤقت وتمديدتها، وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد -كإغلاق المشروع وإعادة تشغيله تحت اسم مختلف مع ثبات مالكيه. كما أن هذا النوع يجذب المشاريع قصيرة الأجل التي تكون عادة غير ذات نفع كبير للاقتصاد مقارنة بالمشاريع طويلة الأجل.

¹ حسيبة عليوات، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج لبويرة، الجزائر، 2020/2019، ص 33.

ثانياً: نظام ترحيل الخسائر وخصمها: وهو نموذج لمشاركة المشروع نتيجة فشله في مقابل اقتطاع جزء من أرباحه في شكل ضريبة في فترات الرواج وتحقيق الربح. ويساعد ترحيل الخسائر على تشجيع الاستثمار وتوجيهه، كما يحد من الآثار السلبية للضريبة على قرار الاستثمار الخاص، ويساعد هذا الأمر على عدم تآكل رأس المال فضلاً عن صمود المستثمرين دون هجرتهم إلى ميدان آخر، فضلاً عما يحققه من العدالة الضريبية في المدى الطويل، وكلما زادت السنوات التي يسمح بترحيل الخسائر في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين، وقد يتم ترحيل الخسائر إلى الأمام لتعويض المشروع عن خسائره، سواء تم الترحيل بشكل مطلق إلى أن تستنفذ الخسائر بشكل كامل.¹

ومن بين هذه الوسائل كذلك:²

ثالثاً: تخفيض سعر الضريبة: من المسائل التي ينظر إليها المستثمر هو ما يستقر عليه سعر الضريبة بعد انتهاء الفترة التي يتمتع بها بالإعفاء، ولذلك وبغية تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في تحرص بعض الدول على تخفيض سعر الضريبة دون أن يتعدى ذلك إلى إلغائها بشكل كامل "كعامل تفضيلي يمكن من خلالها أن تعمل على تحويل وجهة رؤوس الأموال من قطاعات خاضعة لأسعار ضريبية مرتفعة إلى تلك التي ينخفض فيها سعر الضريبة.

رابعاً: احتساب نظام الإهلاك معجل: يعرف أو كما يسمى في بعض التشريعات بالإهلاك بأنه تناقص قيمة الأصول الثابتة تدريجياً من سنة لأخرى بسبب التلف الذي يصيبها من جراء استعمالها في الإنتاج أو ظهور موجودات أحدث منها مثل اندثار المكائن والآلات وغيرها وإزاء ذلك يصبح باستطاعة المكلف أن يخصم قيمة هذه الأصول المندثرة من الإيرادات الإجمالية والقاعدة المعمول بها في هذا الصدد أن قيمة الأصل لا تستقطع مرة واحدة من الربح بل توزع على عدة سنوات بحيث يفترض انتقاء المنفعة من الأصل في نهاية المدة، ويتم احتساب الاندثار بعدة طرق تقليدية منها طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتناقص والوحدة المنتجة والقسط المتزايد وغيرها. أما نظام الاندثار أو الاستهلاك المعجل فيراد به السماح للمشروعات باستهلاك أصولها الرأسمالية في وقت أقل من العمر الافتراضي أو العمر المقدر لها ضريبياً وله أشكال مختلفة منها طريقة الاستهلاك الحر ويراد بها منح المستثمر الحق الكامل في تحديد المبلغ السنوي الذي يرغب خصمه كقسط استهلاك للتوصل إلى وعاء الضريبة طالما أن مجموع أقساط الاستهلاك لا تتجاوز صافي التكلفة التاريخية للأصل أي أنه يمكن للمستثمر أن يخصم قيمة الأصل بالكامل في سنة شرائه إذا رغب بذلك وهو ما مطبق في السويد والنرويج، وهناك طريقة الاستهلاك التي يراد بها السماح للمشروعات بخصم أصولها الرأسمالية في مدة خمس سنوات حتى وإن كان العمر الافتراضي للأصل أكثر من ذلك وهو ما مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية وغير ذلك من طرق الاستهلاك المعجل، وتجدر الإشارة إلى أن بعض التشريعات الضريبية تسمح بخصم نسبة مئوية معينة من تكلفة الأصل الخاضع للضريبة في السنوات الأولى للاستثمار غير تلك النسبة المسموح بها للاستهلاك وذلك بغية تشجيع الاستثمار في مجال معين دون آخر.

¹ حيدر فاضل كاظم وعمور هشام محمد وعلاء الدين برع جواد، السياسة الضريبية في العراق المعوقات والمعالجات، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 06، العدد 08، 2019، ص 242-243.

² رائد ناجي أحمد، السياسة الضريبية بين تشجيع الاستثمار بالطاقة وحماية البيئة وآلية الموازنة بينهما، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد 05، العدد 25-26، 2010، ص 8-10.

ومن المعلوم أن نبني وسيلة الاستهلاك المعجل في ميدان الاستثمار لها أهمية كبيرة لاسيما وان المستثمرين يستخدمون مكائن وآلات عالية الجودة وتكنولوجيا مرتفعة التكلفة، لذلك فان ظهور ابتكارات جديدة أحدث منها أو استهلاك المكائن والآلات المستخدمة في إنتاج وتوليد الطاقة يستلزم من المستثمر رصد مبالغ مناسبة لشراء التكنولوجيا المتطورة أو المكائن والآلات الجديدة وهذا يستدعي السماح له باحتساب اندثار لمجهوداته الثابتة بطريقة تمييزية تحفزه على ولوج الاستثمار في هذا الميدان دون غيره.

خامسا: عقد اتفاقيات الازدواج الضريبي: يراد بالازدواج الضريبي خضوع نفس الشخص لأكثر من ضريبة من نفس النوع وعلى نفس الوعاء وخلال نفس المدة وقد يكون هذا الازدواج داخليا أو دوليا. وفي ظل التشجيع على الاستثمار من الضرورة بمكان عدم خضوع المستثمر لهذا الازدواج وإذا ما كان هذا الأمر مرهونا بإرادة الدولة المنفردة في إطار الازدواج الضريبي الداخلي فان تلافي الازدواج الضريبي الدولي يستلزم اتفاق إرادة دولتين أو أكثر من خلال الدخول في معاهدة أو اتفاقية معنية بهذا الأمر إذ أن الإعفاء الضريبي الذي تقرره أية دولة للاستثمار في لا يكون له أية فاعلية ولا يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستفيد منه طالما أن جميع أرباحه التي حققتها ستخضع للضريبة التي تقررها الدولة الأم، ومن ثم فان مثل هذه الإعفاءات لا يكون لها من مغزى سوى تنازل من الدولة المضيفة عن ضرائبها لصالح الدولة الأم. ومن جانبنا نرى أن هذه الاتفاقيات لكي يكون لها جدوى إذ لا بد أن تعقد حصرا مع الدول التي تكون مصدرا لرؤوس الأموال المستثمرة في داخل الدولة المضيفة وتكون مرتبطة بالاستثمار، بغية تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على توجيه رؤوس أموالهم نحو الاستثمار في الدول التي عقدت مثل هذه الاتفاقيات.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن السياسة الضريبية أحد السياسات المالية التي تستعملها الدولة لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، من أجل إشباع رغبات المجتمع، وذلك من خلال توجيه الأمتل للموارد المالية، حيث أن السياسة الضريبية تختلف من بلد لآخر حسب عدة عوامل قد تكون اقتصادية، سياسية أو حتى اجتماعية، وإذا عجزت هذه السياسة الضريبية في تحقيق ما وُجِهت لأجله معنى هذا أنه أصبح لزاما القيام بإصلاحات ضريبية، لتحاول إدراك هذا العجز. على وجه العموم فإن الفهم الصحيح لدور السياسة الضريبية في دعم ودفعة عجلة التنوع الاقتصادي من خلال توجيه الاستثمار وخلق التوازن بين الاستهلاك والادخار باستعمال أدوات موجهة لتأدية هذا الغرض، يأتي بالضرورة إلى القضاء على التبعية للموارد كمصدر للاقتصاد، وأثار تغيرات أسعارها في الأسواق العالمية.

الفصل الثالث: تحليل

انعكاسات الإصلاح الضريبي

على التنويع الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة (2009-2009-

(2020

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

تمهيد

تعتبر الجزائر دولة ريعية وذلك لاعتمادها بنسبة كبيرة على إيرادات المحروقات لتغطية نفقاتها التشغيلية، وهذا ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في البلاد بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية كون إيرادات خزنتها مرتبط بتقلبات هذه الأسعار في الأسواق العالمية، الأمر الذي أوجب على الدولة البحث عن استراتيجيات أخرى خارج إطار المحروقات لتمويل الخزينة العمومية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي إطار تحقيق ذلك انتهجت الجزائر استراتيجية التنوع الاقتصادي والنهوض بتنمية عدة قطاعات من خلال مجموعة من الإصلاحات التي تمس هذه القطاعات لتحسين وتشجيع بيئة الأعمال ومناخها على الاستثمار عن طريق مجموعة من الإصلاحات الضريبية، التي تمس هذه القطاعات وبحيث تختلف من قطاع لآخر وحسب نوع الاستثمار كما قامت الدولة بتبسيط النظام الضريبي الجزائري وزيادة درجة شفافيته وذلك بهدف النهوض بقطاعات خارج مجال النفط للمساهمة في زيادة الناتج المحلي و الابتعاد عن التبعية النفطية. انطلاقا من هنا سنحاول التعرف في هذا الفصل على إبراز أهم إصلاحات السياسة الضريبية في الجزائر ومدى مساهمتها في التنوع الاقتصادي وانعكاساتها عليه.

وبناء على هذا قسمنا الفصل على ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر.

المبحث الثالث: الإصلاح الضريبي وانعكاساته على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

إن تمحور الاقتصاد الجزائري على المورد الوحيد كمصدر للدخل حتما سيكون له تبعات كبيرة خصوصا أنه سيكون معرضا بدرجة كبيرة للأزمات الاقتصادية أكثر من الاقتصاديات متعددة المصادر، وحتى يتسنى لنا معرفة كيفية الانتقال من سياسة الاعتماد على المورد الوحيد إلى التنوع الاقتصادي يجب أولا تشخيص الاقتصاد الجزائري ومعرفة أهم الانعكاسات التي يحدثها هذا الاعتماد المفرط على المصدر الوحيد.

المطلب الأول: نظرة عامة حول الهيكل الاقتصادي في الجزائر

إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر نجد أنها لم تتمكن من تغيير الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والمتمثلة في اعتماد الشبه الكلي على إيرادات صادرات المحروقات وعلى الواردات من السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج من جهة أخرى، فإصلاح الاختلالات والتشوهات التي أصابت نموذج الصناعات المصنعة من خلال إصلاحات ذاتية، (إعادة هيكلة المؤسسات) لم تؤتي ثمارها وانتهت ببلوغ النموذج حدوده وإعلان فشله، وكانت الإجراءات المتخذة في هذا المجال تأخير للأزمة وليس حلا جذريا لها.

وإن هذه الإصلاحات الاقتصادية في إطارها الداخلي لم تكن لتسمح للاقتصاد الوطني أن يخرج من تناقضات إيديولوجية التخطيط المركزي فتدخل الدولة في تسيير الشأن الاقتصادي، وغلبة الاعتبارات السياسية على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ولد تشوهات وتناقضات تمثلت فيما يلي:¹

- ✓ التركيز الشديد على صادرات المحروقات.
- ✓ إخفاض معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية.
- ✓ التمادي في الاقتراض من الأسواق المالية الدولية.
- ✓ معدلات النمو لم تعكس ارتفاع معدلات الاستثمار المرتفعة.
- ✓ تنامي ظاهرة البطالة المقنعة.

وكما تتجلى أعراض الاقتصاد الريعي في الجزائر بجملة من الخصائص والسمات نذكر منها:²

أولا: ملامح الاقتصاد الريعي في الجزائر:

لم يبرز الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري ويتأكد إلا في بداية السبعينيات، عندما أهملت الجزائر عناصرها التقليدية في الإنتاج (الزراعة)، وخصصت مواردها للقيام بأقصى استغلال لثروتها الجوفية، لتتحول الجزائر إلى دولة يعتمد اقتصادها

¹ يوسف ببي، الجزائر: إشكالية الانتقال من اقتصاد الربيع إلى اقتصاد الكفاءة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 02، العدد 22، 2013، ص ص 51-52.

² سامية معتوف وغنية بن حركو، معضلة الربيع في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة بن مهيدي أم لبواقي وجامعة لغرور خنشلة، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2020، ص ص 180-184.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

على تصدير المحروقات، ولعل التفاقم في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري يتجلى من خلال تعاظم الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري، فهو كما أسلفنا الذكر اقتصاد يعتمد في تطوره على العوائد النفطية، مثلما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2020)

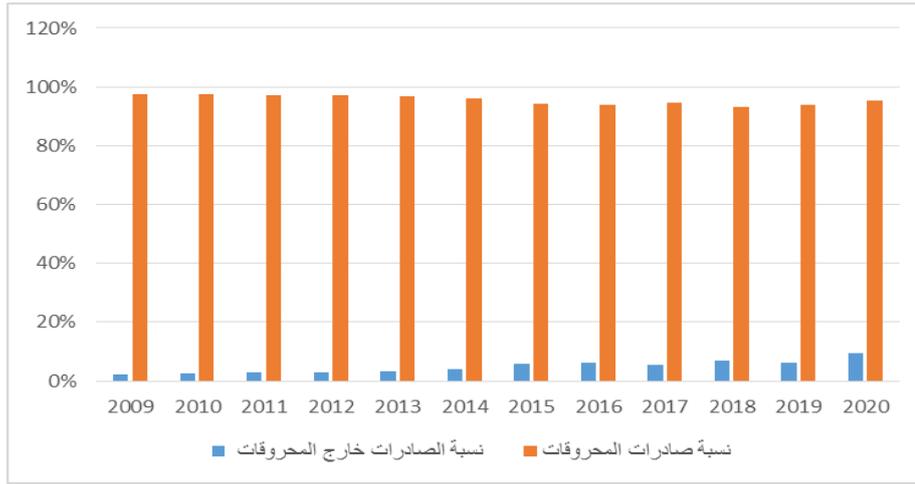
السنوات	إجمالي الصادرات (مليون دولار)		صادرات المحروقات		صادرات المحروقات خارج	
	القيمة (د.م)	النسبة %	القيمة (د.م)	النسبة %	القيمة (د.م)	النسبة %
2009	45194	97.64	44128	97.64	1066	2.36
2010	57053	97.33	56120	97.33	970	2.67
2011	73489	97.19	71661	97.19	1227	2.81
2012	71866	97.13	70583	97.13	1153	2.87
2013	64974	96.71	63816	96.71	1051	3.29
2014	62886	95.89	58462	95.89	1667	4.11
2015	34668	94.32	33081	94.32	1485	5.86
2016	30026	93.98	27918	93.98	1391	6.02
2017	34763	94.53	33202	94.53	1367	5.47
2018	41783	93.22	38953	93.22	2830	6.77
2019	33817	93.81	31725	93.81	2092	6.18
2020	23800	90.54	21550	90.54	2250	9.45

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الكوط مبارك وقرساس حياة وميلودي مصطفى، الصادرات خارج المحروقات-الواقع والمأمول-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الدراسات الأكاديمية، جامعة ورقلة وجامعة غرداية، الجزائر، المجلد 03، العدد 04، 2021، ص 135. زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 139.

من خلال الجدول رقم (01): نلاحظ أن إجمالي صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة (2009-2020) يسجل منحنى متذبذبا حيث بلغت القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2009 ما قيمته 45194 مليون دولار أمريكي تمثل صادرات المحروقات منها ما قيمته 44128 مليون دولار أمريكي وتستمر في لتسجل أكبر حصيلة لها سنة 2011 حين بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 73489 مليون دولار أمريكي بمساهمة من قطاع المحروقات بقيمة 71661 مليون دولار أمريكي، لكن هذا الارتفاع لم يدم حيث عادت الحصيلة لتتخفف من جديد حتى سنة 2020 حيث سجلت أدنى حصيلة لها خلال فترة الدراسة 23800 مليون دولار أمريكي، مساهما قطاع المحروقات 21550 مليون دولار أمريكي من هذه القيمة. الأمر الذي يفسر أن الاقتصاد الجزائري بصفة عامة يعتمد على الإيرادات النفطية وبذلك فهو اقتصاد ريعي بامتياز.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

الشكل (02): مقارنة إيرادات المحروقات والإيرادات خارج المحروقات خلال الفترة (2009-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (01).

من خلال الشكل (02): نلاحظ أنه وعلى طول فترة الدراسة (2009-2020)، نسبة إيرادات المحروقات مرتفعة جدا بالمقارنة مع نسبة الإيرادات خارج المحروقات إذ أنها بلغت نسبة 97.64% كأعلى نسبة لها سنة 2009 بعدها بدأت النسبة في الانخفاض حتى سجلت 90.54% سنة 2020، رغم الارتفاع الطفيف في نسبة الإيرادات خارج المحروقات الذي وصل إلى نسبة 9.45% سنة 2020 خلال فترة الدراسة إلا أنه يمكن ربط الانخفاض في إيرادات المحروقات بالانخفاض أسعارها في السوق العالمية والأوضاع الصحية التي شهدها العالم سنة 2020.

ثانيا: مؤثر مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة:

إن الطابع الربحي الاقتصاد الجزائري يتعمق ويتعزز أكثر فأكثر إذا كانت موارد الدولة تتأني بكل رئيسي من الإيرادات النفطية فالتغيرات في أسعار النفط تؤثر على حصيلة الجباية ومن ثمة على رصيد الميزانية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (02): نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الجباية الكلية خلال الفترة (2009-2020)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	إيرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية البترولية
2009	2786600	58.44%
2010	2992400	49.20%
2011	3455650	45.19%
2012	3820000	42.30%
2013	3895315	41.48%

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

2014	4684650	36.78%
2015	4747430	35.44%
2016	5635514	39.04%
2017	6714265	41.35%
2018	6507907	41.71%
2019	6289723	34.98%
2020	5328182	36.02%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: <https://www.mfdgi.gov.dz> vu05/06/2022

يتضح من الجدول (02): نلاحظ أن مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة تشكل نسبة كبيرة، إذ تستحوذ الجباية البترولية على نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات الجبائية، حيث تراوحت بين 34.98% سنة 2019 و 58.44% سنة 2009، هذه النسبة بدأت هذه النسبة في الانخفاض خلال الفترة (2010-2016) وذلك بعد انهيار أسعار النفط جراء تبعات الأزمة العالمية 2009-2008، إلا أنه يعود نوع ما إلى الارتفاع في سنة 2017 و 2018 لتسجل نسبة 41.35% و 41.71% على الترتيب، مع التحسن الملحوظ في أسعار البترول، وبسبب الأزمة الصحية التي شهدتها العالم نهاية 2019، وبتهاوي أسعار النفط يتضح تراجع نسبة الجباية البترولية و يتراجع معها مجموع الإيرادات الجبائية، وهو ما يعني تعزيز الطابع الريعي في الاقتصاد الجزائري المرتبط ارتباط طردي وثيق مع أسعار البترول.

المطلب الثاني: انعكاسات الاعتماد المفرط على المورد الوحيد في الجزائر

تعد الجزائر من الدول المنتجة للخامات والمواد الأولية ولاسيما النفط بحيث تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في تمويل موازنة الدولة وتوفير مستلزماتها، وحالة كهذه جعلتها تدور في فلك أسواق النفط، مما جعلها تعاني من مشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط العالمية، ومن المفترض أن تستفيد الدول المصدرة للنفط عند رواج الأسعار واستخدام عائداتها كدفعة قوية لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي متنوع والتخلص من حالة الاعتماد على الربح النفطي، وهذا ما فشلت الجزائر التي يغلب على اقتصادها الطابع الريعي في تحقيقه حيث يشجع الاقتصاد الريعي على الراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي.

ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نزوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج وهذا ما سعي بالمرض الهولندي بحيث ان اعتماد الاقتصاد على الربح لا سيما الربح النفطي خلق جملة من الآثار السلبية على الاقتصاد منها:¹

✓ الأثر الضريبي: بما أن القسم الأعظم من مداخيل الدولة تأتي عن طريق الصادرات النفطية أو المادة الخام، فإن جمع الضرائب لا يصبح في مقدمة اهتمامات الدولة، ولهذا فإن حصة موارد الدولة من الضرائب من مجموع موارد الدولة الريعية محدودة جدا بسبب كونها أكثر كلفة مقارنة مع التحصيل الرخيص للصادرات من بيع النفط.

¹ أوضايفية حدة وخوني رايح، الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية النفطية: ضرورة التنوع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة وجامعة بسكرة، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 07، 2017، ص ص 46 48.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

- ✓ أثر الإنفاق: لا توفر المداخيل النفطية للدولة الامكانية لخلق اقتصاد انتاجي حقيقي ودائم فالدولة عادة ما تميل الى توظيف الرساميل في مجالات غير انتاجية ومؤقتة.
- ✓ أثره على التنوع الاقتصادي: يمارس الاقتصاد الريعي نوعا من أثر الاستبعاد على القطاعات الأخرى نظرا لاستثنائه بالجزء الأكبر من الاهتمام، مما يفقد بقية القطاعات اعتمادها على قوى ذاتية محركة لفرض وجودها في سوق المنافسة نظرا لكون مصدر تمويلها يبقى الربع النفطي.
- ففي الدول العربية النفطية كالجزائر مثلا يتميز هيكل إجمالي الإيرادات العامة باستمرار المساهمة المرتفعة لقطاع البترول والتي تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية وهذا ما يوضح مدى ارتباط الإنفاق العام بمستوى أسعار النفط، في حين لا تشكل عائدات الضرائب سوى نسبة متواضعة مقارنة مع الإيرادات البترولية.

المطلب الثالث: استراتيجيات الانتقال الى التنوع الاقتصادي في الجزائر

إن مشكلة الاقتصاد الريعي في الجزائر لا تكمن في طبيعة هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه والركون إليه والاستسلام له، وبالتالي عدم استخدام الجدية في بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، وعليه يمكن وضع مجموعة من الأسس التي يمكن للجزائر الارتكاز عليها لبناء استراتيجية جديدة والتي تهدف إلى التخلص من الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد متنوع خارج النفط، وذلك لوضعه في مأمن لسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، والمتمثلة فيما يلي:¹

أولاً: زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي: يلعب القطاع السياحي دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول فهو يعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، فهناك الكثير من دول العالم ومنها الدول النفطية وجدت ضالتها في القطاع السياحي فقامت باستغلال مواردها وإمكانياتها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها احتياطات الثروة النفطية. وأن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية، جغرافية، ثقافية وتاريخية تؤهلها لمزاولة العديد من الأنشطة السياحية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع النفط إلا أنها ليست مستغلة فبالرغم من الضالة النسبة المساهمة قطاع السياحة في الجزائر في تحقيق التنمية إلا أن هذا القطاع يعتبر من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري إذا ما استغل جيدا بدءا بالحرص على التطبيق الفعلي لبرنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

الجدول (03): قيمة إيرادات القطاع السياحي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (2009-2021)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

¹ بوضلة محمد وبن ديش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط-إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية-، مجلة البشائر الاقتصادية، المركز الجامعي عبد لحفيظ بالصوف وجامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، العدد 02، المجلد 04، 2018، ص ص 306 307.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

4.11	5.81	5.54	5.45	5.29	5.78	7.04	7.43	6.85	6.55	5.47	5.02	إيرادات السياحة (مليار دينار)
3.30	3.25	3.20	3.25	3.30	3.48	3.29	3.54	3.28	3.28	3.39	3.66	نسبة المساهمة %

المصدر: البكاي الهادي وقديد عبد القادر، دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 74.

نلاحظ من خلال الجدول (03): أن مساهمة كل من إيرادات السياحة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبا حيث بلغت قيمة 5.02 مليار دينار ونسبة مساهمة 3.66% سنة 2009، لترتفع إلى قيمة 7.43 مليار دينار ونسبة قدرت بـ 3.29 سنة 2014، ثم انخفض إيراد القطاع السياحي تدريجيا حتى سنة 2020 ليحصدها ما قيمته 4.11 مليار دينار بنسبة قدرت بـ 3.30.

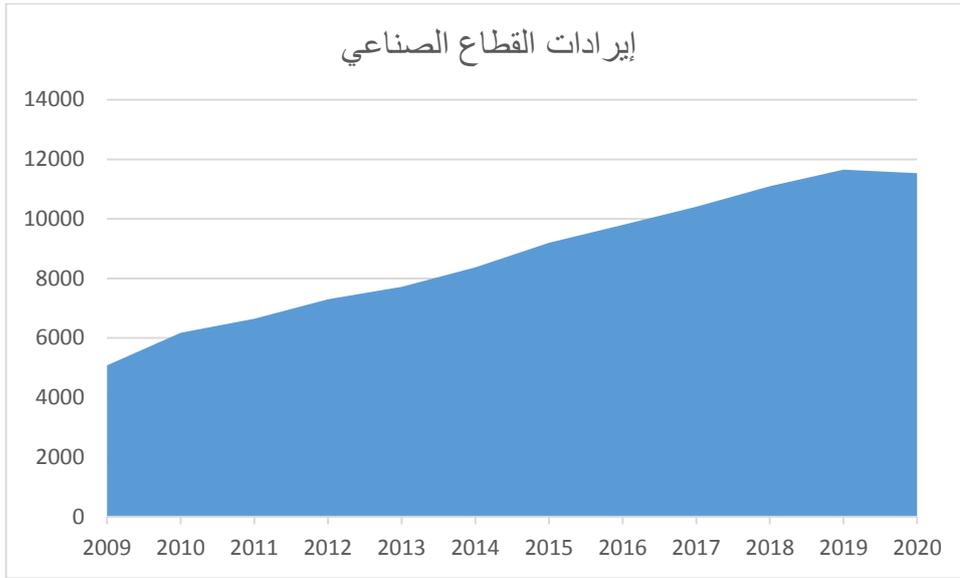
ثانيا: تنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية:

تعتبر الصناعة من الدعائم الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك لما يمكن أن تقوم به من خلق فرص جديدة للعمل وتنوع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي بالإضافة إلى تعزيز الصادرات، لذلك فقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاصا بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي يمكن من خلال تحقيق هذه الأهداف:

- ✓ العمل على وضع استراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري وتضع المؤسسة في مستواها الحقيقي عن طريق تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية، عصنة المؤسسات، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتي تمكن من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.
- ✓ إعادة تأهيل القطاع الصناعي القائم وتنشيطه وهذا لا يعني هيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للاقتصاد
- ✓ دعم صناعة البتروكيماويات التي تعمل من جهة على التقليل من تصدير البترول الخام والغاز وتزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير، ومن جهة ثانية تلي الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمخصبات تطلبا قطاعات الصناعة والزراعة
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع أنشطتها باعتبارها اللبنة الأساسية للصناعات الجديدة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لها.

الشكل (03): تطور إيرادات القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 11/06/2022 <https://www.ons.dz>
نلاحظ من خلال الشكل (03): أن قيمة إيرادات القطاع الصناعي تأخذ منحى تصاعدي خلال فترة (2009-2019)، حيث سجل القطاع الصناعي ما قيمته 5077 مليون دينار جزائري سنة 2009، لتصل سنة 2019 إلى ما قيمته 11657 مليون دينار جزائري أي تضاعف الحصيلة سنة 2009 إلى سنة 2019. لتتخف بعد ذلك إلى 11535 سنة 2020.

ثالثا: جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة: اندفعت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية إلى بذل العديد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر كونها أصبحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى دوره الفعال والأساسي في خلق القيمة وتنوع القاعدة الاقتصادية للتقليص من حدة التقلبات، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية باستثناء قطاع المحروقات يبقى محدودا للغاية وذلك بالرغم من الفرص والمؤهلات التي تتمتع بها القطاعات الأخرى مما يطرح إشكالية عدم التوزيع العادل للاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتمركزها في قطاع الطاقة، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر جد ضئيلة فهي لا تتعدى 1% من مجموع المشاريع الإجمالية المنجزة خلال الفترة 2002-2016، ورغم ذلك فهي تساهم ب 17% من رأس المال الإجمالي، وتوفر 10% من مناصب الشغل وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي. ومن بين آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحد ما يلي:¹

- ✓ مكافحة الفساد بكل أنواعه وذلك لأنه يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي الحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار
- ✓ سيادة القانون والتي تعتبر كعامل مهم لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر بذاته على توطين الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، فيجب على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا الاستقرار واقعيًا، نظرا لأهميته في نشر العلمانية لدى الشركات الأجنبية

¹ حروش رفيقة، استراتيجيات جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 22، 2013، ص 50.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

- ✓ الاستقرار السياسي والذي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم
 - ✓ سهولة أداء الأعمال والقضاء على العراقيل البيروقراطية
 - ✓ عصرنة النظام المصرفي الجزائري والرقابة عليه.
- ومن خلال الجدول التالي نوضح حركة الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر:

الجدول رقم(04): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2009-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التدفقات الوافدة	2.75	2.3	2.57	1.5	1.69	1.5	-0.53	1.64	1.23	1.47	1.38	1.13
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	2	1.4	1.3	0.7	0.8	0.4	-0.3	1	0.7	0.8	0.8	0.8

1. المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات مجموعة البنك الدولي 11/06/2022

<https://www.albankaldawli.org>

من خلال الجدول (06) نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر عرف تذبذبا كبيرا في الفترة ما بين (2009-2020)، حيث سجل مبلغ 1661.8 مليون دولار أمريكي سنة 2007، ليرتفع إلى أعلى مستوى له في فترة الدراسة ليصل إلى 3052.2 دولار أمريكي سنة 2012، ليعود إلى الانخفاض من جديد سنة 2014، ليصل إلى أدنى مستوى له وهو 1488 مليون دولار أمريكي.

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر

تمخض عن أزمات أسعار النفط المتكررة مشاكل عديدة على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعي يتمحور حول النفط، الأمر الذي دفع بالدولة إلى القيام بتطوير منظومتها الاقتصادية، وهذا لا يتم إلا عن طريق توجيه هذه الإصلاحات من خلال سياسة ضريبية تكون مثلى، لذا كان لزاما القيام بإصلاحات ضريبية لتواكب التغيرات وتحقق المتطلبات، في هذا المبحث

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

سنتطرق لفهم أكثر لأسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر والأهداف التي جاء من أجلها ولمعرفة تطور الحصيلة الضريبية جراء هذه الإصلاحات.

المطلب الأول: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر وأهدافه

لقد كان دور النظام الضريبي قديما مقتصرًا على تمويل خزينة الدولة وذلك من أجل تغطية الإنفاق الوطني، لكن مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت مهام الدولة أكثر تعقيداً. لذا انتهجت الجزائر مجموعة من الإصلاحات على أنظمتها الضريبية، من أجل الوصول إلى نظام ضريبي فعال ليكون بديلاً للجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة وذلك لا يكون إلا من خلال إصلاح القطاع الذي يشرف على الضرائب، وهذا ما عملت عليه الدولة الجزائرية في بداية التسعينيات.

الفرع الأول: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر

تعود أسباب الإصلاح الضريبي إلى النقائص الموجودة في النظام الضريبي القديم الذي كان لا يساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن نوضح هذه الأسباب في النقاط التالية¹:

أولاً: تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي: إن تعقد النظام الضريبي وعدم ثباته الناجم عن كثرة الضرائب والرسوم، إضافة إلى تعدد معدلاتها واختلاف مواعيد تحصيلها. كل هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه، مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة معاً، كما انه شكل صعوبة في تسيير جباية المؤسسة وكذا مهمة موظفي إدارة الضرائب.

ثانياً: ثقل العبء الضريبي: إن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها مقارنة مع معدلات الضريبة مع بعض الدول مثل الضريبة على أرباح الشركات يقدر بـ 55% عام 1988، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد قدر بـ 34% إذ نلاحظ أن هناك فرقاً يقدر بـ 21%، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن تطور معدل الرسم على رقم الأعمال منذ سنة 1962 إلى غاية 1991 حدث ضغط كبير على خزينة المؤسسات بالرغم أن المستهلك هو الذي يتحمل أعباء الرسوم إلا أن أعباء الرسم على تأدية الخدمات لا يمكن استرجاعه.

ثالثاً: عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار: تعتبر الحوافز الضريبية أداة يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين بما فهم المؤسسات الاقتصادية، فهي تعرف بالتضحية الضريبية بحيث تضحى خزينة الدولة بقدر معين من الاقتطاع الضريبي من أجل حث المؤسسة وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج بصفة خاصة. وذلك لتحقيق الأهداف العامة

¹ لشلح الصافية، الإصلاح الضريبي (الأسباب والواقع والأهداف)، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، جامعة الاغواط، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 14، 2016، ص ص 266 273.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

للسياسة الاقتصادية، لكن الحوافز الموجودة في النظام الضريبي السابق لم تحقق تلك الأهداف وهذا ما استدعى أو تطلب إدخال حوافز جديدة تحقق هذا الغرض عن طريق الإصلاح الضريبي الجديد.

رابعا: ضعف العدالة الضريبية: لقد ابتعد النظام الضريبي عن منطق العدالة، حيث كان الاقتطاع الضريبي مقتصرًا على بعض المداخيل دون الأخرى، إضافة إلى عدم مراعاة الوضعية العامة للمكلف نتيجة انتشار الضرائب النوعية، كما أن هناك اختلافًا في المعاملة الضريبية بحيث نجد المؤسسات العمومية تستفيد من مزايا ضريبية هامة عكس المؤسسات الخاصة. كما أن الضرائب المباشرة كان يغلب عليها الطابع النسبي، الذي لا يراعي حجم الدخل ذلك ما سبب إجحافًا في حق أصحاب الدخل الضعيف والمحدودة التي تتحمل قدرًا كبيرًا من الضرائب، بل في كثير من الحالات تكون ضرائب الدخل الشخصي مفروضة على الدخل الصغيرة جدًا، أي غياب العدالة الرأسية ومن جهة أخرى هناك عدم عدالة من ناحية المحتوى، أي ما يدخل في حساب الضريبة على الدخل نجد فقط على فئة الرواتب والأجور ولا تشمل فوائد رأس المال والدخل من الأعمال الحرة أي غياب العدالة الأفقية.

بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الأجنبية تخضع لمعاملة ضريبية خاصة، بحيث نجد المؤسسات الجزائرية تخضع للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50% بينما مؤسسات الأشغال العقارية الأجنبية تخضع لمعدل 8%، أما المؤسسات الأجنبية لتأدية الخدمات تخضع لاقتطاع من المصدر للضريبة على الأرباح غير التجارية بنسبة 25%. نلاحظ اختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية لذا يجب إلغاء تلك الازدواجية قصد إحلال آليات المنافسة.

الجدول (05): نسبة حصيلة كل من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة إلى إجمالي الجباية العادية خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الضرائب المباشرة %	34.0	34.4	42.3	42.4	49.3	38.2	38.8	45.6	45.8	47.8	46.8	47.2
نسبة الضرائب الغير مباشرة %	48.8	49.6	45.5	43.8	38.9	40.4	40.7	41.2	41.1	40.7	43.4	43.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: المديرية العامة للضرائب 12/06/2022 <https://www.mfdgi.gov.dz>

من خلال الجدول (05) نلاحظ أن نسبة حصيلة كل من الضرائب المباشرة والغير مباشرة إلى إجمالي الجباية العادية خلال الفترة (2009-2020) تسيطر عليه الضرائب الغير مباشرة (الضرائب على الانفاق والاستهلاك) بنسبة متوسطة للمدة تقدر بـ 43% من إجمالي الجباية العادية هذه الضريبة التي تعتبر عبء على الطبقة المتوسطة والضعيفة، باعتبارها تكون ضمن الخدمات والسلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للضرائب المباشرة سجلت ما نسبته 42% في متوسط المدة وهذه الضريبة تتمثل في الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على المداخيل. وهذا ما يؤكد ضعف العدالة الضريبية بسب كون النسبة الأكبر منها يتحملها المستهلك النهائي.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

- خامسا: ضعف الإدارة الضريبية: من بين الأسباب التي أدت إلى فشل النظام الضريبي السابق الضعف الذي تعاني منه الإدارة الضريبية وذلك لوجود الأسباب التي تتمثل فيما يلي:
- ✓ الفراغ الذي عرفته الإدارة الضريبية بعد رحيل السلطات الاستعمارية أدى إلى صعوبة التحكم في سيرورة تلك الإدارة مما أثر سلبا على مردوديتها.
 - ✓ تدني المستوى التعليمي لموظفي الضرائب، هذا الوضع الذي أدى إلى صعوبة تأدية مهام إدارة الضرائب على الوجه الكامل.
 - ✓ إن النظام الضريبي المعقد صعب من مهمة موظفي إدارة الضرائب، وقد ساهم في ذلك تعدد أنواع الضرائب، وغموض النصوص التشريعية الضريبية.
 - ✓ افتقار إدارة الضرائب من التقنيات المتطورة مثل نظام الإعلام الآلي أدى إلى صعوبة أداء المهمة الموكلة بها.
 - ✓ سوء التنظيم الإداري، وجود البيروقراطية وانتشار الرشوة في جهاز إدارة الضرائب أدى إلى ضعف الإدارة الضريبية. ومن الأدوات التي يمكن استعمالها للوقوف أكثر على ضعف الإدارة الضريبية هو معدل الضغط الضريبي باعتباره مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، وكذا قياس مردودية النظام الضريبي، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (06): معدل الضغط الضريبي خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات%	16,71	16.62	16.34	17.88	17.30	16.70
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الضغط الضريبي خارج المحروقات%	17.35	17.20	17.83	17.31	17.64	14.91

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بللعماء أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 206، الديوان الوطني للإحصائيات

https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_economiques_volumes_2016-2019 12/06/2022

من خلال الجدول (06) نلاحظ: معدل الضغط الضريبي خلال طول فترة الدراسة (2009-2020)، منخفض عن المعدل الأمثل المحدد بـ 25، وذلك راجع إلى اختلال النظام الضريبي الجزائري وضعف الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على تحصيل الضرائب بشكل أفضل.

سادسا: انتشار الغش والتهرب الضريبي: لقد ساهمت جميع السلبيات السابقة في رفع حدة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل فيما يلي:¹

¹ حساني بن عودة وبين ديبية يمينة وعبد الرحمان عبد القادر، جهود الجزائر في محاربة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة تيارت وجامعة أحمد دراية ادرار، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص ص 59 60.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

- ✓ نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين، واعتقادهم أن الضريبة تمس أموالهم الخاصة دون مقابل، هذا ما يدفعهم إلى استعمال كل الطرق والوسائل الممكنة لاجتناب الضريبة.
- ✓ وجود ثغرات في التشريع الضريبي، هذا الوضع الذي يدفع المكلفين باستغلال ذلك النقص للتهرب من الضريبة. ويمثل انتشار حدة التهرب والغش الضريبي مؤشرا لعدم نجاح النظام الضريبي كما أنه يعبر عن عدم رضا المكلفين بما فهم المؤسسات عن ذلك النظام وللتخفيف من حدة هذه الظاهرة الخطيرة يجب على الدولة أن تبادر بالإجراءات التالية:
- ✓ إدخال إصلاحات حقيقية وعميقة على النظام الضريبي قصد معالجة السلبيات والنقائص الموجودة فيه.
- تحسين إدارة الضرائب عن طريق رفع مستوى التكوين وتوسيعه بالإضافة إلى إدخال تقنيات متطورة كنظام الإعلام الآلي.
- ✓ توسيع الرقابة وتكثيفها بتشجيع موظفي الضرائب كما إضافة علاوة في أجورهم مرتبطة بحجم رقم الأعمال المكتشف من طرفهم من خلال عمليات التفتيش بالإضافة إلى توفير سلطة عالية لهم من الناحية القانونية.

الفرع الثاني: اهداف الاصلاح الضريبي في الجزائر

لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى الإصلاح الضريبي، حيث أصبح من الضروري مراجعة نظام الضرائب من وقت لآخر، بحيث يتوافق مع جهود الإصلاح الاقتصادي، ودعم النمو وزيادة استثمارات القطاع الخاص، ولذا يتطلب الأمر تعديل أو إعادة هيكلة النظام الضريبي، بما يخفف من الأعباء على الأفراد والمنظمات، ويمثل الإصلاح الضريبي أحد عناصر سياسة الإصلاح المالي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي يؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، والحفاظ على الموارد السيادية للدولة. ويعمل على تبادل الحوافز بين دافعي الضرائب والحكومة، بما يشجع منع التهرب، من خلال القضاء على المعوقات في النظام الضريبي، وفي نفس الوقت يعمل الإصلاح الضريبي على خفض تكلفة تحصيل الإيرادات، ومن تكلفة شكاوي دافعي الضرائب، كذلك يهدف الإصلاح الضريبي إلى الترويج للنمو الاستثماري، من خلال مستويات الضريبة المنخفضة، التي تعمل على إزالة التشوهات من الأنشطة التجارية، إضافة إلى العمل على خفض الأعباء والتعقيدات الإدارية. من خلال إزالة العناصر التي تعمل على ثقل النظام الضريبي، وادخال التحسينات الإدارية اللازمة على الإدارة الضريبية، أيضا العمل على تقديم الخدمات للمكلفين بأسلوب أكثر كفاءة وعدالة، وهكذا أصبح الإصلاح الضريبي ضرورة أساسية لا بد منها، حتى تستطيع الدول أن تستمر في تطبيق سياسات التنمية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. ولقد هدف الإصلاح الضريبي في الجزائر، إلى توفير نظام ضريبي واضح وعادل وشفاف، غير معقد ومستقر، ويكون قادرا على كسب ثقة المكلفين، مما يخفف آثار التهرب الضريبي، ويزيد حصيلة الجباية العادية، وبالتالي تحقيق أهم هدف لهذا الإصلاح، والمتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وجعل إيرادات الجباية العادية كفيلا بتغطية النفقات العامة للدولة ومن أهدافه نذكر ما يلي:¹

أولا: تبسيط النظام الضريبي: يهدف الإصلاح الضريبي إلى تبسيط النظام الضريبي، سواء في هيكل النظام الضريبي، بحيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، بالإضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية، أو في التشريع الضريبي، بحيث أصبحت

¹ شاوي صبيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 55 56.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض، ومدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، يسهل فهمها من طرف المكلفين، وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح يكتسي أكثر شفافية على عكس النظام السابق.

ثانيا: تحقيق العدالة الضريبية: تشكل العدالة الضريبية مبدأ أساسيا من مبادئ الضريبة. ومن خلالها يكتسب النظام الضريبي نجاحه ومصداقيته لدى المكلفين بالضريبة، ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق ذلك من خلال:

- ✓ التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.
- ✓ التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية، والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية.
- ✓ توسيع نطاق تطبيق مختلف الاقطاعات
- ✓ إدارة ضريبية فعالة: من بين أهداف الإصلاح هو إيجاد إدارة ضريبية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي، وهذا ما حدث من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية ورفع كفاءة موظفيها، وأساليب عملها وتقنياتها باتجاه التحديث والعصرنة.

المطلب الثاني: محاور الإصلاحات الضريبية في الجزائر

لقد هدفت الإصلاحات الضريبية التي مرت بها الجزائر بعدة محطات ولعل أبرزها كان سنة 1991، وتوالت بعدها الإصلاحات وخاصة تلك الهادفة لتنوع مصادر الدخل وزيادة المداخيل الجبائية، حيث سنتعرض في هذا المطلب إلى أهم نقاط الإصلاح الضريبي.

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي

لقد وضع قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة القواعد الأساسية لتحديد المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي، وقد اتسمت عند إقرارها بالشمولية التي وسعت مجال تطبيقها، لكن التعديلات المتتالية التي شهدتها أنت إلى المساس بها وهو ما أدى إلى نوع من الارتباك عند تحديد مجال تطبيقها ميدانيا.

تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي على الدخل السنوي للأشخاص الطبيعيين، وتحسب على أساس الإيرادات الصافية المحققة والتي تتكون من مجموع عدة مداخيل نوعية صافية وهذا حسب ما تنصص عليه المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التي تنصص: تؤسس ضريبة وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.... ومع هذا فإن هذه القاعدة تحمل استثناء أساسيا، حيث تخضع لهذه الضريبة شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، والشركات

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات وتفرض الضريبة على الدخل الإجمالي على مجموعة الأصناف التالية:¹

- ✓ مداخيل الأرباح التجارية والصناعية
- ✓ أرباح المهن الحرة لضريبة خاصة
- ✓ الإيرادات الفلاحية
- ✓ الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية
- ✓ عائدات رؤوس الأموال المنقولة لضريبة خاصة
- ✓ فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية
- ✓ الأجور والمعاشات والربوع العمرية

ومنذ سنة 2008 أصبح سلم الضريبة يشمل أربعة شرائح فقط، تتراوح نسبة الإخضاع التي تتضمنها بين 10% و35%، بعدما كان يضم 12 شريحة عند اعتماده في سنة 1992، حيث تتراوح نسبة الإخضاع التي تتضمنها بين 12% و70، بالإضافة إلى الحد الأدنى للدخل الخاضع للضريبة، وهذا ما بينه الجدول التالي:

جدول(07): مقارنة بين معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي عند اعتمادها سنة 1992 ووضعيتها منذ سنة 2008

الوحدة (%)

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة %	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0	لا يتجاوز 120000	0	لا يتجاوز 25200
10	من 120001 إلى 360000	12	من 25201 إلى 37800
20	من 360001 إلى 1440000	15	من 37801 إلى 63000
35	أكثر من 1440000	19	من 63001 إلى 100800

¹سناطور خالد وحمير العين محمد، قراءة في نظام الضريبة على الدخل الإجمالي وبوادر الرجوع إلى نظام الضرائب النوعية على مختلف أصناف الدخل حسب مصادرها، مجلة الحقيقة، الجزائر، العدد 34، بدون ذكر رقم المجلد، 2020، ص 310-315.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

منذ سنة 2008	23	من 100801 إلى 151200
	29	من 151201 إلى 214200
	35	من 214201 إلى 289800
	42	من 289801 إلى 378000
	49	من 378001 إلى 478800
	56	من 478801 إلى 592200
	63	من 592201 إلى 718200
	70	ما زاد عن 718201
خلال سنة 1992		

معدل الضريبة %	قسط الدخل الخاضع للضريبة (د ج)
00	لا يتجاوز 240.000
23	من 240.001 إلى 480.000
27	من 480.001 إلى 960.000
30	من 960.001 إلى 1.920.000
33	من 1.920.001 إلى 3.840.000
35	أكثر من 3.840.000
منذ سنة 2021	

المصدر: المادة 31: تعدل وتتم أحكام المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 100، 30 سبتمبر 2021، ص 12. سناطور خالد وحمير العين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 311.

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات

بدأ العمل بالضريبة على أرباح الشركات في 01 جانفي سنة 1992 أي بتاريخ سريان الإصلاحات الجبائية وكان الهدف الرئيسي من وراء استحداث هذه الضريبة هو تبسيط النظام الضريبي وإزالة التفرقة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة عن طريق تأسيس ضريبة واحدة على أرباح المؤسسات والشركات على حد سواء دون التمييز بين أشكالها ومضمونها وطبيعة ملكيتها وهذا ما تنص عليه المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة " تؤسس ضريبة سنوية على محمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى الضريبة على أرباح الشركات من خلال هذا التعريف يمكن القول إن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص المعنويين الذين يمتلكون

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

موطن إقامة في الجزائر، وتطبق الضريبة على أرباح الشركات على مختلف شركات الأموال مهما كان شكلها وعرضها وكذا التعاونيات والاتحادات التابعة لها التي تحقق أرباحا بمفهوم المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة، غير أنه يستثنى من مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:¹

- ✓ شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، ويعتبر الاختيار لا رجعة فيه طيلة مدة حياة الشركة
- ✓ الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وهو اختيار ولا رجعة فيه خلال مدة حياة الشركة
- ✓ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة للمؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري

ويتم حساب الضريبة على أرباح الشركات المستحقة الدفع من خلال العلاقة التالية:²

$$\text{الضريبة على أرباح الشركات المستحقة} = \text{النتيجة الجبائية} \times \text{معدل الضريبة}$$

$$\text{الربح الجبائي} = \text{الربح المحاسبي} + \text{الأعباء غير قابلة للحسم} - \text{الأعباء القابلة للحسم}$$

من خلال العلاقة السابقة تستنتج أن النتيجة الجبائية للدورة تشكل قاعدة حساب الضريبة على أرباح الشركات أما بالنسبة لمعدلات الضريبة على أرباح الشركات فقد شهدت عدة تغيرات في السنوات الأخيرة بعد إصلاح سنة 1992، حيث تم توحيدها بالنسبة لجميع النشاطات بموجب قانون المالية لسنة 2015 وحددت نسبتها بـ 23 %، ويبرر هذا التوحيد بمواجهة مصالح الوعاء ومصالح الرقابة الجبائية عدة صعوبات ومشاكل عند تطبيق المعدلات المختلفة التي كانت سارية المفعول و تبرز هاته الصعوبات بشكل جلي مع الشركات التي تمارس عدة أنشطة تختلف في معدلات الإخضاع، غير أن هذا التوحيد لم يدم لفترة طويلة، حيث تم إعادة اعتماد نسب جديدة مختلفة بموجب المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، لتصبح على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول (08): تعديلات الضريبة على أرباح الشركات (المعدل العادي والمنخفض) من (1992-2015):

المعدل المنخفض	المعدل العادي	المعدل
		التعديل

¹لواج عبد الرحيم ولواج منير، الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية في تحديد وعاء الضريبة على ارباح الشركات، مجلة مراجعة الاقتصاد والإدارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 02، المجلد 20، 2021، ص ص 45.

² عبد الهادي مختار، دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الإنفاق العام في الجزائر للفترة 1993-2015، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تيارت، الجزائر، العدد 08، بدون ذكر رقم المجلد، 2020، ص ص 186 187.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

تعديل قانون المالية لسنة 1992	42% تفرض على أرباح الشركات	5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
تعديل قانون المالية لسنة 1994	38% تفرض على أرباح الشركات	5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
تعديل قانون المالية لسنة 1999	تفرض على أرباح الشركات 30%	15% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006	تفرض على أرباح الشركات 25%	12.5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2008	19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات 25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50% من رقم الأعمال	/
تعديل قانون المالية لسنة التكميلي 2009	19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 19% بالنسبة للأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال الأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية يساوي 50% من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات 25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في	/

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

	التجارة والخدمات 50% من رقم الأعمال	
/	23% تفرض على أرباح الشركات	تعديل قانون المالية لسنة 2015
/	19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع	تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2015
/	23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات السفر	
/	26% بالنسبة للأنشطة الأخرى	

المصدر: عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص 186 187.

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة: بمقتضى القانون 90-39 المؤرخ في 31-12-1990 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1991، أنشئ عن طريق أحكام المادة قانون الرسم على القيمة المضافة والرسم على العمليات البنكية والتأمينات، وبموجب القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18-12-1991 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1992، دخل حيز التطبيق بعد استكمال فصوله المرتبطة بتحديد النسب ونظام الإعفاءات والأنظمة الخاصة، حيث لم يدم الرسم على العمليات البنكية والتأمينات طويلا وتم حذفه بنص قانون المالية لسنة 1995 ليخضع بدورة إلى الرسم على القيمة المضافة.

كما تم تعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات ابتداء من 01-04-1992 بنظام الضريبة على القيمة المضافة لعدم تماثيه مع المستجدات الاقتصادية الحالية وتعقده وخاصة تعدد معدلاته، وتخضع للرسم على القيمة المضافة عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، ويطبق هذا الرسم وجوبا على الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى، شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص، عمليات الاستيراد وهناك بعض العمليات الخاضعة للضريبة على الرسم على القيمة المضافة اختياريا وهي كل من عمليات التصدير للشركات البترولية، المكلفين بالرسوم الأخرى ما عدا الرسم على القيمة المضافة والمؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء المنصوص عليه في المادة 42 وبموجب قانون الرسم على القيمة المضافة تستثني جملة من الإعفاءات في النظام الداخلي على غرارها في الاستيراد والتصدير وذلك لغرض اقتصادي واجتماعي، ثقافي أو تغني، ويتم الإعفاء من هذا الرسم موجب قرار بصدوره المدير العام للضرائب، وتوجد أيضا إعفاءات تتعلق بالأشخاص والمؤسسات المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار، وبعض نشاطات الملاحة البحرية، كل هذه تعتبر إعفاءات مؤقتة¹.

¹العقون زهرة وفكارشة صفيان، الرسم على القيمة المضافة وتأثيره على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1995-2018، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 197-199.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

تحسب الضريبة على القيمة المضافة بناء على معدلات نسبية، خضعت للتعديل في العديد من المرات منذ دخول الإصلاح الضريبي حيز التنفيذ إلى يومنا هذا، والجدول الموالي يبين تغير معدلاتها من اعتمادها عام 1992 إلى 2017:¹
الجدول (09): تغيرات معدل الضريبة (الرسم) على القيمة المضافة من 1992-2017

الوحدة (%)

سنوات قانون المالية	المعدل المنخفض الخاص	المعدل المنخفض	المعدل العادي	المعدل المرتفع
1992	%07	%13	%21	%40
1995	%07	%13	%21	-
1997	%07	%14	%21	-
2001	-	%07	%17	-
2017	-	%09	%19	-

المصدر: حميد بوزيدة وفتيحة لجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

رابعا: الرسم على النشاط المني: يستحق الرسم بصدد الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما و يمارسون نشاطات خضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية (BNC) كما يستحق على رقم الأعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطات خضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي فيصنف الأرباح الصناعية و التجارية (BIC) أو الضريبة على أرباح الشركات ويقصد برقم الأعمال العمليات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه ، غير أنه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها ، من مجال تطبيق الرسم على النشاط المني ، أما بالنسبة لوحدات مؤسسات الأشغال العمومية والبناء ، يتكون رقم الأعمال من مبلغ مقبوضات السنة المالية.²

معدلات الرسم على النشاط المني:³

¹ حميدة بوزيدة وفتيحة لجوزي، الضريبة الرسم على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة-حالة الجزائر-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الجزائر، العدد 01، المجلد 23، 2020، ص 52.

² ربيعة العدوية البرود وإبراهيم بورنان، نظرة شاملة على مستجدات النظام الضريبي في ظل الأزمة النفطية ومقارنته بما نتج عن الإصلاحات الضريبية السابقة لتشجيع الاستثمار بالجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 01، المجلد 06، 2020، ص 443.

³ المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، طبعة 2018، ص ص 72 73.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

المادة 222: يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 2% يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج، فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري تحدد نسبة الرسم ب 2% مع تخفيض بنسبة 25%.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

خامسا: الضريبة الجزافية الوحيدة: بعدما كانت الضريبة الجزافية الوحيدة حكرا على الأشخاص الطبيعيين جاء قانون المالية لسنة 2015 ليعدل ويضيف الأشخاص المعنويين الذين تقل رقم أعمالهم عن (30.000.000) دج، ليعدل سنة 2020 ويقلل من عدد المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة وذلك بتخفيض رقم الأعمال إلى (15.000.000) دج وذلك حسب ما تنص عليه المواد 282-283.

ويخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا، أو تجاريا، أو حرفيا، أو مهنة غير تجارية.¹

المطلب الثالث: تطور أداء السياسة الضريبية في الجزائر خلال (2009-2020)

من خلال ما مرت عليه الجزائر من إصلاحات عديدة في القوانين والإجراءات الضريبية خصوصا في العشريون سنة الماضية تحديدا بداية، ومع توالي الإصلاحات الضريبية التي مست جل القطاعات، ولدراسة تطور أداء الحصيلة الضريبية من خلال قياس استقرار النظام الضريبي ومن خلال التطرق إلى مدى تطور الجباية العادية في تغطية النفقات التسييرية للدولة خلال فترة دراستنا.

الفرع الأول: قياس استقرار النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

لم يستطع النظام الضريبي الجزائري التخلص سواء من التعديلات أو الإلغاءات أو زيادات المستمرة في قوانين المالية، مما يؤشر على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات الاقتصادية، حيث أدى ذلك إلى ظهور الكثير من الضرائب الجديدة أو إلغاؤها لاعتبارات ظرفية،² فلا يكاد يخلو قانون مالية لسنة ما من تدابير تعديلية في المجال الضريبي، ويمكن توضيح عدد الإجراءات الضريبية ما بين تعديل، إلغاء أو إتمام للفترة (2009-2020) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): عدد الإجراءات الضريبية (ما بين تعديل، إتمام وإلغاء) حسب القوانين المالية (2009-2020)

قانون المالية	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإجراءات الضريبية	43	36	36	51	20	21

¹ ربيعة العدوية البرود، إبراهيم بورنان، نفس المرجع، ص 441.

² بللعماء أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 126

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	قانون المالية
37	46	63	59	33	48	الإجراءات الضريبية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بللغما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 126. الإيرادات الرسمية المطبقة على ميزانية الدولة، الجريدة الرسمية للسنوات 2019، 2020. ص 36.

حيث انه من خلال الجدول نلاحظ أن الجدول رقم 3 يظهر أنه وفي الفترة بين (2009-2020) صدور وتعديل العديد من القوانين المالية في مجال الضرائب وجبايتها، ففي سنة 2009 مثلا كان هناك حوالي 43 قانون بين التعديل والصدور، وهذا العدد غير مستقر حيث يرتفع وينخفض من سنة لأخرى حيث سنة 2012 كان هناك 51 قانون بين الصدور والتعديل، لينخفض العدد إلى 20 في السنة التي تليها، أي انه هناك تذبذب في القوانين لعدم وضوح الرؤية الاقتصادية للمشروع، ومنه نستنتج أنه وبالرغم من الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الدولة إلا انه لم تتمكن من تحقيق الاستقرار في سياستها الضريبية.

الفرع الثاني: تطور حصيلة الضريبة في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

سعى الإصلاح الضريبي إلى تحسين مردودية الجباية العادية لتحل محل الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي تهيمن بشكل كبير في تسيير ميزانية الدولة ولمعرفة مدى تحقق ذلك نعرض تطور الجباية العادية وتطور نسبتها في إجمالي نفقات التسيير التقديرية خلال الفترة (2009-2020) من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير التقديرية

الوحدة: مليار دج

السنوات	حصيلة الجباية العادية	نفقات التسيير التقديرية	نسبة التغطية %
2009	1146,61	2593,74	44.20
2010	1309,37	2683,7	48.78
2011	1548,53	3434,3	45.09
2012	1944,57	4608,25	42.19
2013	2072,09	4335,61	47.79
2014	2126,35	4714,45	45.10
2015	2557,31	4972,27	51.43
2016	2564,62	4807,35	53.34
2017	2750,61	4591,48	59.90
2018	3041,41	4954,47	61,38
2019	3046,86	4893,43	62,26

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

49,89	5314,5	2651,7	2020
-------	--------	--------	------

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الجريدة الرسمية لسنوات (2009،2019،2020)، ص 36 موقع وزارة المالية <https://www.mf.gov.dz>، ميلود وارزقي، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 3، العدد 02، المجلد 19، 2019، ص 445.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة إسهام الجباية العادية في نفقات التسيير التقديرية عرفت تذبذبا خلال الفترة (2009-2020)، حيث سجلت 44.20% خلال سنة 2009، ثم بدأت بالارتفاع لتسجل 48.78% سنة 2010، وتعود لتسجل تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بين السنوات من (2011-2014)، لتعود إلى تسجيل ارتفاع في لتسجل نسبة 59.90% سنة 2017. وكأعلى نسبة خلال فترة الدراسة 62.26% سنة 2019، لتعود للانخفاض إلى 49.89% سنة 2020.

يوجي تطور حصيلة الجباية العادية إلى نفقات التسيير التقديرية، أنه رغم الإصلاحات الضريبية التي مست جميع القطاعات غير البترولية إلى أنه لم تتمكن من الوصول إلى تطلعات الإصلاحات، مما يعني عدم جدوى الإصلاحات الضريبية إلى حد ما في زيادة الحصيلة الضريبية خارج المحروقات، وعدم القدرة على إيجاد أوعية ضريبية جديدة تزيد من الحصيلة الضريبية.

المبحث الثالث: الإصلاح الضريبي وانعكاساته على التنوع الاقتصادي في الجزائر

إن للإصلاحات الضريبية الأثر البالغ خاصة على القطاعات الاقتصادية والتي تعد العمود الفقري والمحرك الرئيسي للاقتصاد، خاصة عندما تركز هذه الإصلاحات على تنوع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الإصلاحات التي مست بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية، ومحاولة معرفة ما إذا كانت لهذه الإصلاحات الأثر المتوقع حدوثة.

المطلب الأول: إجراءات الإصلاح الضريبي لتنوع الاقتصاد

قام المشرع الضريبي بمجموعة من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية خارج قطاع المحروقات قصد تشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى وتحقيق التنوع في الاقتصاد الوطني وبنين ذلك من خلال عينة القطاعات التالية:
أولا: قطاع الفلاحة:

حظي هذا القطاع بمجموعة من الامتيازات تمثلت في مجموعة من الإعفاءات الضريبية تمثلت فيما يلي:

1. تستفيد من إعفاء دائم في مجال الضريبة على أرباح الشركات كل من:¹

¹المادة 138: من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، القوانين الجبائية، طبعة 2016، ص ص 5354.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

- 1.1 التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من الاعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظمها باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء.
- 2.1 الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيروها باستثناء العمليات التالية:
- ✓ مبيعات محققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسستها الرئيسية.
 - ✓ عمليات التحويل التي تخص المنتجات أو شبه المنتجات باستثناء تلك الموجهة لتغذية الإنسان والحيوانات أو يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة أو الصناعة.
 - ✓ عمليات محققة مع المستعملين غير الشركاء والتي رخصت بها التعاونيات أو اضطرت لقبولها.
- 3 يطبق هذا الإعفاء على العمليات المحقق من طرف تعاونيات الحبوب واتحاداتها مع الديوان الجزائري المهني للحبوب والمتعلقة بشراء، بيع أو تحويل أو نقل الحبوب.
- 4 يطبق نفس الشيء بالنسبة للعمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب مع تعاونيات أخرى للحبوب في إطار برامج يعدها الديوان أو بالترخيص منه.
- ✓ المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.
- ثانيا: قطاع الصناعة خارج المحروقات: تعتبر الصناعة من بين القطاعات الاستراتيجية، وتحتاج إلى توفر التجهيزات الصناعية والتطور التكنولوجي، ويتم توجيه الاستثمار في مجال الصناعة وتنويعه بالاعتماد على السياسة الجبائية من خلال:¹
1. الإعفاءات والتخفيضات في إطار قانون الاستثمار: وفقا لأحكام قانون رقم 09-16 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بالاستثمار، تمنح المزايا الجبائية وفقا مرحلتين:
- 1.1 بعنوان مرحلة الإنجاز: يستفيد المستثمر من الإعفاءات الآتية:
- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محلية.
 - ✓ الإعفاء من حقوق نقل الملكية بعوض والرسم على الأشهار العقاري.
 - ✓ تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الأتاوى الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
 - ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.

¹ زينات سمير وبوتيارية عنتر، السياسة الجبائية كأداة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة لمسيلا، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 150-153.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

- ✓ الإعفاء من الحقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- 2.1 بعنوان مرحلة الاستغلال: يستفيد الاستثمار ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله ولمدة ثلاثة (03) سنوات من الامتيازات التالية:
 - ✓ الإعفاء من الضريبة أرباح الشركات.
 - ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الأتاوى الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
 - ✓ تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة والمناطق الحرة والاستثمارات التي لها ميزة اقتصادية خاصة للاقتصاد الوطني من تمديد مدة الإعفاءات.
- 2. الإعفاءات والتخفيضات في إطار القانون الضريبي: تشمل هذه الإعفاءات والتخفيضات، المدرجة ضمن القوانين الضريبية والمالية، والتي يمكن عرضها، فيما يلي:
 - تخضع للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة الأنشطة المتمثلة في:
 - ✓ منتجات جلدية، منتجات خشبية منقوشة يدويا، مجوهرات تقليدية. تخضع للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة، العمليات المنجزة من طرف ورشات البناء السفن والطائرات، الناتجة عن استخدام مواد المنتوجات الخام أو المصنعة المعدة لاستخدامها في صناعة وإعداد وتجهيز السفن البحرية.
 - ✓ مجموعات المركبات المفصلة المخصصة للصناعات التركيبية للسيارات.
 - وتعفى المؤسسات التي تحمل علامة " مؤسسة ناشئة " من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على علامة " مؤسسة ناشئة "، مع سنة إضافية في حالة التجديد، كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة وتخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5%، التجهيزات التي تقتنمها هذه المؤسسات وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها. تعفى الشركات التي تحمل علامة " الحاضنة " من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين (2) ابتداء من تاريخ الحصول على علامة " الحاضنة "، كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة على المعدات المقتناة من طرف هذه الشركات والتي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها.
- 3. الإعفاءات والتخفيضات الجبائية في إطار نظام الضريبة الجبائية الوحيدة:
 - ✓ حدد معدل الضريبة الجبائية الوحيدة ب 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
 - ✓ الإعفاء المؤقت لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال لفائدة الأنشطة التي يمارسها الشباب المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وتمدد هذه المدة إلى ستة (6) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يريد ترقيتها والتي تحدد عن طريق التنظيم، وتمدد هذه المدة إلى سنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث (3) مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

ثالثا: قطاع السياحة: النشاط السياحي في الجزائر كغيره من النشاطات الأخرى فهو يخضع في إطار النظامي الجبائي للضريبة، غير أنه للمميزات القطاع السياحي والأهمية البالغة التي يتسم بها خاصة في التنمية، فقد تم إدراجه ضمن البرامج التي تعول عليها الحكومة وتعتبرها ذات أولوية، والاستفادة من إعفاءات جبائية أو جباية مخففة وكذلك العديد من الامتيازات الجبائية.

ويعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 نقطة تحول للسياسية الجبائية في الجزائر في اتجاه الاستثمار السياحي، حيث في هذا القانون تم منح امتيازات عديدة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في المجال السياحي من إعفاءات جبائية تتعلق بالجوانب التالية:¹

- ✓ الضرائب المباشرة: حيث تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19% مع العلم أن النشاطات الأخرى تخضع لنسبة 25%.
 - ✓ الرسم على النشاط المني: تخضع النشاطات السياحية على الرسم على النشاط المني بنسبة 2%.
 - ✓ الرسم على القيمة المضافة: باستثناء النشاطات السياحية المنصوص عليها في القانون الجبائي والتي تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 7% تخضع باقي النشاطات الأخرى والمؤسسات الفندقية لنسبة 17%.
- ومن جهة حقوق التسجيل:

- ✓ عقود تكوين الشركات السياحية: تنص أحكام المادة 248 من قانون التسجيل على خضوع عقود تكوين الشركات ومنها السياحية لحق قدره 0.5% ويطبق على المبلغ الإجمالي للأموال المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 د ج، غير أنه في حالة شركات ذات أسهم فيجب ألا يقل هذا الحق عن 10.000 د ج ولا يتعدى 300.000 د ج.

- ✓ زيادة رأسمال: تخضع العقود المتضمنة زيادة رأسمال لرسم بمعدل 0.5%، عندما تكون الأرباح أو المئونات المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ تخفيض رأسمال: يجب التفريق بين التقليل أو التخفيض الذي ينتج عن الخسارة والذي يخضع للرسم الثابت المطبق على العقود غير الاسمية، بشرط ألا يتم أي تعويض مترابط لفائدة الشركة، والتخفيض الناتج عن التوزيع القيم الاجتماعية، الذي يسمح بالحصول على حق القسمة المقدر ب 1.5%، والذي يطبق على القيم الممنوحة لكل شركة، ويعتبر هذا التخفيض قسمة جزئية.

وقد قامت الدولة بالإضافة إلى الإعفاءات السابقة بمنح امتيازات إضافية للاستثمار في القطاع السياحي والمتمثلة فيما يلي:

¹ عزازي فريدة وركابي صدام وعلي عبد الحكيم، دور الإعفاءات الجبائية في تنشيط الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 02، المجلد 06، 2020، ص ص 34 36.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، وذلك مع استثناء الوكالات السياحية، ويستثنى أيضا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في القطاع السياحي.
 - ✓ الاستفادة من تطبيق نظام الإهلاك المتناقص لفائدة المؤسسات السياحية للعمارات والمحلات التي تستغل في النشاط السياحي.
 - ✓ تعفى الشركات السياحية التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين مع استثناء وكالات السياحة والأسفار، بالإضافة إلى شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات.
 - ✓ تستفيد النشاطات السياحية الفندقية والنشاطات السياحية الحموية من الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني.
 - ✓ تطبيق النسبة المخفضة نسبة 7% من الرسم على القيمة المضافة، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والنشاطات الحموية، بالإضافة إلى نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي.
 - ✓ تمنح المشاريع الاستثمارية السياحية والمنجزة في إطار المؤسسات السياحية والفندقية، تخفيض على نسب الفائدة المطبقة على القروض البنكية.
- رابعا: قطاع الصناعات التقليدية والفنية: يستفيد المستثمرين في النشاط الحر في من إعانات مالية وامتيازات جبائية أثناء مرحلة الانجاز وتكون على شكل إعفاءات وتمنح هذه الامتيازات سواء أثناء مرحلة الإنشاء او مرحلة التوسيع ومن أهم هذه الامتيازات تذكر ما يلي:¹
- ✓ إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
 - ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات
 - ✓ الإعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات.
 - ✓ يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
 - ✓ الاستفادة من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات ويكون هذا التخفيض 70%، 50%، 25% في السنوات الثلاث الأولى من الإخضاع للضريبة.

¹ بومدين قايدي وموسى بن منصور، دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر: حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعرييج، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، العدد 01، المجلد 12، 2020، ص 192.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

✓ تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

المطلب الثاني: انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي

يهدف الوصول إلى مدى فعالية الإصلاحات الضريبية خصوصا على القطاعات خارج المحروقات يوجد العديد من المؤشرات التي تمكننا من معرفة هل حققت هذه الإصلاحات هدفها أم لا، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مؤشر تطور الجباية العادية والجباية البترولية من مجموع الإيرادات الجبائية، وكذا مساهمة نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لمعرفة التطورات التي حصلت على هذه القطاعات.

الفرع الأول: تطور الجباية العادية والبترولية خلال الفترة (2009-2020):

ترتكز الدراسة في هذا المطلب على معرفة مدى انعكاس الإصلاحات الضريبية على التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى مدى تطور حصيلة الجباية العادية، ومقارنتها بالجباية البترولية، إلى مجموع الإيرادات الجبائية العامة، للوصول إلى أي مدى تحقق هدف الإصلاحات الضريبية لتنوع الاقتصاد والنهوض بقطاعات الاقتصادية المختلفة، خصوصا وأن الجباية العادية خارج المحروقات تعبر عن مدى التنوع في الاقتصاد خارج المحروقات، ومما لا شك فيه هو أن تطور القطاعات الإنتاجية داخل البلاد سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الحصيلة الضريبية على هذه القطاعات، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور نسبة الجباية العادية والبترولية خلال الفترة (2009-2020):

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	الجباية العادية	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة	نسبة الجباية العادية من الإيرادات العامة
2009	2786.600	1628.500	921.000	58,44%	33,05%
2010	2992.400	1472.400	1324.500	49,20%	44,26%
2011	3455.650	1561.600	1595.750	45,19%	46,18%
2012	3820.000	1615.900	1831.400	42,30%	47,94%
2013	3895.315	1615.900	2031.019	41,48%	52,14%
2014	4684.650	1722.940	2465.710	36,78%	52,63%
2015	4747.430	1682.550	2722.680	35,44%	57,35%
2016	5635.514	2200.120	2845.374	39,04%	50,49%
2017	6714.265	2776.218	3033.027	41,35%	45,17%
2018	6507.907	2714.469	3041.418	41,70%	46,73%
2019	6289.721	2200.323	3046.865	34,98%	48,43%

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

2020	5328.186	1919.237	2651.702	30,01%	49,75%
------	----------	----------	----------	--------	--------

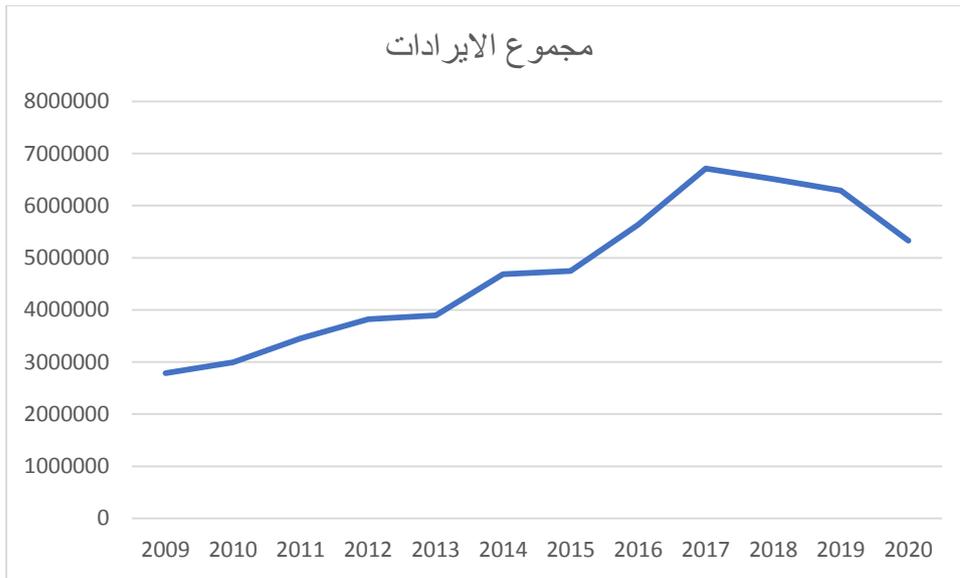
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الجريدة الرسمية للسنوات (2009-2020) vu04/06/2022

<https://www.mfdgi.gov.dz> المديرية العامة للضرائب <https://www.mf.gov.dz>

من خلال الجدول نلاحظ وأن نسبة الجباية العادية خلال فترة الدراسة (2009-2020) تعرف تذبذبا حيث ارتفعت من 33.05% سنة 2009 لتصل إلى 57.35% سنة 2015، لتعاود الانخفاض من جديد حيث سجلت 45.17% سنة 2017، وتعاود الارتفاع التدريجي لتصل 49.75% سنة 2020، حيث بلغت نسبة 45.99% في متوسط الفترة. ولعل هذا الانخفاض في حصيلة الجباية البترولية بين سنة (2009-2015) راجع إلى انخفاض أسعار النفط بعد أزمة 2008، الأمر الذي أثر كذلك على الحصيلة الجبائية.

هذا يدل على ضعف الإصلاحات الضريبية في إحلال الضريبة العادية محل الضريبة البترولية، وهذا للدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري. وبالتالي التطور في الحصيلة الضريبية لم يكن في مستوى التطلعات.

الشكل (04): تطور حصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة (2009-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (12).

من خلال الشكل (03): نلاحظ أن الحصيلة الضريبية خلال طول فترة الدراسة (2009-2020)، عرفت منحنى في ارتفاع من سنة 2009 إلى سنة 2017، ثم بدأت الحصيلة بالتراجع التدريجي حتى سنة 2020. الأمر الذي يدل على أن الحصيلة الضريبية في الجزائر لا تتمتع بالاستقرار نتيجة لعدة عوامل يتمثل أهمها في أسعار النفط حيث تعتمد الإيرادات الجبائية بدرجة كبيرة على الجباية البترولية.

الفرع الثاني: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

لحساب نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج الكلي تستعمل مجمع الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. وذلك باستخدام إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S.C.E.N). نستعمل هذا المعيار لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يبين لنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي: الجدول رقم (13): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة (2009-2020)

الوحدة (%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2009	39.77	11.56	7.08	12.42	10.74	18.42
2010	43.94	10.51	6.39	12.37	9.67	17.11
2011	46.79	10.42	5.85	11.21	9.46	16.37
2012	44.99	11.39	5.84	11.30	9.57	16.91
2013	39.11	12.76	5.96	12,21	11.38	18.57
2014	35.64	13.38	6.32	13.06	11.70	19.90
2015	25.66	15.56	7.27	14.95	13.34	23.22
2016	23.79	16.40	7.48	15.25	13.77	23.30
2017	23.40	14.04	6.58	13.94	9.34	32.67
2018	26.15	13.92	6.38	12.96	12.05	19.10
2019	23.04	14.60	6.70	13.85	12.62	19.27
2020	17.13	17.29	7.55	15.20	13.60	18.49
متوسط النسبة	32.49	13.50	6.61	13,32	11,57	20.44

المصدر: من إعداد الصلبة بالاعتماد على: ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة لبويرة، الجزائر، العدد 19، المجلد 14، 2018، ص27، الديوان الوطني للإحصائيات 06/06/2022

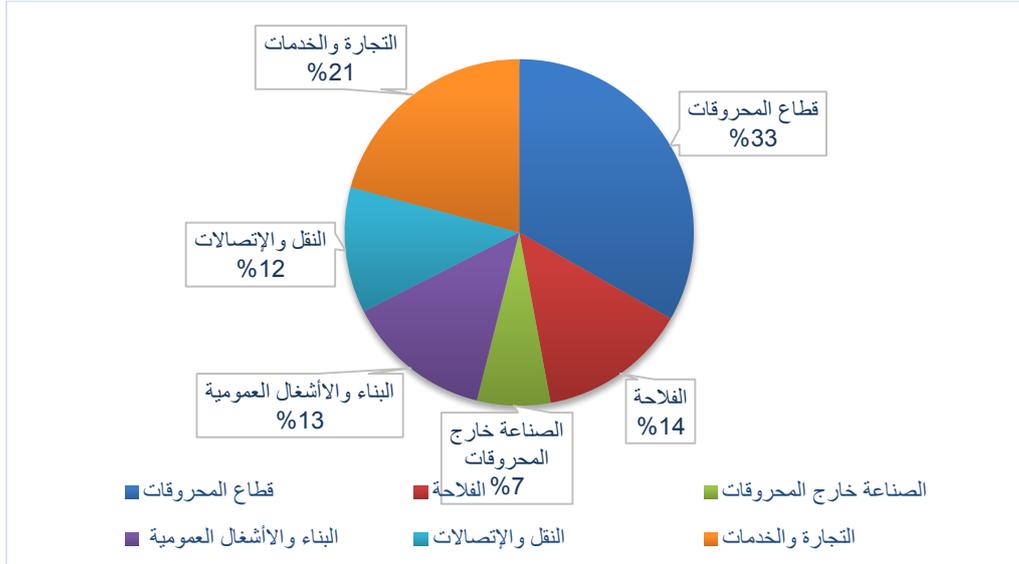
https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_economiques_volumes_2016-2019

من خلال الجدول (13) يتضح أن قطاع المحروقات له النسب الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)، بمتوسط نسبة قدرها 32.49% ويلها قطاع التجارة والخدمات بـ 20.44%، وبعدها قطاع الفلاحة بنسبة 13.50%، والقطاع البناء والأشغال العمومية بـ 13.32%، في الأخير 11.57% و6.61% لقطاعي النقل والاتصالات وقطاع الصناعة بالترتيب. ورغم التراجع الملحوظ بالمجمل للمحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، هنا تجدر الإشارة أن هذا التراجع لقطاع المحروقات سببه تراجع أسعار النفط. ومع ذلك فإنه تم تسجيل تطور ملحوظ بالنسبة

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

للقطاعات غير المحروقات إلا أن هذه القطاعات مازالت لا تحقيق المساهمة الفعالة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي على غرار قطاع النقل والخدمات الذي أحرز تقدما ملحوظا ليصل إلى نسبة 32.67% سنة 2017، متجاوزا قطاع المحروقات.

الشكل (05): النسب المتوسطة لكل قطاعات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2009-2020)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول (13).

من خلال الشكل (04): نلاحظ هيمنة المحروقات على باقي القطاعات تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال فترة الدراسة (2009-2020)، وهذا يوحي على ضعف الإصلاح الضريبي الذي قامت به الجزائر، فرغم كل الإصلاحات لتنوع الاقتصاد والتخلص من الاعتماد على المصدر الوحيد في الدخل لا يزال الاقتصاد مربوط بنسبة كبيرة بالمحروقات، ومازال هدف التنوع الاقتصادي لم يتحقق.

المطلب الثالث: تحديات السياسة الضريبية لدعم سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر

فيما يخص أهم المشكلات والتحديات التي تواجه النظام الضريبي والتي تتطلب حنكة وتجربة وخبرة في معالجتها يمكن أن نصنفها إلى أربعة مجموعات رئيسية هي المشكلات التشريعية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تحديات أخرى مرتبطة بفلسفة النظام الاقتصادي المتبع، من حيث مفهوم الدولة ومجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إطار التوقعات الجيوإستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وتتمثل أهمها فيما يلي:¹

أولاً: المشكلات التشريعية: يعاني النظام الضريبي في الجزائر بالأساس من مشكلات من شأنها أن تعيق تطبيق السياسة الضريبية ككثرة التعديلات المستمرة والمتعددة من خلال قوانين المالية العادية والتكميلية، فضلا عن أن بعض

¹ بومدين حسين وبن شعيب نصر الدين وبومدين محمد، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان-، الجزائر، العدد 02، المجلد 01، 2015، ص 167-171.

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

الصياغات القانونية غير الواضحة بشكل دقيق لهذه القوانين وكثرة بنود بعضها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية وخلق نوع من التذبذب في تنفيذ واستمرارية المنظومة التشريعية الجبائية. عادة لقد أظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن مشكلة عدم الفعالية للنظام الجبائي تكمن في عدم قدرته على التخلص من التعديلات المستمرة بمناسبة إعداد قوانين المالية، رغم أن هذه الإجراءات الضريبية تضمنت بعض الاتجاهات الإيجابية للنظام الجبائي كتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات وتخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة وإلغاء الازدواج الضريبي على المداخل المتأتية من توزيع الدخل.

ثانيا: كثافة المنازعات: لقد صرحت المديرية الضرائب في الجزائر حسب التقرير المنشور عن استقبالها ما يفوق 87862 شكوى سنة 2008 مودعة لدى مصالحها على المستوى الوطني 99% من هذا العدد يخص منازعات الوعاء وتقصد به طرف تحديد المادة الخاضعة للضريبة كما أن هذا العدد من الشكاوى قد عرف انخفاض نسبة 12.34 مقارنة لسنة 2007 والمقدر ب 109411 طعن.

الجدول رقم (14): تصنيف المنازعات والشكاوى:

توزيع الشكاوى حسب طبيعة المخالفة 2008			تصنيف المنازعات حسب أنواع الضرائب والرسوم 2007	
المعدل %	عدد القضايا	طبيعة المخالفة	النسبة %	نوع
64.8	467	الغش الجبائي	21.45	الضريبة على الدخل الاجمالي
27.3	272	الوعاء الضريبي	08.62	الضرائب على العقارات
25.9	258	تسديد مخالفة في حقوق الضمان	08.45	الرسم على النشاط المهني
			06.55	الضرائب على أرباح الشركات
			04.90	الرسم على القيمة المضافة
			03.10	التسجيل
			15.16	ضرائب مختلفة

المصدر: بومدين حسين وبن شعيب نصر الدين وبومدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ثالثا: الاقتصاد الغير الرسمي: تتركز شواهد الأزمة المؤسساتية في الدول العربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص في العديد من المؤشرات منها تزايد حجم التعاملات الاقتصادية التي يتم خارج الأطر المؤسساتية الرسمية وبعيدة عن أعين

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

الحكومات وأجهزتها الرقابية حيث بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام في عام 2006 نسبة 34.2% و هو أيضا فاقد ضريبي كبير و مهم حيث يأثر الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين ناحية الاقتصاد الجزئي، يتجلى هذا الأثر في صورة التوزيع الغير العادل للدخول وسوء تحقيق الوارد وأثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية أما من ناحية الاقتصاد الكلي فيظهر الأثر في فقدان حصيلة معتبرة من الضرائب وفشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية ومعدلات البطالة...إلخ. وأمام هذه الشواهد والآثار السلبية التي يحدثها الاقتصاد الموازي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي تظهر أهمية التحديات الرئيسية للنظام الجبائي باعتباره أحد المسببات الأساسية التي دفعت الأشخاص وأصحاب المؤسسات للانتقال والتوجه نحو العمل في الاقتصاد غير الرسمي وممارسة الأنشطة غير المنظمة على مختلف المستويات بوضع أطر وميكانيزمات وآليات من شأنها تهيئة مناخ للاستثمار أكثر ملائمة للمؤسسات الموجودة في هذا الاقتصاد من جهة ومواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

رابعاً: الفساد المالي والاداري: تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من أكبر الإشكالات التي تواجه الدول في كيفية الضبط والسيطرة على إيراداتها، من الضرائب، فعندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يؤدي بالبعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبي غير حقيقي، مما يحرم في نهاية المطاف القطاع المالي من إيرادات كانت متوقعة أي أن جزء لا يستهان به من الحصيلة الضريبية سوف لن يدخل إلى الميزانية العامة وبالتالي تفويض مساعي الدولة الرامية إلى تحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم (15): النتائج السنوية للرقابة الجبائية وقمع الغش في الجزائر.

السنوات	2009	2010	2011	2012
عدد المخالفات	982712	9905158	795158	1009261
عدد المداخلات	185266	159965	182984	182984
رقم الأعمال المخفي 10 دج	60.1	53.3	42.2	51.7

المصدر: بومدين حسين وبن شعيب نصر الدين وبومدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 171.

خامساً: المشكلات الاجتماعية: تتمثل هذه الأسباب بضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين ويقصد بالوعي الضريبي درجة الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم وأن يقبلوا مبدئياً بإمكانية إنقاص أو تخصيص جزء مساهمتهم المالية التي يجب أن يؤديها للمجتمع، إذ تشير أغلب الدراسات الميدانية إلى وجود ضعف بالوعي الضريبي لدى المكلفين يرجع لعدة عوامل منها العوامل الإدارية والتشريعية التي تتمثل بضعف كفاءة الإدارة الضريبية وقلة حملات التوعية الضريبية التي تنفذها وانتشار الفساد الإداري مع عدم قدرة التشريعات الضريبية على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلد فضلاً عن

الفصل الثالث: تحليل انعكاسات الإصلاح الضريبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2009-2020)

العوامل السياسية التي تتمثل بالأساس بعدم عدالة الأنظمة السياسية، كما أكدت هذه الدراسات أن الوعي الجبائي ينعكس إيجابيا على الحصيلة الضريبية بصفة مباشرة، كما يقلل التكاليف المرتبطة بالتحصيل من خلال الوفاء بمختلف الالتزامات الجبائية المنوطة بالمكلفين مع احترام الأجل المحددة قانونيا.

خاتمة الفصل:

يتضح لنا جليا من خلال دراستنا في هذا الفصل أن الجزائر من الدول التي يتميز اقتصادها بالتبعية المطلقة لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث تعتمد بدرجة كبيرة على مداخل المتأتية منها في نفقتها التسييرية، لكن الاعتماد على المحروقات كمحرك للاقتصاد الجزائري أمر متجذر ويصعب تغييره، الأمر الذي حرك المشرع الاقتصادي الجزائري للقيام بالإصلاحات ضريبية شاملة لكل القطاعات الاقتصادية في الدولة وعلى وجه الخصوص القطاعات خارج المحروقات كالسياحة والخدمات والصناعة خارجة المحروقات والبناء والأشغال العمومية، وذلك من أجل تجاوز السلبيات وبعث نفس جديدة في هذه القطاعات من خلال إجراءات تخفيف العبء الضريبي أو الإعفاءات والتحفيزات الممنوحة.

عموما أدت الإصلاحات الضريبية إلى تطور أداء السياسة الضريبية من خلال الزيادة في الحصيلة الضريبية، إلا أن هدف التنوع الاقتصادي لزيادة إيرادات حصيلة الجباية العادية لتحل محل الجباية البترولية لم يتحقق بعد، نتيجة مواجهة العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق أهداف هذه الإصلاحات

الخاتمة

بعد دراستنا وتحليلنا لموضوع الإصلاح الضريبي ودوره في دعم سياسة التنوع الاقتصادي من خلال مختلف الجوانب، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتنوع اقتصادها، والتخلص من هيمنة القطاع النفطي عليه. استخلصنا بأن الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها الجزائر بداية من تسعينات القرن الماضي، وصلت لنتائج يمكن استحسانها فيما يتعلق بالجانب المالي، أي تحقيق في زيادة الحصيلة الضريبية، غير أن دور السياسة الضريبية في تحقيق مسعى التنوع الاقتصادي لم يرق إلى حجم الجهود والمسعى المبذولة وكذا الأعباء المادية والمالية والبشرية التي رصدتها السلطات العامة لتحقيق هذا الهدف، وهذا راجع للعديد من العوائق والعراقيل التي تقف كعقبة أمام تحقيق أهداف السياسة الضريبية في دعمها للتنوع الاقتصادي وتنمية الاقتصاد الوطني والتخلص من الإعتماد المفرط على المحروقات في ظل التحديات الاقتصادية والأحداث المتسارعة على الصعيدين المحلي والدولي.

اختبار الفرضيات:

- في إطار معالجتنا لهذه الدراسة وضعنا أربعة فرضيات نحاول اختبارها من خلال النتائج التي توصلنا إليها:
- نصت الفرضية الأولى على أن التنوع الاقتصادي يحقق الاستقرار الاقتصادي، حيث أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية. باعتبار أن التنوع الاقتصادي يؤدي تلقائياً إلى تعدد مصادر الدخل واستمرار تدفقها، وبالتالي يكون الاقتصاد أكثر مرونة وصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، خاصة تلك الناجمة عن التبعية للأسواق العالمية.
 - نصت الفرضية الثانية على أن السياسة الضريبية تعتبر موجهة وداعمة للتنوع الاقتصادي من خلال العديد من الأدوات والآليات التي تمنحها للقطاعات المراد ترقيتها، وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كون أن السياسة الضريبية تعمل على دعم الأنشطة المراد ترقيتها من خلال جملة من الإعفاءات والامتيازات من جهة، وتشجيع الاستثمار في المناطق المعزولة من جهة أخرى، إضافة إلى خلق التوازن بين الاستهلاك والإدخار كون أن هذا الأخير هو محرك الاستثمار خلق الثروة.
 - نصت الفرضية الثالثة على أن الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر مست مختلف الأوعية الضريبية، ناهيك عن إصلاح الإدارة الضريبية، وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية حيث أن الإصلاح الضريبي مس مختلف جوانب السياسة الجبائية من حيث القوانين والتشريعات الضريبية إلى الأوعية الضريبية و حتى الإدارة الضريبية والموارد البشرية.
 - نصت الفرضية الرابعة على تمكن الإصلاح الضريبي من إثبات فعاليته، بل وساهم في دعم سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)، وقد أثبتت الدراسة أن هذه الفرضية خاطئة، فرغم الإصلاح الضريبي التي عرفته الجزائر، ومحاولتها لدعم باقي القطاعات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا زالت تساهم بنسب قليلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك استمرار هيمنة الجباية النفطية على حساب الجباية العادية في تكوين هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال نفس الفترة المذكورة، مما يعني أن الإصلاح الضريبي لم يتمكن من إثبات فعاليته في دعم سياسة التنوع الاقتصادي في بلادنا، بالرغم من كل الجهود والموارد المبذولة في هذا الإطار.

نتائج الدراسة:

بعد الامام بمختلف جوانب الموضوع توصلنا في دراستنا الى:

- التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية في عصر يتميز بسرعة في أحداثه خاصة الاقتصادية، وأداة ليكون الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة الأزمات.
- السياسة الضريبية من السياسات المالية التي لا غنى عنها في الاقتصاد المعاصر، باعتبارها الوحدة الأساسية لإدارة عمليات التنمية ودعم التنوع الاقتصادي.
- فشلت الجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي بسبب التركيز على قطاع المحروقات وجعله كمورد اساسي لتمويل خزينة الدولة
- أن الاقتصاد الجزائري لايزال اقتصاد ريعي نفطي رغم دعم الاصلاحات الضريبية لمختلف القطاعات خارج المحروقات في إطار دعمها لسياسة التنوع الاقتصادي.
- بالرغم من الاصلاحات الضريبية التي انتهجتها الجزائر الا أن حصيلة الجباية العادية مازالت بعيدة كل البعد على أن تحل محل الجباية البترولية.
- أنه وبالرغم من تحقيق الجزائر لانتعاش اقتصادي في قطاع النفط خلال فترات ارتفاع أسعار النفط إلا أن ذلك لم يستغل لإنعاش الاقتصاد الوطني بسبب عدم وضع استراتيجية واضحة لتنوع الاقتصادية الوطني.
- إن الاصلاح الضريبي لم يكن فعال في دعم سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر كما كان مأمول، بالرغم من ذلك فقد ساهم في رفع حصيلة الجباية العادية لكن أن تحل محل الجباية البترولية هدف مازال لم يتحقق.

الاقتراحات:

من خلال النتائج السابقة يمكن وضع جملة من الاقتراحات، هي:

- يمكن بناء هذا الاصلاح وفق دراسات ميدانية ليتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- يمكن توفير الاستقرار على مستوى النظام الضريبي وتوضيح الرؤية الاقتصادية للمشروع وجعل المكلفين والمستهدفين على علم بكل مايجري من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة وغرس الثقافة الضريبية لدى المواطن ونشر الوعي الضريبي.
- ادخال نظام معلوماتي على مستوى مختلف الادارات لتفادي الغش والتهرب الضريبي.
- ضرورة اتباع استراتيجيات بعيدة المدى للتنوع الاقتصادي من خلال التغلب على التبعية للاقتصاد الريعي والتركيز على الاستثمار في المجالات التي تضمن تنوع قاعدة إنتاجية.
- محاولة الابتعاد على قطاع المحروقات وعدم الاعتماد عليه كلياً في تمويل الناتج المحلي للدولة.
- يمكن كذلك استغلال فترات ارتفاع سعر النفط لتمويل قطاعات اخرى واستثمار جزء من الإيرادات النفطية لاستثمارها بدل تخزينها.
- التركيز أكثر على قطاع الصناعة خارج المحروقات باعتباره محرك للاقتصاديات المتقدمة.

آفاق الدراسة:

بالإمكان اقتراح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لموضوع التنوع الاقتصادي والاصلاحات الضريبية وأبحاث أخرى مستقبلية، وهي كالآتي :

- مساهمة الايرادات النفطية في تنوع الهيكل الانتاجي للدولة
- التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة
- دور الاصلاحات الضريبية لتحسين اداء النظام الضريبي في ظل التهرب الضريبي

قائمة المراجع

من الكتب:

1. أحمد محيي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2019.
2. إسماعيل حمادي مجبل، إستراتيجية تنوع مصادر الدخل-تجربة دولة الإمارات نموذجا، مجلة الدنانير، جامعة الفلوجة، العراق، العدد 14، 2018.
3. أوضايفية حدة، التنوع الاقتصادي واشكالات التحول الهيكلي في الجزائر، ورقة بحثية ضمن كتاب جماعي بعنوان الأساليب الحديثة لقياس التنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدارات المركز الديمقراطي العربي - برلين -، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2020.
4. سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات-نظم-قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون ذكر رقم الطبعة، 2007.
5. سلماني عادل وشليق راجح وابن علي عبد القادر، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة غرداية وجامعة الجلفة، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 01، 2018.
6. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون ذكر الطبعة، 1992.
7. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 44.
8. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
9. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، بدون ذكر رقم الطبعة، 2013.
10. فليح حسن خلف، المالية العامة، دار عالم المكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
11. كمال عبده عاشور، السياسات الضريبية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، دار المكتب العربي للمعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2017.

12. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، دار المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2015.

13. وحيد بن عبد الرحمان بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021.

من المذكرات:

1. أسماء بللعماء، دور السياسات الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018/2017.

2. بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في فترة (1992-2004)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

3. حسيبة عليوات، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج لبويرة، الجزائر، 2020/2019.

4. صادق الهادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج – 2012/2000، متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014 / 2013.

5. عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/ 2015.

6. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2012-2001)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.

7. محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

1. ابتهال ناهي شاكر وحامد عبد الحسين خضير، التنوع الاقتصادي في العراق الواقع والتحديات والحلول، مجلة واريث العلمية، جامعة كربلاء، العراق، مجلد 04، العدد 09، 2022، ص 254 255.
2. أمينة هناء جابي وعيسى حجاب وصالح الدين قدري، ضرورة التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية - دراسة حالة ماليزيا -، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، بدون ذكر الجامعة، الجزائر، بدون رقم المجلد، العدد 04، 2017.
3. بشير هادي وعودة الطائي، دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق الشروط واليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البصرة، العراق، مجلد 17، العدد 26، 2021.
4. البكاي الهادي وقديد عبد القادر، دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2021.
5. بلقلة إبراهيم، واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، بدون رقم مجلد، العدد 08، 2018.
6. بن زيدان الحاج ورضوان آيت قاسي عزو، إصلاحات النظام الجبائي ومدى مساهمته في تمويل التنمية المحلية - دراسة حالة الرسم على النشاط المني-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 08، 2018.
7. بن فريجة نجاة ونصاح سليمان، واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية -عرض تجارب بعض الدول-، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، مجلد 03، العدد 01، 2020.
8. بوكار عبد العزيز، الاقتصاد الجزائري بين خيار التنوع الاقتصادي وخيار الأمن الطاقوي، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، الجزائر، بدون رقم المجلد، العدد 34، 2018، ص 342.
9. بومدين حسين وبن شعيب نصر الدين وبومدين محمد، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان-، الجزائر، العدد 02، المجلد 01، 2015.
10. بومدين فايدى وموسى بن منصور، دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر: حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعرييج، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، العدد 01، المجلد 12، 2020.

11. حروش رفيقة، استراتيجيات جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 22، 2013.
12. حساني بن عودة وبن ديبة يمينة وعبد الرحمان عبد القادر، جهود الجزائر في محاربة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة تيارت وجامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2019.
13. حميدة بوزيدة وفتيحة لجوزي، الضريبة الرسم على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة-حالة الجزائر-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، الجزائر، العدد 01، المجلد 23، 2020.
14. حيدر فاضل كاظم وعمور هشام محمد وعلاء الدين برع جواد، السياسة الضريبية في العراق المعوقات والمعالجات، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 06، العدد 08، 2019.
15. خالد هاشم عبد الحميد، التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 01، العدد 01، 2018.
16. خيرى عثمان فريز فرج عبد العال، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أسيوط، مصر، المجلد 45، العدد 45.
17. دحمان بن عبد الفاتح وأسماء بللعماء، إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مجلد 07، العدد 03، 2018.
18. دحمان بن عبد الفاتح وأسماء بللعماء، سياسات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، مجلد 03، العدد 01، 2020.
19. رائد ناجي أحمد، السياسة الضريبية بين تشجيع الاستثمار بالطاقة وحماية البيئة وآلية الموازنة بينهما، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد 05، العدد 25-26، 2010.
20. ربعة العدوية البرود وإبراهيم بورنان، نظرة شاملة على مستجدات النظام الضريبي في ظل الأزمة النفطية ومقارنته بما نتج عن الإصلاحات الضريبية السابقة لتشجيع الاستثمار بالجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 01، المجلد 06، 2020.
21. زنات سمير وبوتيارا عنتر، السياسة الجبائية كأداة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة لمسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.

22. زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.
23. سامية معتوف وغنية بن حركو، معضلة الربيع في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة بن مهيدي أم لبواقي وجامعة لغرور خنشلة، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، 2020.
24. سعود وسيلة، فرحات عباس، تجربة الامرات المتحدة في الانتقال الى الاقتصاد المتنوع، مجلة جديد الاقتصاد، بدون ذكر الجامعة، الجزائر، بدون رقم المجلد، العدد 12، 2017.
25. سلطاني سمير وشافعي عبدو، دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.
26. شاوي صليحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 06، 2016.
27. شعبان رأفت محمد، النظام الضريبي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع إشارة خاصة إلى النظام الضريبي المصري، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر، المجلد 04، العدد 92، بدون ذكر السنة.
28. شليبي الطاهر، بن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 17، العدد 04، 2018.
29. عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في البلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة كوفة، العراق، بدون رقم المجلد، العدد 24، 2013.
30. عبد النعيم دفرور والياس شاهد ومحمد خطيب نمر، الاقتصاد الجزائري وضرورة التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الوادي، الجزائر، بدون رقم مجلد، العدد 12، 2017.
31. عبد الهادي مختار، دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الإنفاق العام في الجزائر للفترة 1993-2015، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة تيارت، الجزائر، العدد 08، بدون ذكر رقم المجلد، 2020.
32. عبير محمد جاسم وسهيلة عبد الزهرة، التنوع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، بدون رقم مجلد، العدد 57، 2019.

33. عزازي فريدة وركابي صدام وعليبي عبد الحكيم، دور الإعفاءات الجبائية في تنشيط الاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، العدد 02، المجلد 06، 2020.
34. العقون زهرة وفكارشة صفيان، الرسم على القيمة المضافة وتأثيره على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1995-2018، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.
35. علاء حسين مؤنس وحسين عاشور جبر العتاي، تخطيط اتجاهات السياسة الضريبية لتنمية الحصيلة الضريبية في العراق لسنوات (1990-2010)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، المجلد 11، العدد 35، 2016.
36. علام محمد موسى حمدان، التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة ودوره في النمو الاقتصادي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد 16، العدد 01، 2017.
37. عنتر بوتيارة والعمراوي سليم وصراح بن لحرش، دور إدارة الفوائض صادرات المحروقات في تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي - تجربة صندوق النفط النرويجي أنموذجاً، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، بدون رقم العدد، بدون رقم المجلد، بدون سنة النشر.
38. ¹فاتح أحمية، دور إصلاح النظام الضريبي الجزائري في تحسين الإيرادات الضريبية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2012.
39. فقير كمال ويوسفات علي، التنوع في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية لحالة الإمارات العربية المتحدة، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة ادرار، الجزائر، مجلد 03، العدد 02، 2020.
40. الكوط مبارك وقرساس حياة وميلودي مصطفى، الصادرات خارج المحروقات-الواقع والمأمول-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الدراسات الأكاديمية، جامعة ورقلة وجامعة غرداية، الجزائر، المجلد 03، العدد 04، 2021.
41. لشلح الصافية، الإصلاح الضريبي (الأسباب والواقع والاهداف)، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، جامعة الاغواط، الجزائر، بدون ذكر رقم المجلد، العدد 14، 2016.
42. لواج عبد الرحيم ولواج منير، الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية في تحديد وعاء الضريبة على ارباح الشركات، مجلة مراجعة الاقتصاد والإدارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 02، المجلد 20، 2021.
43. محمد حسين الجبوري وطالب حسين الكريطي ومحمد ناجي محمد الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 03، العدد 10، بدون سنة النشر.

44. محمد زيتوني، التجربة التنموية الماليزية، مجلة العائد الدراسات السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2020.

45. مسعودي محمد، استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، بدون ذكر الجامعة، المجلد 02، العدد 07، 2018.

46. ميلود وارزقي، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 3، المجلد 02، العدد 02، 2019.

47. نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000 – 2010، مجلة دراسات دولية، بدون ذكر بلد النشر، بدون رقم المجلد، العدد 54، بدون سنة النشر.

48. يوسف بيبي، الجزائر: إشكالية الانتقال من اقتصاد الربع إلى اقتصاد الكفاءة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 03، المجلد 02، العدد 22، 2013.

من القوانين والتشريعات:

1. لإيرادات الرسمية المطبقة على ميزانية الدولة، (الجريدة الرسمية) للسنوات 2019، 2020.
2. المادة 138: من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، القوانين الجبائية، طبعة 2016.
3. المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، طبعة 2018.
4. المادة 31: تعدل وتتمم أحكام المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجمهورية الجزائرية (الجريدة الرسمية)، العدد 100، 30 سبتمبر 2021.

من الموقع الإلكتروني:

1. <https://fcds.com/economical/1613>
2. <https://www.mfdgi.gov.dz>
3. <https://www.ons.dz>
4. <https://www.albankaldawli.org>
5. <https://www.mf.gov.dz>



التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

▪ السيد (ة): بن عالية أيمن الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100058303 والصادرة بتاريخ 2016/03/16

▪ السيد (ة): قرني أكرم الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 787292 والصادرة بتاريخ 2012/03/28

المسجل(ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

والمكلف(ون) بإنجاز أعمال بحث: (مذكرة ماستر):

الشعبة العلوم الاقتصادية التخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

عنوانها: الاصلاح الضريبي ودوره في دعم سياسة التنوع الاقتصادي

- حالة الجزائر خلال الفترة (2009-2020) -

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية و
النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

توقيع المعني (بن)

التاريخ: 2022/06/14

* طبقاً للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.